جـامعة عبد الحـميد بن باديـس / مستغانـم
كلية العلـوم الاقتصادية، التجارية وعلـوم التسيير
قسـم العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية

أطروحـة مقدمـة ضمن متطلبات نيـل شهـادة دكتوراه علوم

بعنوان:

أثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل
حالة الدول المغاربية

من إعـداد الطالـبة:
بورقبة خديجة

تحت إشـراف:
أ.د. رمضاني محمد

لجنة المناقشة

أ.د ودان بو عبد الله	أستاذ	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د رمضاني محمد	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفا/ مقررا
أ.د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د جديدن لحسن	أستاذ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
أ.د آيت مختارعمر	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
د. قبايلي حورية	أستاذة محاضرة .أ.	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

الى أغلى ما أملك، الوالدين الكريمين حفضهما الله و أطال في عمرهما.

الى سندي في الحياة، زوجي و ابنتي لينة جيهان.

الى عزوتي، اخوتي حفضهم الله.

شكر و عرفان

بعد حمد الله تبارك و تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل حق حمده، أتقدم بشكري و امتناني الكبيرين لأستاذي القدير أ.د رمضاني محمد على اشرافه على هذا العمل، على صبره و توجيهاته القيمة على مستوى المنهجية و المحتوى العلمي.

كما أتقدم بالشكر الخالص لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، أخص بالذكر عمال إدارة جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم- ، شكر خالص للسيدة بن برنو، كما نشكر كل من شجعنا بالكلمة الطيبة، الابتسامة أو الدعاء.

قائمـــة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.I	نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل	7
2.I	جولات الجات	21
1.III	بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للبلدان المغاربية لسنة 2019	66
2.III	حجم التجارة الخارجية البينية لدول المغرب العربي (2012-2018) مليون دولار	67
3.III	التجارة السلعية البينية للجزائر اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) مليون دولار	68
4.III	التجارة السلعية البينية لتونس اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار)	69
5.III	التجارة السلعية البينية لليبيا اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار)	70
6.III	التجارة السلعية البينية للمغرب اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار)	71
7.III	التجارة السلعية البينية لموريتانيا اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار)	72
8.III	أداء التجارة العربية البينية (2014-2018)	73
9.III	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2014-2018)	74
10.III	مساهمة التجارة البينية للإتحاد المغرب العربي في إجمالي التجارة العربية البينية والتجارة الخارجية العربية (2012-2018)	75
11.III	صادرات وواردات الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) لسنة 2018 (مليون دولار)	77
12.III	طبيعة المبادلات التجارية	78
13.III	هيكل التجارة السلعية حسب السلع لسنة 2018	79
14.III	بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية (%) (الجزائر)	80
15.III	الممونون والزبائن العشرة الأوائل الجزائر لسنة 2018	80
16.III	بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية (تونس) وحدة: مليون دينار	81
17.III	بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية (المغرب) بالدرهم	82
18.III	إحصائيات لأكثر الدول تضررا من فيروس كورونا (covid-19) لسنة 2020	84
19.III	واقع وتوقعات التبادل التجاري في العالم قبل وبعد جائحة كورونا.	87
20.III	تأثر إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي	88
21.III	آثار الجائحة على أسعار النفط وباقي المواد الأولية	89
1.IV	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل منه في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالدولار الأمريكي	96
2.IV	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل منه لتونس خلال الفترة (2010 -2021) بالدولار الأمريكي	97

3.IV	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل منه في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالدولار الأمريكي	98
4.IV	إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالدولار الأمريكي	99
5.IV	إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالدولار الأمريكي	100
6.IV	إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالدولار الأمريكي	101
7.IV	ترتيب الجزائر، تونس والمغرب في تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2020)	102
8.IV	حجم النمو (%) على الأساس السنوي (T/T-4) بأسعار العام السابق لأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2010 – 2021)	125
9.IV	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية للجزائر، تونس و المغرب	127
10.IV	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية للجزائر، تونس، المغرب خلال سنة 2021	128
11.IV	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية للدول العينة خلال 2010، (2015 – 2021) بالأسعار الجارية	129
12.IV	معدلات الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2021 بالدولار الأمريكي	130
13.IV	معدلات الانفتاح التجاري لتونس خلال الفترة 2010-2021 بالدولار الأمريكي	131
14.IV	معدلات الانفتاح التجاري للمغرب خلال الفترة 2010-2021 بالدولار الأمريكي	132
15.IV	التحرير التجاري، أسعار النفط ومعدلات التشغيل في الجزائر خلال (2010–2021)	135
16.IV	إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية للجزائر خلال (2010–2021). بالنسبة المئوية	138
17.IV	إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية بتونس خلال (2010–2021) بالنسبة المئوية	139
18.IV	إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية للمغرب خلال (2010–2021) بالنسبة المئوية	140
19.IV	نتائج بعض المؤشرات للدول العينة خلال الفترة (2010-2021) وأثر تحرير التجارة على الإنتاجية والتشغيل	146

قائمـــة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2.I	أسلوب دورة الإنتاج بيانيا	11
2.I	هيكل المنظمة العالمية للتجارة	25
1.III	توقعات استهلاك النفط قبل الجائحة وبعدها	89
2.III	نسبة انخفاض المقدر في ساعات العمل الإجمالية (%)	90
1.IV	تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021)مليون نسمة	103
2.IV	تطور معدل نمو السكان في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) مليون نسمة	104
3.IV	تطور معدل نمو السكان في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) مليون نسمة	105
4.IV	نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	106
5.IV	نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل في تونس حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	107
6.IV	نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل في المغرب حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	108
7.IV	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	109
8.IV	تطور معدلات البطالة في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	110
9.IV	تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	110
10.IV	حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	111
11.IV	حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية لتونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	112
12.IV	حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية.	112
13.IV	تعداد السكان، التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	113
14.IV	تعداد السكان، التشغيل و البطالة في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	114
15.IV	تعداد السكان، التشغيل، البطالة بالمغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية	115
16.IV	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	116
17.IV	مؤشر حجم الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة (2010 – 2021)	116
18.IV	تطور الميزان التجاري التونسي خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	117
19.IV	مؤشر حجم الصادرات والواردات لتونس خلال الفترة (2010 – 2021)	118
20.IV	تطور الميزان التجاري المغربي خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	118
21.IV	مؤشر حجم الصادرات والواردات للمغرب خلال فترة (2010 - 2021)	119
22.IV	أهم 5 شركاء الجزائر لسنة 2021	119
23.IV	هيكل الصادرات السلعية للجزائر حسب مجموعات السلع لسنة 2021	120

24.IV	أهم 5 شركاء تونس لسنة 2021	**121**
25.IV	هيكل الصادرات السلعية لتونس حسب مجموعات السلع لسنة 2021	**122**
26.IV	أهم 5 الشركاء الاقتصاديين للمغرب لسنة 2021	**122**
27.IV	هيكل الصادرات السلعية للمغرب حسب مجموعات السلع لسنة 2021	**123**
28.IV	القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2010 – 2021)	**124**
29.IV	القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية بتونس خلال الفترة (2010 – 2021)	**126**
30.IV	القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية بالمغرب خلال الفترة (2010 – 2021)	**127**
31.IV	مستويات التحرير التجاري للجزائر، تونس والمغرب خلال (2010 – 2021)	**133**
32.IV	معدلات التحرير التجاري، التشغيل و البطالة في الجزائر خلال 2010-2021.	**134**
33.IV	معدلات التحرير التجاري، التشغيل والبطالة في تونس (2010 – 2021).	**136**
34.IV	معدلات التحرير التجاري، التشغيل والبطالة للمغرب (2010 – 2021).	**136**
35.IV	تطور مستويات التضخم في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021) (% من إجمالي الناتج المحلي).	**141**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
1/2	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية 2000 و2005 و2010 و2015-2019	167
2/2	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية 2000 و 2005 و2010 و2015-2019	168
8/2	عدد السكان في منتصف العام في الدول العربية 2000 و2005 و2010 و2015-2019	169
9/2	المساحة و الكثافة السكانية و سكان الحضر و الريف	170
18/2	بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق اخر البيانات المتوفرة	170
1/5	احتياطي النفط عربيا و عالميا 2015-2019	171
2/5	احتياطي الغاز الطبيعي عربيا و عالميا 2015-2019	172
1/9	موازين مدفوعات الدول العربية	173
11/9	أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي	174
5/8	الصادرات والواردات البينية العربية 2011-2015	175
4/8	الصادرات والواردات البينية العربية 2014-2018	176
7/8	اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية 2013	177
7/8	اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية 2014	178
7/8	اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية 2015	179
6/8	اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية 2016	180
6/8	اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية 2017	181
7/8	اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية 2018	182
3/3	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية 2010 و 2018-2021	183
4/4	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية 2021	184
1/4	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية 2000 و2010 و2015 و2021	185
2/4	القيمة المضافة للصناعات التحويلية 2000 و2010 و2015 و2021	186
7/5	قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية 2016-2020	187

قائمة المحتويات

إهداء	
شكر و عرفان	
قائمة الجداول	**I-II**
قائمة الاشكال	**III-IV**
قائمة الملاحق	**V**
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول أساسيات التجارة الدولية وإرهاصات التحرير التجاري	
مقدمة الفصل	**01**
المبحث الأول: التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيه	**02**
المطلب الأول: التجارة الخارجية وأهميتها	**02**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	**03**
1- مستوى التنمية الاقتصادية	**03**
2- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي	**04**
المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للتحرير التجاري	**04**
1- الإيجابيات	**04**
2- السلبيات	**04**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية	**06**
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية (التقليدية):	**06**
1.نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث: (Adam Smith 1776)	**06**
2. نظرية الميزة النسبية دافيد ريكاردو (David Ricardo 1817)	**07**
3. نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل (John Stuart Mill 1848)	**08**
4. نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج –هكشر أولين (eckscher 1919-ohlin 1933)	**08**
المطلب الثاني: النظريات الحديثة	**09**
1. نظرية الطلب الممثل لـ "ليندر" (StafferBurenstam Linder 1961)	**09**
2. نموذج الفجوة التكنولوجية (Michael Vivian posner 1961)	**10**
3. نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون(Raymond Vernon 1966)	**10**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية	**11**
المبحث الثالث: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد	**14**
المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية ومبرراتها	**14**

1. حماية الصناعة الوطنية	14
2. تنويع الإنتاج الصناعي	14
3. تقييد التجارة من أجل مستوى التشغيل	15
4. الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الاغراق	15
5. الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات	15
6- الأمن الوطني	15
7- الاستقرار الاقتصادي	16
المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية ومبرراتها	16
المطلب الثالث: أساليب السياسة التجارية	17
1. أساليب الحماية على المستوى الوطني	17
2. أساليب الحماية على المستوى الإقليمي	17
المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة ودورها في التحرير التجاري	20
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية	20
1. جولات الجات (المفاوضات)	20
2. أسباب فشل الجات	22
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها	23
أ- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	23
1. مبدأ (شرط) الدولة الأكثر رعاية	23
2. مبدأ الشفافية	24
3. مبدأ المعاملة الوطنية	24
4. مبدأ عدم التمييز	24
ب- هيكلها التنظيمي	24
المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	26
1. مؤتمر سنغافورة: (9-13 ديسمبر 1996)	26
2. مؤتمر جنيف :(18-20 مايو 1998)	26
3. مؤتمر سياتل: (30 نوفمبر-3ديسمبر 1999)	26
4. مؤتمر الدوحة: (9-14 نوفمبر 2001)	27
5. مؤتمر كانكون: (10- 14 سبتمبر 2003)	28
6. مؤتمر هونغ كونغ: (13-18 ديسمبر 2005)	28
7. مؤتمر جنيف: (30نوفمبر-02 ديسمبر 2009)	29
خاتمة الفصل	30

الفصل الثاني الروابط النظرية بين مؤشرات التحرير التجاري ومؤشرات الإنتاجية وسوق العمل	
مقدمة الفصل	31
المبحث الأول: مؤشرات التحرير التجاري	32
المطلب الأول: التحرير التجاري	32
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التحرير التجاري	33
1. مؤشر درجة الانفتاح	33
2. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطني	33
3. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية	34
4. مؤشر التبادل التجاري	35
5. الميل المتوسط للاستيراد	35
6. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المزدوج :(1995) Sachs-Warner	35
المبحث الثاني: الإنتاجية و التحرير التجاري	36
المطلب الأول: مؤشر الإنتاجية كمؤشر للتنافسية	36
المطلب الثاني: المبررات الاقتصادية للعلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري ومؤشر الإنتاجية.	38
1. الدراسات النظرية	39
2. الدراسات التطبيقية	40
المبحث الثالث: سياسات انتعاش التشغيل في الدول المغاربية وسوق العمل.	42
المطلب الأول: سياسات التشغيل في الجزائر	44
I- أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود والأنشطة.	44
I-1 العقود التي توفر مناصب شغل دائمة أو مؤقتة:	44
1- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)	44
2- برنامج الشبكة الاجتماعية (DAIP)	44
1-2عقود إدماج حاملي الشهادات: (CID)	44
2-2 عقود الإدماج المهني (CIP)	45
3-2 عقود تكوين الإدماج	45
I-2 الأنشطة التي تهدف لإنشاء أنشطة لتشغيل الشباب	45
1. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة(TUPHIMO)	45
2. الأنشطة ذات المنفعة العامة (AIG)	45
3. برنامج الشغل المأجور	45
II- أجهزة التشغيل	46
1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)	46

2. الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC)	46
3. برنامج مساعدات عمل إنشاء مؤسسات مصغرة	47
3-1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	47
3-2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	47
المطلب الثاني: سياسة التشغيل في تونس (برامج دعم التشغيل)	48
1- الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل	48
2- برنامج عقد الكرامة	48
3- عقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي	48
4- عقود التأهيل والإدماج المهني	49
5- برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى	49
المطلب الثالث: سياسة التشغيل في المغرب (برامج دعم التشغيل)	49
1. الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات(L'A.N.A.P.E.C)	49
2. دعم العمل المأجور	50
2-1 عقود التدريب من أجل الإدماج	50
2-2 برنامج "تحفيز"	50
2 -3 عقد الإدماج المهني	50
خاتمة الفصل	51
الفصل الثالث و اقع التحرير التجاري في البلدان المغاربية بين متطلبات التحرير والتحديات الاقتصادية المعاصرة	
مقدمة الفصل	52
المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية	53
المطلب الأول: النظام التجاري في الدول المغاربية	53
1- تنظيم المبادلات التجارية الجزائرية	53
أ- مرحلة التحرير المقيد	53
ب- مرحلة التحرير الجزئي: خلال فترة(1990-1993)	54
ج- مرحلة التحرير التام: منذ سنة 1994	54
2- تنظيم المبادلات التجارية التونسية	56
3- تنظيم المبادلات التجارية المغربية	57
المطلب الثاني: آثار انضمام الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة	57
1. بالنسبة للجزائر	58
2. بالنسبة للمغرب	60
المبحث الثاني: و اقع التجارة لدول المغرب العربي	62
المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي، عوامل ومعوقات التكامل	62

1. عوامل التكامل المغاربي	63
أ. العامل الجغرافي	63
ب. العامل التاريخي	63
ج. العامل الاقتصادي	63
2. الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي	63
3. العوائق التي يواجهها اتحاد المغرب العربي	65
المطلب الثاني: واقع التجارة المغاربية البينية.	66
1. اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية للدول المغاربية	68
1-1 الجزائر	68
1-2 تونس	69
1-3 ليبيا	70
1-4 المغرب	71
1-5 موريتانيا	71
2. أثر التجارة البينية الدول والمغرب العربي في إجمالي التجارة العربية البينية والتجارة العربية الخارجية	72
المطلب الثالث: العلاقات التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي	76
1. هيكل الصادرات والواردات للدول المغاربية	77
2.صادرات وواردات الدول المغاربية وأهم متعامليها	79
المبحث الثالث: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا	83
المطلب الأول: فيروس كورونا وانتشاره	83
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي	85
1. آثار جائحة كورونا على التجارة الدولية:	86
2. أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة والنقل الجوي	87
3. أثر جائحة كورونا على أسعار النفط	88
4. أثر جائحة كورونا على سوق العمل والتشغيل	90
5.أثر جائحة كورونا على معدلات الفقر	91
المطلب الثالث: التجارة الالكترونية كحل في زمن كورونا	91
خاتمة الفصل	93
الفصل الرابع دراسة تحليلية مقارنة لعلاقة التحريرالتجاري بالإنتاجية والتشغيل حالة الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة(2010-2021)	
مقدمة الفصل	94
المبحث الأول: تحليل تطوروضعية التجارة الخارجية، الانتاجية والتشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)	95

المطلب الأول: نظرة عامة حول أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)	**95**
1 - تطور الناتج المحلي الاجمالي للدول العينة خلال الفترة (2010-2021)	**95**
2- تطور اجمالي الدخل الوطني و نصيب الفرد منه للدول العينة خلال الفترة (2010-2021)	**98**
3- مؤشر التنافسية العالمية	**101**
المطلب الثاني: وضعية التشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)	**103**
1-تطور معدل نمو السكان للدول العينة خلال الفترة (2010-2021)	**103**
2- نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل حسب الجنس للدول العينة خلال الفترة (2010-2021)	**105**
3- تطور معدلات البطالة	**108**
4- حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)	**111**
5- تعداد السكان التشغيل و البطالة	**113**
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021	**115**
المطلب الرابع: مساهمة القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العينة خلال الفترة 2010 / 2021.	**123**
المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)	**130**
المطلب الأول: مستويات التحرير التجاري للدول العينة خلال (2010 – 2021) متغير التحرير التجاري	**130**
المطلب الثاني: العلاقة بين معدلات الانفتاح التجاري، التشغيل، البطالة للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)،متغير التشغيل	**133**
المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير التجاري وإنتاجية العمل للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)	**137**
المبحث الثالث: تحليل ومقارنة نتائج الدراسة	**142**
المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة	**142**
1- الناتج المحلي الإجمالي	**142**
2- الدخل الوطني الإجمالي	**142**
3- مؤشر التنافسية العالمية	**142**
4- تطور معدل نمو السكان	**142**
5-مساهمة القوى العاملة في التشغيل	**142**
6- تطور معدلات البطالة	**143**
7- حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية	**143**
8- تعداد السكان، التشغيل والبطالة	**143**
9 -التجارة و ميزان المدفوعات	**143**
10- التحرير التجاري والتشغيل	**143**
11-تحرير التجارة وإنتاجية العمل	**144**

المطلب الثاني: مقارنة نتائج الدراسة	**144**
خاتمة الفصل	**147**
خاتمة عامة	**148**
قائمة المراجع	**153**
الملاحق	**167**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ركزت العديد من الدول النامية على بناء إستراتيجياتها الإنمائية نحو سياسة السوق و المنافسة الدولية و التقليل من دور الدولة في الحياة الإقتصادية، فقد سنت العديد من هذه الدول على إعتماد برامج التعديل الهيكلي من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع إتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان الصناعية كخطوة أولى للإندماج في الإقتصاد العالمي.

من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي إعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى إنفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها، وتحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة.

وتبقى العلاقة بين العمالة و نظام التجارة العالمية في البلدان النامية صميم السياسة الإقتصادية للتنمية في السنوات الأخيرة، فأغلبية الأعمال النظرية تصر على أن لسياسة الإنفتاح التجاري أثار إيجابية على العمالة و الأجور في المدى الطويل على الأقل، في حين أن بعض الدراسات التطبيقية تثبت العكس.

حيث يرى مؤيدي الإنفتاح التجاري، أنه ينجم عنه تقسيا دوليا للعمل أين تقوم مزايا النسبية بإعادة التخصيص الأمثل داخل كل إقتصاد، بينما يرى البعض الآخر أن إعادة التخصيص بعد الإنفتاح التجاري يمكن أن يسبب خسارة في مناصب العمل نتيجة التحرير التجاري و التعرض للمنافسة و بالتالي قد يكون الأثر إيجابي أو سلبي تبعا للعوامل الخاصة بكل بلد على حدى، ويعتبر تحقيق مستوى مرتفع من فرص العمل أحد أهم أهداف النشاط الإقتصادي في أي دولة كما أن رفع معدلات الأجور أمر ضروري لرفع مستوى المعيشة .

لقد أصبحت مسألة تبني سياسة الإنفتاح التجاري وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة الذي من شأنه دعم النمو الإقتصادي وتعزيز خلق فرص العمل و بالتالي سعت كل من الجزائر، تونس و المغرب الى تحرير التجارة الخارجية لتعظيم منافع هذا الإنفتاح من خلال سن العديد من الإصلاحات و التعديلات الهيكلية التجارية و التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية.

كما تلعب الإنتاجية دور فعال في تغيير درجات التنافسية في الأسواق المحلية و العالمية، حيث أوضح بورتر أن سياسة الإنفتاح التجاري المنتهجة في البلدان بواسطة إستحواذ البلد من حصص معتبرة من الصادرات العامية يكون له تأثير ملموس على مستويات المعيشة، إذا كانت الصادرات متولدة من صناعات ذات مستويات مرتفعة من الإنتاجية .

إشكالية الدراسة:

سعت الدول المغاربية إلى تبني سياسة الإنفتاح التجاري كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية الذي يسهم في دعم النمو الإقتصادي وتعزيز خلق فرص العمل وتحسين إنتاجيتها، وفي هذا الإطار نطرح الأشكالية التالية:

- **كيف أثرت عمليات التحرير التجاري الحالية في الدول المغاربية محل الدراسة على مستويات الإنتاجية و التشغيل ؟**

يرتبط بالإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ستساعدنا على توضيح جزئيات الدراسة:

- فيما تتمثل أهمية تحرير التجارة الخارجية ؟
- ما طبيعة العلاقة القائمة بين تحرير التجارة و مستويات الانتاجية في الدول المغاربية محل الدراسة ؟
- ماذا يميز الأنظمة التجارية و برامج التشغيل في الدول المغاربية محل الدراسة ؟
- كيف تؤثر مستويات التحرير التجاري على معدلات التشغيل و مستويات الإنتاجية في الدول المغاربية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذا التساؤل نفرض:

1. تعتمد الجزائر في رسم سياساتها الاقتصادية على عائدات النفط بينما تعتمد كل من تونس و المغرب على تنويع صادراتها.
2. الدول الأكثر إنفتاحا و ذات المعدلات التصديرية المرتفعة تصاحبها معدلات إنتاجية مرتفعة.
3. سياسة الإنفتاح التجاري تؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العمل في الدول المغاربية محل الدراسة.
4. تحرير التجارة سيكون له تأثير إيجابي على خلق فرص العمل وزيادة المعروض منها على المدى الطويل على الدول المغاربية محل الدراسة بدرجات متفاوتة.
5. معدلات التشغيل لها استجابة أكثر لأسعار النفط منها إلى معدلات التحرير التجاري.

حدود الدراسة:

تشمل الدراسة

الحدود المكانية:

الدراسة تخص كل من الجزائر، تونس و المغرب من خلال محاولة معرفة مدى إمكانية إستفادتها من مزايا الإنفتاح التجاري خاصة على مستوى التشغيل و الإنتاجية ،وتم اختيار البلدان الثلاثة نظرا للضرورة المنهجية للمقارنة بين اقتصاديات تختلف من حيث درجة الانفتاح لاستخراج نقاط القوة و الضعف لكل دولة، ولن يتم التطرق في الجانب التحليلي لكل من موريتانيا و ليبيا نظرا لعدم وجود إحصائيات كافية.

الحدود الزمانية:

ترتبط الدراسة بالفترة الزمنية (2010-2021) التي شهدت جملة من التغيرات مست إقتصاد الدول محل الدراسة، كعدم الإستقرار السياسي بتونس وأزمة إنهيار أسعار النفط بالجزائر و المديونية بالمغرب وكذلك الأزمة العالمية الأولى من نوعها و المتمثلة في جائحة كورونا، مما سيجعل الدراسة أكثر ديناميكية .

أسباب إختيار الموضوع:

- الموضوع يتماشى ومجال تخصصنا
- نقص الأبحاث و الدراسات المتعلقة بالموضوعات التي تدرس تأثير التجارة الخارجية على كل من الإنتاجية والتشغيل معا بالدول المغاربية.
- أهمية دراسة أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل، إذ أن حجم التوظيف ومعدل البطالة يمثل الصورة الحقيقية لأي تنمية إقتصادية وكذلك الأثر على الإنتاجية التي تلعب دور هام و بالأخص إنتاجية العمالة في القطاعات .

صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع التي عالجت العلاقة بين التحرير التجاري و الإنتاجية
- تسجيل تأخر في إصدار تقارير من طرف الهيئات المختصة كالديوان الوطني للتشغيل فيما يخص الجزائر خاصة بالنسبة للتشغيل نفس الشيء بالنسبة للمغرب خلال السنوات الأخيرة خاصة 2020-2021 مما إضطرنا إلى الإعتماد بشكل واضح على بيانات البنك الدولي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- دراسة كل من التحرير التجاري، الإنتاجية و التشغيل و إبراز كل الجوانب المتعلقة بها .
- دراسة أثر التحرير التجاري على مستويات التشغيل بالدول العينة بإختلاف برامج وسياسات التشغيل المطبقة في كل بلد.
- دراسة أثر التحرير التجاري على إنتاجية العمل بالدول العينة من خلال التركيز على كل من الكفاءة الصناعية و الزراعية خلال فترة الدراسة .

الدراسات السابقة:

كانت للعديد من الدراسات السابقة تحليلية كانت أم قياسية بإختلاف النتائج المتوصل إليها، مساهمة كبيرة في تحديد المرجع الذي يستعان به في تفسير العلاقة بين التحرير التجاري، الإنتاجية و التشغيل.

1. **دراسة محمد أمين بومدين، محمد جلولي، سمير محمد عياد(2019): أثر التحرير التجاري على التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2015)، دراسة قياسية باستخدام نتائج البانل و إختبار التكامل المشترك، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص ص 59-73.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحرير التجاري والتغير التقني الناجم عنه على مستوى التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2015)، من خلال إستخدام السلاسل الزمنية المقطعية وإختبار التكامل المشترك، حيث خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للتحرير التجاري على الطلب على اليد العاملة، أما التقدم التكنولوجي الناتج عنه كان له أثر إيجابي، كما بينت نتائج إختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحرير التجاري، المستوى التقني و الطلب الإجمالي عل اليد العاملة في دول المغرب العربي.

2. **دراسة محمد ترقو، جميلة بغدادي، إبراهيم بوكرشاوي(2017)، قياس أثر الإنفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2000-2014) مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، 3(1) ،ص ص 55-66**

هدفت هذه الدراسة باعتماد المنهج القياسي إلى محاولة قياس أثر التحرير التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2014) بتقدير دالة طلب على العمل في ظل الإنفتاح التجاري وإدماج متغيرة متوسط الأجر الحقيقي ودون التمييز بين العمل المؤهل و الغير المؤهل، وعبرت النتائج عن وجود أثر إيجابي معنوي على مستوى التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

3. **دراسة فلة عاشور،تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية ،دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.**

هدفت الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الرياضي إلى التحقق من مدى مصداقية مبررات تأثير التجارة الخارجية، خاصة على المداخيل النفطية المتأتية من التجارة الخارجية و الأثر السلبي لتحرير التجارة كون مقدار ما إكتسبته الجزائر من إنفتاح تجارتها كان أقل بكثير من الخسائر التي تعرضت لها على مستوى توظيف العمالة الوطنية.

4. **عبدوس عبد العزيز،(2014)، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل. مجلة الإقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة2، الجزائر، العدد 10 ،ص ص 7-34.**

هدفت الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي إلى تبيان الدور الذي تمارسه سياسة الإنفتاح التجاري المتبعة في الجزائر وآثار هذه السياسة في تعظيم وتحسين إنتاجية المؤسسات خاصة إنتاجية العمل، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سياسة الإنفتاح التجاري و إنتاجية العمل و أن الإنفتاح على التصدير يعزز الكفاءة التقنية للشركات، إلا أن إنتاجية العمال نمت بمعدلات ضئيلة، الذي يؤكد أن الأداء التصديري للمنتجات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على المزايا النسبية الموفرة محليا، وليس على العناصر التنافسية الهيكليةالتي تعتبر محددات أساسية لبناء القدرات التنافسية المتقدمة.

5. **دراسة ZADIA M. FELICIANO (2001)**

Workers and trade liberalization: the impact of trade reforms in Mexico on wages and employment. ILR REVIEW, Cornell University, 55(1) pp 95-115

حاولت الدراسة التحليلية تفسير أثر الإصلاح التجاري على الأجور و العمالة في المكسيك من خلال التخفيضات التي أجرتها الحكومة المكسيكية في التعريفية الجمركية و تغطية تراخيص الاستيراد بنسبة 50 % خلال الفترة(1986-1990)، حيث خلصت الدراسة إلى أن الصناعات التي شهدت تخفيضات أكبر في مستويات العمالة كان لها نسبة أكبر من العمال ذوي المهارات المنخفظة، اذ زاد هذا النمط من الإصلاح من عدم المساوات في الأجور و أن الخفض في تغطية تراخيص الاستيراد قد أدى إلى إنخفاض الأجور النسبية للعمال في الصناعات التي تم إصلاحها بنسبة 2% لكنه لم يؤثر على العمالة النسبية، وأن التخفيضات في التعريفات الجمركية لم يكن لها تأثير ذي دلالة إحصائية على الأجور النسبية أو العمالة النسبية.

6. دراسة(2017) KADRI NOURIA, SAKET FATIMA

L'ouverture international et le marché du travail algérien. ROA IKTISSADIA REVIEW, جامعة الوادي، الجزائر (12) pp 512-541

هدفت هذه الدراسة باعتماد المنهج الكمي إلى التحقق كميا من آثار انفتاح الإقتصاد الجزائري على حركة خلق أو إلغاء فرص العمل في الصناعات التحويلية من خلال تطبيق منهجية المحتوى في إستخدام المبادلات التجارية والتحليل القياسي الذي يسمح لاحقا بتحديد فروع العمل الصناعية الديناميكية المحتملة في الجزائر, وقياس أثر التحرير التجاري و الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة و الأجور و الإنتاجية، و إختبار العلاقة بينهما وخلصت الدراسة أن الصادرات تؤثر إيجابا على خلق فرص العمل بينما الواردات تحد من ذلك في كامل فروع القطاع الصناعي و أن الإنفتاح على السوق يحد من العمالة خلال الفترة المدروسة و الذي يفسر عدم قدرة القطاع الصناعي ضمان إحلال الواردات، ووجود علاقة إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و المحددات سابقة الذكر.

7. SHANTHI NATARAJ (2011)

The impact of trade liberalization on productivity: evidence from India's formal and informal manufacturing sectors, journal of international economics, 85, pp 292-301

هدفت الدراسة القياسية إلى تحديد آ ثار تحرير التجارة على الإنتاجية في الهند في القطاع الرسمي و الغير الرسمي الصناعي، اذ لا يوجد دليل تقريبي حول كيفية تفاعل الشركات الصغيرة مع تحرير التجارة حيث تم إستخدام مجموعة من البيانات ومن الدراسات الاستقصائية على مستوى الشركة و المتعلقة بالصناعات التحويلية بالهند حيث أظهرت النتائج أن تخفيض التعريفات الخاصة بالسلع زاد من متوسط إنتاجية الشركات الصغيرة غير الرسمية و التي تمثل نسبة 80% من الهنود العاملين في الصناعة، والتي تم إستبعادها من الدراسات السابقة.

في المقابل فإن الزيادة في الإنتاجية بين الشركات الرسمية الأكبر حجما مدفوعة في المقام الأول بالتخفيض المتزامن في تعريفات مستلزمات الإنتاج ومن خلال دراسة تحرير التعريفات على توزيعات الإنتاجية وحجم الشركات فمعظم الدلائل إتفقت مع خروج أصغر الشركات وأقلها إنتاجية من القطاع غير الرسمي وأنه بالرغم من إنخفاض تعريفة السلع النهائية لم يكن له تأثير كبير على متوسط إنتاجية القطاع الرسمي.

8. CARLOS CASACUBERTA, GABRIELA FACHOLA, NESTOR GANDELMAN (2004)

The impact of trade liberalization on employment, capital, and productivity dynamics: evidence from the Uruguayan manufacturing sector, university ORT Uruguay, working paper, R-479 inter-American development bank

هدفت الدراسة القياسية التحليلية إلى تحديد أثر التجارة على العمالة ورأس المال الإجمالي والإنتاجية في قطاع التصنيع في الأوروغواي، حيث وجد أن تركيز الصناعة يخفف من تدمير الوظائف ولكن لم يكن له أي تأثير على خلق فرص العمل و رأس المال، كما رافقت التغيرات في إستخدام العمالة و رأس المال زيادة في مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج، خاصة في القطاعات التي تكون فيها التخفيضات التعريفية الأكبر.

الفجوة المعرفية:

أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، أنها تتميز بالحداثة من حيث المعلومات و البيانات والذي شمل الفترة 2010-2021 ، التي عاشت فيها الدول المغاربية محل الدراسة مجموعة من الظروف التي ظهر تأثيرها من خلال نتائج الدراسة المقارنة ، كعدم الاستقرار السياسي في تونس ، أزمة انهيار أسعار النفط بالجزائر لسنة 2014 و 2020 و عدم الاستقرار السياسي لسنة 2019 إضافة إلى أزمة الجفاف التي عاشتها المغرب و التي أثرت على مردود القطاع الفلاحي و ما خلفته جائحة كورونا على مستوى اقتصاديات الدول.

اتباع المنهج التحليلي، فمعظم الدراسات التي عالجت موضوع أثر التحرير التجاري كانت قياسية ، و لم تجمع بين الانتاجية و التشغيل معا للدول المغاربية كمحل مقارنة على غرار دراستنا.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإختبار مدى صحة الفرضيات إتبعنا المنهج الوصفي في الجانب النظري الخاص بالمفاهيم العامة حول التحرير التجاري، السياسات التجارية، الإنتاجية والتشغيل، أما في الجانب التطبيقي فإتبعنا المنهج التحليلي من خلال تحليل الجداول و لأشكال المتعلقة بالمتغيرات الثلاث: التحرير التجاري، التشغيل و إنتاجية العامل و المنهج المقارن لمقارنة أداء البلدان الثلاث: الجزائر، تونس و المغرب.

محتوى الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع محل الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى 3 فصول نظرية و فصل تطبيقي موضحة كالآتي:

الفصل الأول:

في هذا الفصل حاولنا التركيز على مختلف الجوانب المحيطة بالتحرير التجاري حيث شمل المبحث الأول المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثاني فخص النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ما بين الكلاسيكية و الحديثة و حتى الحديثة الحديثة، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى السياسات التجارية بين الحرية و التقييد ومختلف الأساليب المتبعة لتطبيق السياسات بأنواعها ليضم المبحث الرابع مفاهيم حول المنظمة العالمية للتجارة ودورها في التحرير التجاري.

الفصل الثاني:

من أجل تسهيل الدراسة قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول شمل مفهوم التحرير التجاري و مختلف مؤشرات قياسه، أما المبحث الثاني فتعلق بالمقاربة الإقتصادية للإنتاجية من خلال تعريف مؤ شر الإنتاجية كمؤشر للتنافسية وتفسير المبررات الإقتصادية للعلاقة السببية بين الإنفتاح التجاري و مؤشر الإنتاجية، وضم المبحث الثالث مختلف سياسات التشغيل في الدول المغاربية.

الفصل الثالث:

خصص هذا الفصل لدراسة كل ما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية من خلال التطرق إلى الأنظمة التجارية في الدول المغاربية وآثار إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فشمل واقع التجارة في الدول المغاربية من خلال تبيان حجم التجارة وإتجاه الصادرات و الواردات السلعية، أما المبحث الثالث فضم التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا وإستخدام التجارة الإلكترونية كحل لمعالجة الجائحة.

الفصل الرابع:

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية لأثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل حالة الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 2010-2021 من خلال تحليل بيانات الجداول و الأشكال الخاصة بالمتغيرات التالية: التحرير التجاري، إنتاجية العامل و التشغيل و مقارنة النتائج للدول الثلاث الجزائر، تونس و المغرب.

الفصل الأول
أساسيات التجارة الدولية
وإرهاصات التحرير التجاري

مقدمة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات إذ تشكل مقدمة في نفس الوقت نتيجة للتقسيم الدولي للعمل الذي تتمحور مختلف أشكاله حولها فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة اساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها في التنمية.

ومما لا شك فيه أن قيام المنظمة العالمية للتجارة شكل نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث أوجدت نوعا جديدا من التعامل المبني على الانفتاح وتحرير كل من تجارة السلع والخدمات أكثر فأكثر بعدما كانت الدول منغلقة على نفسها، والذي اعتبرته أهم شرط من شروط الانضمام إليها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التركيز على مختلف الجوانب المحيطة بالتحرير التجاري، وهذا بانتهاج المنهج الوصفي.

وارتأينا من أجل تسهيل الدراسة أن نقسم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

المبحث الثالث: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد.

المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة ودورها في التحرير التجاري.

المبحث الأول: التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في كل الاقتصاديات العالمية وتكمن أهميتها في كونها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى بحيث لا تستطيع إشباع حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط كما يصبح أي مورد لها ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لتحقيق اكتفاءها الذاتي من جهة وتصديره إلى باقي دول العالم من جهة أخرى وبالموازاة مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في ظل عولمة الاقتصاد والأسواق العالمية، إزداد الاهتمام أكثر بمصير المبادلات التجارية الدولية.

سنحاول الإلمام في هذا المبحث بأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال التطرق إلى ماهيتها والعوامل المؤثرة فيها، سلبيات وإيجابيات التحرير التجاري.

المطلب الأول: التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية من اهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تمثل همزة وصل بين الدول باختلاف سياستها وقوانينها*

تعرف التجارة الخارجية على أنها "فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياستها التجارية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة"[1]، ويستند قيام التجارة الخارجية إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي الذي يرجع إلى اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وأساليبه من بلد إلى آخر مما يترتب عليه التفاوت في نفقات الإنتاج ومنه في أسعار المنتجات ومن ثم يجب تعديل المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية بحيث يتسع نطاقها لكي تتفق مع روح المتغيرات الاقتصادية العالمية السائدة في الاقتصاد العالمي منذ بداية عقد السبعينات ومعنى ذلك أنه لابد من اسقاط المفهوم الكلاسيكي للتجارة الخارجية بحيث "لا تقتصر فقط على الصادرات والواردات أي على التبادل السلعي للدول وإنما تشتمل وبصورة مؤكدة على التجارة غير المنظورة أي التبادل الخدمي للدول".[2]

إذا ومن خلال ما سبق يشمل مصطلح التجارة الخارجية في معناه كل من[3]:

- الصادرات والواردات السلعية.
- الهجرة الدولية للأفراد.

---

*: التجارة الخارجية بمفهومها الكلاسيكي تشمل تجارة السلع بينما التجارة الدولية تشمل كل من التجارة المنظورة وغير المنظورة فالتجارة الخارجية هي جزء من التجارة الدولية بالرغم من استعمال المصطلحين لذات المعنى ومن خلال هذا العمل سيتم استعمال مصطلح التجارة الخارجية للتعبير عن حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والهجرة الدولية للأفراد وذلك من خلال اسقاط المفهوم الكلاسيكي عنها.

[1]: محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية،ط1، 2003، ص8.

[2]: محمد عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (النظرية و التطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010-2011، ص11.

[3]: رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008، ص14.

- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

لقد أصبحت التجارة الخارجية من اهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم فلا دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا بالإضافة إلى ذلك فإن التجارة الخارجية تسمح للبلد أن يستهلك أكثر مما ينتج اعتمادا على موارده الخاصة والتوسع الكبير من أجل تمرير إنتاجه.

وتظهر أهمية التجارة الخارجية فيما يلي[1]:

1- تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بين مختلف البلدان.
2- تعمل على نقل التطور التقني الحاصل من دولة إلى أخرى.
3- تحقيق التوازنات السوقية المحلية.
4- تدعم التنمية الاقتصادية من خلال تطور الدخل القومي الذي يساهم في تحسين التنمية الخاصة بكل دولة.
5- انتشار مفهوم العولمة الذي يجعل من العالم قرية صغيرة إضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه التجارة الالكترونية في الحصول على السلع (التسهيل والتوفير).
6- توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي مما أدى إتاحة خيارات متعددة له وبذلك رفع الرفاهية في المجتمع وتوفير منتجات بأقل أسعار (مبدأ التخصص).
7- توفير العديد من فرص العمل ونظرا لتوسع الأعمال اللوجستية نتيجة لزيادة معدلات التجارة الخارجية، أدى إلى خلق فرص عمل مختلفة (نقل بري، بحري، جوي، العمليات المتعلقة بالشحن.
8- تدعم القدرة التسويقية من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

تتأثر التجارة الخارجية بعاملين أساسيين هما[2]:

1- مستوى التنمية الاقتصادية:

يلعب هذا العامل دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو عليه الحال في الاقتصاد المتطور ذو قاعدة اقتصادية قوية والذي يستخدم بمرونة في السياسة التجارية.

[1]: أهمية التجارة الخارجية الموقع الإلكتروني : http://dspace.univ-tiaret.dz/bitstream/123456789/6474/1/TH.M.COM.AR.2022.189.pdf ، تم التصفح بتاريخ 2020/01/4

[2]: شتوش نصيرة، التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية (DOC) الموقع الإلكتروني : https://www.academia.edu/ تم التصفح بتاريخ 2020/03/23

2- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

فالاقتصاد المحلي ولكي يرتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلع خام ووسيط لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دورا هاما في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه أن يشجع الدولة على زيادة حجم الصادرات من جهة وكذلك ضغط استهلاكها من جهة أخرى.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للتحرير التجاري

التحرير التجاري طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والدول النامية وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب دول العالم إليها، وما يترتب عليها من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والواردات وفيما يلي سنعرض إيجابيات وسلبيات التحرير التجاري[1].

1- الإيجابيات: تتمثل فيما يلي:

- إن فتح الأسواق وتحريرها يحفز الاستثمار ويؤدي إلى تطوير الطاقات الكامنة وتنمية الاقتصاد.
- يؤدي التحرير إلى مبادرة القطاع الخاص.
- يتم تحويل التكنولوجيا المتطورة.
- دخول المؤسسات الاقتصادية إلى المنافسة في ظل اقتصاد السوق والعولمة مما يحسن مستواها وإنتاجها.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لدول الجنوب وخلق مناصب شغل.
- تحقيق انتعاش اقتصادي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد منه هذا يؤدي إلى زيادة ونمو اقتصادياتها.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة ومنه استقرار المستوى.

2- السلبيات: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع قد يؤدي إلى مواجهة شركات الدول النامية لمنافسة جديدة من الشركات الأوروبية لا قدرة لها على التكامل معها، مما يؤدي إلى إفلاسها وفتح الأسواق أمام المصنوعات الاوروبية سيضاعف من اختلالات الموازين التجارية للدول النامية.

[1]: تحرير التحارة الخارجية منتدى التعليم نت، الموقع الإلكتروني : https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=14767 تم التصفح بتاريخ 2020/11/23

- إزالة التعريفات الجمركية قد يؤدي كذلك إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول النامية مما سيفوق مقدرة الانفاق على مشاريع التنمية وعلى إلغاء سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن الإزالة.
- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيوجب الخضوع لاتفاقية الجات المتعلقة برفع الدعم على المنتجات الزراعية، مما يؤدي لارتفاع تكلفة فاتورة الواردات الغذائية .
- الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة كخطوة لتحرير التجارة الخارجية يتوجب الخضوع لاتفاقية حماية الملكية الفكرية، حيث لن يكون باستطاعة الدول النامية إنتاج منتجات مماثلة لمنتجات الدول المتقدمة لكن بطرق تصنيع مختلفة وبأقل تكلفة ويصبح لزاما عليها ان تدفع باستمرار حقوق للشركات صاحبة الاختراع من أجل إنتاج منتجات مماثلة لمنتجاتها، هذا يؤدي لارتفاع تكاليف هذه المنتجات المحلية، وسيؤثر على درجة منافستها، وفي حالة رفضها الدفع هذا سيستوجب تخليها عن إنتاجه، وبالتالي ستعاني من التبعية للسوق الخارجية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

جمع أغلب الاقتصاديون على ان الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية كرد فعل لآراء المذهب التجاري التي كانت سائدة قبل ذلك والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفسية (الذهب، الفضة) باعتبارها مقياس لقوة الدولة، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرية في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مختلف النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الدولية وآراء روادها وصولا إلى نظريات حديثة التي وضعت محددات أقوى تقوم على أساسها التجارة الدولية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية (التقليدية):

تعتبر نقطة انطلاق التي يبدأ منها او عندها الاقتصاديون النظريون تحليلهم لأسباب قيام التبادل الدولي حيث لم يكن للتجاريين نظرية مفصلة وتغيير دقيق لهذا الموضوع باعتبار "ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد أي بما لديها من نقود والمعبر عنها بالذهب والفضة"[1] وفيما يلي يمكن تلخيص النظريات التالية:

1. نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث: (Adam Smith 1776)[2]

تعتبر نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية امتدادا لنظريته التجارة الداخلية نظرا لوحدة الفرض التي تقوم عليه كلتا النظريتين وهو قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة تماما كما هو الحال داخل الدولة الواحدة يركز آدم سميث في نظريته على النفقة المطلقة لكل سلعة على حدى، ويكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة من دولتين لقيام التجارة الخارجية تحقيق النفع المتبادل على كافة الدول المشتركة في التجارة الخارجية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

[1]: زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية 1996، ص13.

[2] : Adam Smith, an inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, london, printed for w.strahan ; and t,cadell in the strand. 1776.

الجدول 1.I: نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل

السلعة / الدولة	القمح	المنتجات القطنية
مصر	5	10
سوريا	10	5

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية، الطبعة1، القاهرة، 1991، ص90.

من خلال الجدول إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 5 ساعات في مصر و10ساعات في سوريا، أما المنتوجات القطنية فإنتاج وحدة واحدة يتطلب 10 ساعات في مصر و5 ساعات في سوريا، من هنا يمكن القول أن النفقة المطلقة للإنتاج القمح في مصر أقل منها في سوريا والعكس صحيح بالنسبة للمنتوجات القطنية ومنه فإن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح وسوريا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنتوجات القطنية، ويؤدي الوضع المقدم التخصص وتقسيم العمل الدولي إلى قيام التجارة الخارجية، هذا مع وجوب ترك التجارة الخارجية حرة غير خاضعة لأية قيود.

ولكن السؤال الذي لم يعالجه آدم سميث علاجا علميا هو ماذا سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسيه؟ ولقد جاء دافيد ريكاردو في نظريته الميزة النسبية للإجابة على هذا التساؤل.

2. نظرية الميزة النسبية دافيد ريكاردو (David Ricardo 1817):

وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دول في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي يتمتع بميزة نسبية فيها وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع الدول أخرى بميزة نسبية فيها فاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل.

ولعل أهم ما خلقته هذه النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة إذ نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن انكرها التجاريون غير أن النظرية لم تسلم من النقد فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول كما تغفل نفقة النقل والتي لا يمكن إهمالها، إضافة إلى اعتبار التشغيل الكامل وكذلك العمل في تحديد القيمة وإهمال العناصر الأخرى.

وعموما فإن النظرية تركز على جانب الإنتاج والعرض ولكنها لا تحدد نسبة التبادل الدولي[1].

[1]: زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق، ص14.

3. نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل (John Stuart Mill 1848):[1]

لم يذكر ريكاردو في نظريته الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي وما يرتبط بها من طرف تحديد المكاسب الناشئة عن التبادل الدولي حيث يرى "ميل" أن تبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداتها [.....] الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتجاتها أكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية"[2] ويتضح من خلال هذا أن تقسيم مزايا التبادل الدولي مرهون بالطلب المتبادل ومرونته.

نظرية القيم الدولية تبرز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية يتم على أساس تثبيت كمية الانتاج لإبراز الفروق في نفقات الانتاج أما جون استيوارت ميل فيفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية أما في حالة التبادل الدولي فلا تنطبق قاعدة النفقات النسبية للإنتاج لهذا يقوم جون استيوارت ميل، بتثبيت النفقة وهذا وفقا لنظرية القيمة في العمل ليبرر الفرق في الّإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية وبذلك فهو يرفض التفسير السائد من قبله القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل من دول أطراف التبادل الدولي وأحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة لأخرى[3].

4. نظرية التو افر النسبي لعوامل الإنتاج –هكشر أولين (eckscher 1919-ohlin 1933):[4]

جاءت مساهمة هكشر –أولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية التي بدأت بما انتهت إليه هذه الأخيرة لشرح العوامل التي تفسر الاختلافات في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية.

يرى هكشر أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكتسبها كل بلد من تصديره للسلع التي تتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجه مبينا أهمية جانب العرض واختلاف الإنتاج للسلع بين الدول في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية، ثم قام تلميذه أولين بتعديل هذه الفرضية معتبرا أن تفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع شيء بديهي، و المهم هو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواردة في أي مكان في العالم حيث أقر أولين أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين التي قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر.

وبالتالي فإن النظرية قد أرجعت سبب قيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج التي يقل أو نادر وجودها في إقليمها[5].

---

[1] : Mill John Stuart, principales of political economy with some of their applications to social philosophie, 1848 London Longman, green and co.

[2]: محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية البلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993، ص28.

[3]: عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية –فرع تسيير- جامعة الجزائر -2002-2003 ص32.

[4]:Robert Denis warne, the Heckscher-holin model of international trade Under Alternative production conditions, 1971, Digitized theses, paper57

[5]: رعد حسن الضرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص38.

ومن أبرز الاختبارات التي أجريت على هذه النظرية هو اختبار ليونتياف لأول مرة سنة 1953 حيث استخدم فيها جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات رأس المال/العمل في بعض الصناعات التصديرية الهامة وفي بعض الصناعات الهامة التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة، ولقد تم حساب معدلات رأس المال/العمل للدلالة على درجة كثافة العنصرين واستنتج ليونتياف من خلال تحليله أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي كثيفة رأس المال نسبيا، أما صادراتها فهي كثيفة العمل نسبيا نافيا بذلك رأي الشائع أن اقتصاد هذه الدولة يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال مقارنة بعنصر العمل وأثبت خطأه[1].

المطلب الثاني: النظريات الحديثة:

من خلال هذا الفرع سيتم دراسة لاتجاه الثاني الذي أعاد بعث النموذج النيوكلاسيكي وأضفى عليه نوع من الواقعية في الفروض حيث اعتمد عنصر الزمن وركز على جانب الطلب وكذلك التطور التكنولوجي.

1. نظرية الطلب الممثل لـ"ليندر" (Staffer Burenstam Linder 1961):

إن تفسير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج لا تغير قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض السلع، حيث أوضح ليندر أن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تغييرا جيدا للتجارة في السلع الأولية ولكن هذه النظرية غير قادرة على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية حيث يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية[2].

كما يرى ليندر أنه من الخطأ علميا ان تقوم التجارة الدولية بافتراض وجود دول متجانسة فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق بين نوعين من الدول[3].

الدول الأولى: دول متقدمة تتميز بالجهاز الإنتاجي المرن يؤهلها إلى إعادة تخصيص مواردها الاقتصادية استجابة لأي تغيير في هيكل الأسعار وفرض التجارة الخارجية.

أما الثانية: فهي دول متخلفة تتميز تجارتها بالجمود وعدم القدرة على التكيف وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية كما يرى أن تفسير التجارة الدولية على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج أمر مبالغ فيه لذلك لابد من البحث عن اعتبارات أخرى لتفسير التجارة الدولية، ومنه يفرق ليندر بين التجارة الخارجية في المنتجات الأولية والتجارة في المنتجات الصناعية.

فالأولى: تخضع لنفس تفسير "هكشر أولين" إذ يتم مبادلتها لاختلاف الميزة النسبية لها والمحدودة باختلاف نسب عناصر الإنتاج والتي تتحدد بدورها بمعلومات الطلب.

---

[1] : Paul KRUGMAN,MAURICE OPSFELD, Economie international, Pearson education 7ème édition, 2006, p71.

[2]: محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشرى، القاهرة، 2010، ص204.

[3]: بوطمين سامية، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع نظرية التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص64.

والثانية: يرجع قيام التجارة بها إلى تشابه النمط وهيكل الطلب في البلدان والناجم عن تقارب مستويات الدخول الفردية بها.

2. نموذج الفجوة التكنولوجية (Michael Vivian posner 1961) :[1]

يركز بوسنر في نظريته على فكرة الاحتكار التكنولوجي الذي يعطي لبلد ما ميزة نسبية في إنتاج سلع حديثة تسمح له باحتكار السوق الدولي لفترة زمنية محددة ولقد أوضح أن الاختراعات والتجديد التي تتم في بلد معين تكسبه ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة إلى العالم الخارجي.

ومن خلال هذه النظرية نجد ان هناك تفسير جديدة للمزايا النسبية لا يرجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي قد تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية.

3. نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون (Raymond Vernon 1966):[2]

ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة عن سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي هما[3]:

1. لماذا يقتصر ظهور الاختراعات و التجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الامريكية ،ألمانيا و اليابان دون غيرها من البلدان حتى و لو كانت متقدمة مثل فرنسا و ايرلندا؟

2. ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية و المزايا النسبية التي تصاحبها؟

والتي حاول فرنون الإجابة عنها من خلال نظريته دورة حياة المنتوج الموضحة بيانيا من خلال الشكل التالي:

[1]: M.V POSNER, international trade and technical change, oxford Economic papers, 1961, vol 13, isue 3,pp 323-341.

[2]: Raymond Vernon, international investment and international trade in the product cycle, the quarterly, journal of economics, 1966 vol 80, issue 2, pp190-207.

[3]: الصادق بوشنافة: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006 ،ص 53.

الشكل I.1: أسلوب دورة الإنتاج بيانيا

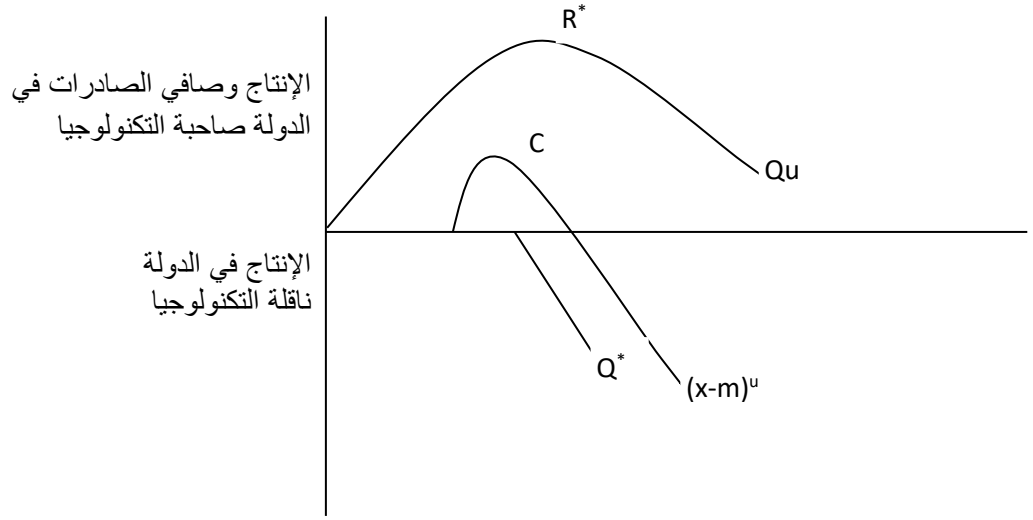

المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، طبعة1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص49.

حيث يمثل (Qu) الإنتاج الكلي في الدولة الأمم

ويمثل منحنى (x- m) صافي صادرات الدولة الأم إلى دول العالم

وتمثل (Q^*) صادرات الدولة الناقلة للتكنولوجيا إلى دول العالم

حيث يظهر من الشكل أن الإنتاج للدولة الأم يتزايد في المرحلة الأولى بسبب احتكار الإنتاج هذه السلعة من قبل هذه الدولة ومع تزايد الإنتاج للدولة الأم تتزايد صادرات الدولة الأم إلى دول العالم ويصل الإنتاج ذروته عند النقطة R و تصل صافي صادرات الدولة الأم ذروتها عند النقطة "C"

وبعد انتقال تكنولوجيا صناعة هذه السلعة إلى الدول الأجنبية سوف تقل الصادرات للدولة صاحبة التكنولوجيا ويستمر هذا الانخفاض في الصادرات طالما أن الإنتاج في الدولة الأجنبية يزداد حتى يصل إنتاج الدولة الأم "0" بعد أن تقوم الدولة الأم باستيراد هذه السلعة من الدولة الناقلة للتكنولوجيا بسبب الميزة النسبية في تكاليف الإنتاج لديها وتصبح الدولة الأم مستوردة بعد أن كانت مصدرة.

كما قدم فرنون تفسير جديد للغز ليونتياف هو أن الصادرات الصناعية الامريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقات العنصر البشري مرتفعة بالاعتماد على مهندسين باحثين فنيين متخصصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنمطية التي تكون فيها كثافة عنصر رأس المال أعلى نسبيا من كثافة عنصر العمل.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة الحديثة في التجارة الدولية

تواصلت في السنوات الأخيرة أبحاث الاقتصاديين في إطار البحث عن تفسير المبادلات التجارية الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات من حيث سلوكاتها وقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التصدير، ومن بين أهم الاقتصاديين الذين كانت لهم مساهمة كبيرة في إيجاد محددات جديدة للمبادلات التجارية الدولية: Melitz, Krugman , Anatas, Helpman, Crossman وهذا في كل من نموذج المنافسة الاحتكارية

الجاذبية نموذج عدم تجانس المؤسسات (القرارات المتعلقة بالتصدير) ونموذج الاختيار غير المتجانس للمؤسسات والتدفقات التجارية (الاختيارات والاستراتيجية المتعلقة بتخارج الامدادات).

قام الاقتصادي Melitz بتوسيع نموذج المنافسة الاحتكارية وذلك بافتراض عدم تجانس المؤسسات إذ أنه يرى أن المؤسسات تحتاج لتكون مختلفة حتى ولو كانت إنتاجيتها محددة جيدا كما أنها تختار بنفسها قراراتها بشأن الأسواق المربحة ومن هنا يمكن للتجارة أن تؤثر في اختيار المؤسسات الإنتاجية على مستوى الصناعة فقد قدم Melitz نموذجا مبسطا إلى حد كبير معتمدا على مؤسسات تنشط في سوق ثنائي.

اعتمد نموذج Melitz(2003)[1] على المنافسة الاحتكارية وقد اشتمل بالتحديد على الاختلافات بين المؤسسات التي جاءت في نموذج krugman (1980)[2] حيث يعتمد الاقتصاد على عامل واحد من عوامل الإنتاج وهو العمل كما ان هناك قطاع واحد ينتج منتجات متنوعة أفقيا، فتنتج كل مؤسسة واحدة مجموعة متنوعة من منتجات باستخدام التكنولوجيا وهذا في ظل عوائد الحجم المتزايدة والمنافسة غير الكاملة، ولكن هناك العديد من المؤسسات إنتاجيتها مختلفة، حيث تدفع كل مؤسسة تكاليف ثابتة للدخول[3] غير قابلة للاسترجاع ومن أجل كل مستوى من الانتاجية هنالك تكلفة اختراع كما جاء به Baldwin Richard (2001)[4] ويمكن النظر إلى هذه الأخيرة على انها وسيلة من أجل النمذجة من خلالها تقوم المؤسسة بالاستثمار في البحث والتطوير بالإضافة إلى تكاليف الاختراع هناك تكاليف يجب أن تدفع وهذا في الحالتين إما عند دخول السوق المحلي أو أسواق التصدير وبالاعتماد على مستوى الانتاجية ستختار المؤسسة الانتاج أو الخروج من السوق ففي حالة ما قامت باختيار الإنتاج فإنها سوف تنتج فقط في سوق المحلية أو تقوم بتصدير منتجاتها، والمؤسسة ذات التكاليف الحدية المنخفضة ستبيع بما فيه الكفاية من أجل تغطية تكاليفها الثابتة، أما التي لديها التكاليف الحدية أدنى تكون مهتمة بدفع التكاليف الثابتة، بالدخول إلى السوق الداخلية وأسواق التصدير، بينما المؤسسات التي لها مستويات إنتاجية متوسطة سوف تدفع فقط تكاليف الدخول إلى الأسواق الداخلية وعليه يمكن القول أنه فقط المؤسسات الأكثر إنتاجية تقوم بالتصدير وقد قدم Yeaple (2005)[5] تفسيرا آخرا للآثار الاقتصادية للتجارة الدولية في ظل وجود اختلافات بينها عند اختيار تكنولوجيات مختلفة وتنتهج توظيفا مختلفا لأنواع العاملين في اقتصاد يتكون من قطاعين ومؤسسات أحدها تنتج سلعا مختلفة هذه المؤسسات قد تستخدم تكنولوجيات متوسطة أو عالية، والاستثمار الثابت اللازم يعد كبيرا جدا من أجل التكنولوجيات العالية مقارنة بالتكنولوجيات المتوسطة في القطاع الثاني المؤسسات تنتج نفس السلعة تكنولوجية

---

[1] : Marc j. Melitz, the impact of trade on intra- industry reallocations and aggregate industry productivity, Econometrica, Vol 71, N°6, 2003, pp1695-1725.

[2] :Paul Krugman, Scale Economies, product differentiation, and the pattern of trade, the American Economic Review, Vol 70, N° 5, Dec 1980. pp950-959.

[3]: BERNARD A.B, Jensen : B, Redding s.j, Schottp. K, Number 3- Summer 2007 "a firm international trade" journal of economic perspectives – volumes. pp 105-130, p114.

[4] :Baldwin,R and Aymo Brunetti (2001), Economic impact of EU entrants: New methods and issues, Springer.

[5]: Stephen Ross Yeaple , A simple model of firm heterogeneity, international trade, and wages, journal of international economics 65 (2005),pp 1-20.

قياسية بالإضافة إلى ذلك لدى العمال مهارات مختلفة، فالذين يملكون مهارات (تأهيل كبير) لديهم ميزة نسبية في استخدام تكنولوجيات متقدمة، في حين الذين يملكون تأهيلا متوسطا لديهم ميزة نسبية في استخدام تكنولوجيات متوسطة لذلك في حالة التوازن المؤسسات التي تختار تكنولوجيات متقدمة توظف عمالا أكثر مهارة وبما أن سوق العمل يعد تنافسيا فالمؤسسات تدفع أجورا أكثر ارتفاعا، وهنا فقط المؤسسات التي في حالة ما استعملت تكنولوجيات متقدمة وجدتها غير مربحة فإنها ستجد أن من المربح استخدام التكنولوجيات المتوسطة وعمال متوسطي التأهيل (الكفاءة) وذلك بتشغيل عمال لتدفع لهم أجور أقل كما قدمت العديد من الأعمال التكميلية الخاصة بإدخال منطق المؤسسات في إدخال محددات التدفقات التجارية الدولية من اهمها العمل المقدم من قبل Antràs (2005)[1] ومن ثم المقدم من طرف Antràs et Helpman (2005)[2] بحيث سعا هذان الأخيران إلى توسيع إطار نظرية التجارة الدولية مع الحفاظ على نهج التوازن العام، في حين أخذ Antràs كنقطة بداية دراسة سلوك المؤسسات وهذا من خلال فهم اختيار غير متجانس لها من أجل شرح التدفقات التجارية المختلفة.

سمحت النظريات الحديثة للتجارة الدولية بشرح وتفسير التبادلات القائمة بين المؤسسات وذلك بإدخال المنطق التنظيمي للمؤسسات، اعتمدت هذه النظريات بصفة كبيرة على نظرية المؤسسة لتقوم بتغيير التجارة بين بلدان متشابهة، التجارة داخل الفروع والتجارة داخل المؤسسة لتجد أن من اهم محددات التبادلات التجارية الدولية القائمة بين الدول في الوقت الحالي، المسار الحجم، الاتفاقيات التجارية، حجم الصناعة الأجنبية ،البيئة التعاقدية، تكلفة البحث عن الشريك، تركيبة السلعة من حيث كثافتها للمواد المركبة والخدمات الإدارية، العلاقات بين الأعوان، عرض العمل، الإنتاجية، مشكل التحفيز ،كما تبقى البحوث الخاصة بالتجارة الدولية دائما في تطور من خلال إثراء الكثير من النقاط الخاصة بنظرية المؤسسة.

[1]: Antràs, pol, firm contracts, and trade structure, ph-D thesis, Massachu-setts institute of technology, 2003.

[2]: Helpman E.trade, FDI, and the organisation of firms, journal of Economic literature vol, XLIV, 2006 septembre, pp589-630.

المبحث الثالث: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى بالسياسة التجارية، وعليه يمكن تعريفها على أنها "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة".[1]

وفيما يلي سيتم عرض لأنواع السياسة التجارية، مبرراتها وأساليبها .

المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية ومبرراتها

السياسة الحمائية تمثل سياسة اقتصادية لتقييد التجارة بين الدول من خلال مجموعة من الأساليب كرفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتحديد كمياتها، والحصص التنفيذية وغيرها فهي تعتبر تحالف وثيق مع المناهضة للعولمة وتتناقض مع حرية التجارة.

ويستند أنصار المذهب الحمائي للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية:

1- حماية الصناعة الوطنية[2]:

من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة، بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة لذلك تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة الى التدخل، اما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة و المشابهة للإنتاج المحلي، أو ممارسة نوع من الحماية الإغلاقية و منع استيراد هذه السلع، أما عن مدى درجة الحماية للصناعات الناشئة فمنه من يؤيدها بشكل مطلق، و منهم من يؤيدها مع التحفظ على المدة و نوعية الحماية خاصة مع الصناعة التي أمامها فرص نجاح.

2- تنويع الإنتاج الصناعي:

ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة، أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة.

[1]: عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية دار النهضة العربية، القاهرة 2000، ص12.

[2]: جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008،ص 167

3- تقييد التجارة من أجل مستوى التشغيل[1]:

كلما كانت صناعات التصدير هامة في الدولة ، كلما أدت سياسة الحماية الى نقص في الطلب الأجنبي بنسبة أكبر على منتجات الصناعات التصدير الوطنية ، كلما فشلت سياسة الحماية في تحقيق زيادة في التشغيل ، فقد تلجأ الدولة الى اتباع سياسات أخرى ، كزيادة النفقات العامة أو تعديل سعر الصرف ، فان تعذر ذلك ففرض قيود على التبادل التجاري سبيل الدولة للمحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي في أراضيها، إن الرسوم الجمركية المرتفعة تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسيع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى.

4- الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الاغراق:

يقصد بالإغراق "تلك السياسات التي ترمي لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالثمن نفسها في السوق الداخلية"[2] (البيع بثمنين في وقت واحد ونفس شروط البيع في السوقين وإلا فلن يسمى إغراقا).

من الطبيعي أن تحمي الدولة صناعتها من السلع المماثلة التي تعرض في أسواقها الداخلية ، فان فرض الرسوم الجمركية يؤدي الى رفع أسعار السلع و من هنا يرتفع ثمن البيع في البلد الذي فرضت فيه عن ثمنها في الخارج بمقدار الرسوم المفروضة و نفقات النقل ، و من الطبيعي أن ارتفاع الثمن للحد من الطلب يوجب على المستهلكين أن يدفعوا ثمنا أكثر في الوحدة و أن يشتروا أقل ، بينما يرفع المستوردون الثمن و يبيعوا أقل[3] .

5- الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات:

يتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية[4] المرتفعة عن الواردات من السلع الكمالية والتخفيف منها أو إلغاءها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الاجنبية.

6- الأمن الوطني:

التخصص في الصناعة ينطوي على خطر نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسبب لها في حالة وقوع نزاع من الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.

---

[1]: أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006، ص 112.

[2]: جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013، ص 38

[3]: خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2005، ص 208

[4]: محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص580.

7- الاستقرار الاقتصادي[1]:

سياسة الحماية التجارية تمكن الدولة من انتاج السلع الصناعية و لو لم تكن فيها ميزة نسبية ،اذ تمكن الدولة من التنويع في هيكل انتاجها اذ يقلل هذا التنويع الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج الوطني أو الصادرات أو العمالة عند حدوث تقلبات سلبية تمس أحد المنتجات ، كما يقابله نوع من الاستقرار على المستوى الوطني عند حدوث تقلب إيجابي في أحد المنتجات.

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية ومبرراتها.

يلاحظ لدى المفكرين الاقتصاديين التقليديين أنهم ساهموا في اقتصاد مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي وأكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم.

إن أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ويؤكدون أهمية المنافسة الحرة ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول النامية، ويرتكزون على جميع الحجج التالية[2]:

1. تتيح حرية التجارة فرصة لتخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختيار النفقات النسبية، ويعود هذا بالمنفعة على المستهلك وعلى المنتج بتوسيع فروع إنتاجه التي تتوفر فيها أسباب التفوق.

2. إن التجارة الدولية الحرة في ظل ظروف معينة تصبح بديلا كاملا للتنقل الكامل لعناصر الإنتاج.

3. تعمل على خلق جوا تنافسيا دوليا، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة أخرى.

4. تؤدي إلى توسيع نطاق السوق والإنتاج ووصول المشروعات الإنتاجية إلى الحجم الأمثل لها والانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير.

5. تشجيع التقدم التقني.

6. الحماية تؤدي إلى إفقار الغير.

7. تؤثر الحرية التجارية على توزيع الدخل فوفقا لنظرية هكشر أولين تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي يتوافر لديها نسبيا عناصر إنتاجها، و مع الحرية التجارية يزداد الطلب على عناصر الإنتاج التي تتوافر لدى الدولة نسبيا بدرجة أكبر من زيادة الطلب على عناصر الإنتاج النادرة نسبيا، ومنه الارتفاع النسبي في سعر العنصر الوفير نسبيا وانخفاض السعر النسبي للعنصر النادر، وبالتالي فان سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير وفي غير صالح عنصر الإنتاج النادر[3].

---

[1]: محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 162.

[2]: خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس، لبنان، 2003، ص122.

[3]: محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 121.

المطلب الثالث: أساليب السياسة التجارية

يمكننا ان نميز بين نوعين من أساليب الحماية نوجزها فيما يلي:

1. أساليب الحماية على المستوى الوطني:

حيث تحمي الدولة بواسطتها أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة لباقي دولة العالم، وتنقسم إلى قسمين:[1]

أ- وسائل محفزة ومشجعة: تهدف إلى تشجيع الصادرات أو تقليل الواردات مثل: التعريفة الجمركية والإعانات.

ب- وسائل مقيدة: تؤدي إلى الإلزام أو منع القيام بعمليات معينة مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف.

2. أساليب الحماية على المستوى الإقليمي:

حيث تقوم مجموعة من الدول تتفق مصالحها أو تقع في إقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقي دول العالم، وتتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلعية الدولية والتكامل الاقتصادي.

أما عملية تحرير التجارة فتندرج ضمن مجالات السياسات الاقتصادية الهيكلية وأي تغيير طبيعية تنظيمها يجب أن يرافقه تغيرات على مستوى متغيرات اقتصادية أخرى المتمثلة في:

أ-أسعار الصرف:

سعر الصرف يعرف بأنه "سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية".[2]

سعر الصرف يعتبر محددا رئيسيا في تحديد أسعار الصادرات والواردات بالنسبة للدولة في قطاع التجارة الخارجية وعنصر مهم في عملية تحرير التجارة الخارجية، كما أن أسعار الصرف هي الكفيلة بتحديد الفائدة من التجارة الخارجية عن طريق معدل التبادل التجاري من أجل معرفة مقدار المكسب من التجارة الدولية.

يقصد بتخفيض سعر الصرف " كل انخفاض في ثمن الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقرره أو ترضى به الدولة فيترتب عن هذه العملة تغير المركز النسبي للأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية، فترتفع هذه الأخيرة مقومة بالعملة الوطنية، فتنخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية، و على هذا يعتبر تخفيض سعر الصرف إجراءا سعريا"[3].

---

[1]: محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993، ص258.

[2]: عبد النعيم مبارك: اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية ،الدار الجامعية، مصر، 1996، ص470.

[3]: محمد الناشر، التجارة الداخلية و الخارجية: ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سورية، 1977، ص 246.

و تعتمد الدولة تخفيض سعر الصرف لعدة عوامل نذكر منها[1]:

1. علاج أو تحسين مركز ميزان المدفوعات على اعتبار أن التخفيض يشجع التصدير و يقيد الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال الى الخارج و يحث على اعادتها، و يجدر القول أن تخفيض سعر الصرف لا يؤدي دائما و بصورة الية الى تحسين ميزان المدفوعات، لأن فعالية التخفيض تتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة اتي يخطط لها بذكاء للائتمان، الاستثمار، الأجور و المصاريف العامة.
2. زيادة دخول المنتجين الوطنيين خاصة الذين تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع من قيمة الصادرات المقومة بالعملة الوطنية، كما يخفف أعباء مديونيتهم.
3. معالجة البطالة عن طريق تشجيع صناعات التصدير.
4. تعتمد الدولة التخفيض عندما تسبقها الى ذلك دولة أخرى ترتبط معها بعلاقات تجارية مخافة أن يتحول طلب هذه الأخيرة عن منتجات الدولة الأولى.
5. يعتبر تخفيض العملة بمثابة اجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية، حيث يعمد البنك المركزي الى إعادة تقويم رصيده الذهبي حتى تكون لديه الفرصة الممكنة للتوسع و الإقراض و الإصدار.

ب -الخوصصة وتأهيل المؤسسات المحلية:

الخوصصة هي العملية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة والرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وملكية وسائل الإنتاج[2] وتكون عملية الخوصصة مرافقة لعملية تحرير التجارة الخارجية من أجل إضفاء نوع من الشفافية والمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية العاملة في حقل التجارة الخارجية.

أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق النفوذية ويركز أساسا على الاستثمارات المادية وغير المادية لجلب التكنولوجيا الحديثة[3].

[1]: بوطمين سامية، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 115، ص117.

[2] : Rabah Bettahar, la privatisation en Algerie, OPU, Algerie, 1995, p05.

[3]: كمال رزيق، بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22 ماي، 2000.

ج -تحرير الأسعار:

عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على أسعار وجعلها في نفس مستوى الأسواق العالمية وذلك من خلال إلغاء التدخل الإداري بكافة أشكاله

والتحرير التجاري لن يكون له معنى في ظل تحكم الدولة في الأسعار أو دون خضوعها لآلية السوق.

المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة ودورها في التحرير التجاري

شهدت التجارة الدولية ازدهارا ملموسا خلال السنوات الأخيرة من العشريتين من القرن الحالي مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري خاصة بين الدول الصناعية، غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينات دفع بكثير من الدول الصناعية إلى تبني سياسات حمائية متعددة من بينها التحكم في العملة وعقد اتفاقيات تجارية ثنائية وفرض القيود الكمية بأشكال وزيادة معدلات التعريفة الجمركية، وقد نتج عن هذا التزايد في النزعة الحمائية تراجع في حجم التجارة الدولية التي أصبحت تساوي في "عام 1933 حوالي ثلث ما كانت عليه عام 1929"[1].

لذلك فقد سعت الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل قيام منظمة التجارة العالمية تكون مهمتها الأولى تنظيم السياسات التجارية بين دول العالم لتسهيل التجارة وتجنب النزعة الحمائية التي تميزت بها حقبة الثلاثينات، والتي كانت من بين أسباب عدم الاستقرار الذي أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من أن المنظمة المقترحة لم تحظ بتأييد بعض الدول الأوروبية ولم يوافق عليها الكونغرس الأمريكي خوفا من سلبها لبعض صلاحياته التشريعية، إلا أن الجهود استمرت من قبل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم وتمخض عن تلك الجهود اجتماع في جنيف عام 1947 نتج عنه الاتفاقية العالمية للتعريفة الجمركية (الجات)[2] التي وقعت عليها 23 دولة ثم نشأة المنظمة العالمية للتجارة بعد مجموعة من الجولات ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على GATT، مختلف المفاوضات وأسباب فشلها التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة ومبادئها إضافة إلى أهم المؤتمرات الدولية المنعقدة.

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

تعد هذه الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشأ حقوق والتزامات على الدول الأعضاء فيها والتي تسمى "الأطراف المتعاقدة بالنظر إلى الطبيعة التعاقدية للاتفاقية كان الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هو إيقاف أي زيادة في الإجراءات الحمائية على التجارة الدولية وتوفير الإطار المؤسسي والنظري للتفاوض حول تقليل الحواجز الجمركية القائمة بين الدول.

1- جولات الجات (المفاوضات):

منذ التوصل للاتفاقية في عام 1947 وحتى عام 1993 شهدت الاتفاقية ثماني جولات للتفاوض، وقد تميزت الجولات الخمس الأولى بالتركيز على تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية من ناحية التدفقات السلعية أما الجولات الثلاث الأخيرة (كنيدي، طوكيو، أوروغواي) فإنها تحتل مكانا متميزا لما حققته من نتائج في تحرير التجارة الدولية ولو على المستوى النظري.[3]

[1]: عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية والاقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص7.

[2]: نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 91.

[3]: Mehdi Abbas, du Gatt à L'OMC : un bilan de soixante ans de libéralisation des échanges, les cahiers français : documents d'actualité, la documentation françaises, 2007, pp-9-14.

والجدول التالي يوضح مختلف الجولات:

الجدول I.2: جولات الجات

اسم الجولة وتاريخها	ما تم الاتفاق عليه
الجولة الأولى: جنيف 1947	أول اجتماع للأطراف المتعاقدة (23 دولة).
الجولة الثانية: المفاوضات في أنسي (فرنسا) 1949	تخفيض 45 % من الرسوم الجمركية بمشاركة 13 دولة.
الجولة الثالثة: المفاوضات في توركاي (إنجلترا 1951-1950)	تم فيها الاتفاق على تخفيض 25 % على 50000 منتج بمشاركة 38 دولة .
الجولة الرابعة: المفاوضات في جنيف 1956 سويسرا	شاركت فيها 26 دولة كانت نتائجها ضعيفة.
الجولة الخامسة: جولة ديلون و.م.أ 1961-1962	برئاسة وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون الذي اقترح المحادثات وتم فيها تخفيض جمركي على 60000 منتج و مفاوضات على المنتجات الزراعية منتج بمنتج بمشاركة 26 دولة.
الجولة السادسة: جولة كينيدي 1964-1967	تم فيها تخفيض العديد من التعريفات بنسبة 35 بالمئة وتم الاتفاق على نظام خاص بالإغراق بشكل مفصل بمشاركة 48 دولة.
الجولة السابعة: جولة طوكيو- اليابان 1973-1979	تم فيها تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 33 بالمئة بمشاركة 102 دولة.
الجولة الثامنة: جولة الأوروغواي 1986-1994	تم فيها المزيد من الإلغاءات في التعريفات الصناعية وإعانات الصادرات والتراخيص، وتمت اول اتفاقية حول التجارة في الخدمات والجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية ونتج عنها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

Sources : Angela Barthes, Petit manuel simplifié pour comprendre la mondialisation, Edition Publibook,2005,p72.

https://shs.hal.science/file/index/docid/59142/filename/manuel_mondialisation.pdf

2- أسباب فشل الجات:

كانت اتفاقية الجات تهتم في فحواها القانوني بتحرير التجارة في كافة السلع الزراعية والصناعية إلا أنها أخفقت فعليا في تطبيق هذا التحرير من السلع الزراعية التي بقيت بالإضافة إلى السلع الصناعية

الخاصة بالمنسوج والملابس، كما أن الاتفاقية فشلت في تخفيض العوائق غير الجمركية مثل استخدام نظام الحصص الاستيراد.

ولم تحض هذه العوائق باهتمام الأطراف المتعاقدة في جولات المفاوضات السبع التي سبقا جولة الأوروغواي باستثناء جولة طوكيو التي لمست هذا الجانب بشكل ضعيف لذا جاء إخفاق هذه الاتفاقية نتيجة حتمية للأسباب التالية[1]:

1. كانت الاتفاقية تحدها عدة أحكام دون وجود تنظيم أساسي واضح لها.
2. اشتملت الاتفاقية من قوانين وأحكام خاصة بتجارة السلع فقط.
3. ازدياد التكتلات الإقليمية وتفاقم سياستها المشوهة للتجارة على حساب الاتفاقية.
4. تطور الخلافات بين الأطراف المتعاقدة دون وجود هيئة مختصة لفض وتسوية المنازعات التجارية.
5. انتقاد لمبدأ الالتزام الشامل الموحد لظهور اتفاقيات موحدة الأطراف، لا تخضع لاتفاقية الجات المتعارف على أنها اتفاقية متعددة الأطراف.
6. تمادي الدول الصناعية منذ تأسيس الاتفاقية في مخالفة القواعد والأفكار الرئيسية للاتفاقية وكذلك خرق أحكام الاتفاقية دون حسيب أو رقيب بسبب تناقض مصالح هذه الدول مع مبادئ الاتفاقية حيث لجأت معظم الدول الصناعية لتطبيق ما يعرف بالتدابير الرمادية، قصد حماية مصالحها التجارية.
7. إصدار قوانين تجارية خاصة بالدول الكبرى لا علاقة لها باتفاقية الجات مثل قانون التجارة الأمريكي الصادر في عام 1974 يحتوي على قسم شهير يعرف بالقسم 301[2]، الذي يتحول للإدارة الأمريكية فرض عقوبات من جانب واحد ضد صادرات الدول الاخرى التي تمارس أعمال يعتبرها الجانب الأمريكي غير عادلة أو ضارة بالمصالح الأمريكية.
8. لجوء التكتلات الاقتصادية إلى زيادة الدعم الزراعي المحلي المخالف لمبادئ الاتفاقية الخاصة بالمنافسة وحرية التجارة والمعاملة الوطنية دون تمييز.
9. تراجع الكفاءة الصناعية في أوروبا وأمريكا أمام القوة الاقتصادية الصاعدة للمنتجات اليابانية والدول الآسيوية الأخرى، التي استطاعت غزو الأسواق الدول العالمية بأسعارها الرخيصة وجودتها المميزة، كما ازداد تخوف الاتحاد الاوروبي من قيام منتدى التعاون الاقتصادي الدولي لدول آسيا والباسيفيك (APEC).

[1]: إتفاقية الجات: مصطلحات إقتصادية ، الموقع الإلكتروني https://annabaa.org/nbanews/67/426.htm ، تم التصفح بتاريخ 2020/06/23

[2]: Office of the united states trade representative, docket n° USTR- 2017-0016, initiation of section 301 investigation notice. Section 301 Investigations | United States Trade Representative
https://ustr.gov/sites/default/files/301/FRN%20China%20301.pdf

10. الاضطراب الذي كان سيؤدي إلى اختلال النظام المالي لمؤسسات (بريتون وودز بسبب انهيار أسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة من خلال تعويض أسعار الصرف سنة 1982م وكذا انتشار موجات الكساد والتضخم في الدول الصناعية والنامية معا.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها

لا شك أنه مع تحرير التجارة العالمية وقيام المنظمة العالمية للتجارة ستكون هناك انعكاسات ضخمة على اقتصاديات جميع دول العالم النامي منه والمتقدم سواء كان ذلك بالإيجاب أو السلب.

وقد كان التوقيع على اتفاقية الأورغواي في مدينة مراكش المغربية موافقة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي يساق هدفا أساسيا من إقرار اتفاقيات الجات، وبالتالي منظمة التجارة العالمية ترجعه الدول الكبرى إلى تحرير هذه التجارة وإقامتها من أسس واضحة مستقرة وإلغاء التمييز بين الدول ،ويأتي اتساع دور المنظمة العالمية للتجارة من أن النشاط الذي يقوم بإدارته ومراقبته عريض المدى إذ امتد ليشمل حقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات مما يجعل الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي متزايد الأهمية.

وبامتداد الجات لتضم اتفاقية الجات والتريبس فإن هذا يعطي المنظمة العالمية للتجارة القدرة على تغطية جميع الحقول الهامة لسياسة التجارة الدولية وتوازن مصالح الجماعات المختلفة للمساهمين في هذه التجارة .[1]

1-مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

إن الهدف الاقتصادي المتشعب الجوانب لا يمكن أن يحجب حقيقة أن الهدف الأساسي لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق حرية التجارة الدولية ،وهذا ما تؤكده المبادئ التي تم النص عليها في اتفاقية مراكش والتي تعتبر وسائل يتم من خلالها تحقيق الغاية.

1.1مبدأ (شرط) الدولة الأكثر رعاية[2]:

مبدأ أساسي ومشترك تم النص عليه في كل اتفاقيات التجارة، السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بمقتضى هذا الشرط تتفق الدول الأطراف في المعاهدة على أن تتمتع بأية شروط أفضل أن يمكن أن تمنحها إحدى الأطراف إلى دولة ثالثة بمقتضى معاهدة تبرم بينهما، هذا المبدأ يتضمن من ناحية سريانه على كل الدول، كما يشتمل على مجموعة من الاستثناءات.

[1]: أحمد عبد الخالق، أحمد بديع ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، منظمة التجارة العالمية لآثار المنافسة الدولية المشكلة البيئية والتجارة العالمية، الدار الجامعية، 2002/ 2003، الاسكندرية، ص28.

[2]: مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006، ص10.

2.1مبدأ الشفافية:

يأتي هذا المبدأ ليرسخ هدف التجارة الدولية فبمقتضاه تلتزم الدول بالشفافية كمبدأ موجة لها في معاملاتها التجارية وفقا للنص المذكور "يعترف لأعضاء بالأهمية الراسخة الشفافية المحلية من اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف"[1].

3.1مبدأ المعاملة الوطنية:

ويعني الالتزام بعد اللجوء إلى القيود غير التعريفية، الضرائب أو الرسوم أو القوانين أو القرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى، معناه الالتزام باستبعاد ذكر وسائل الحماية التي من شأنها التمييز ضد المنتج الأجنبي كوسيلة لحماية المنتج المحلي وبعدم المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي على حساب المنتج المستورد[2].

4.1مبدأ عدم التمييز[3]:

معناه أن استخدام التعريفة الجمركية أو غيرها من القيود يتم بطريقة غير تميزية، بمعنى أن المنتجات المستوردة من أية دولة متعاقدة تعامل بطريقة نفسها التي تعامل بها المنتجات المستوردة من أية دولة متعاقدة أخرى ،يؤمن هذا الشرط المعاملة المتساوية بين الدول الأطراف في الاتفاقية.

2-هيكلها التنظيمي:

تضم المنظمة 164 دولة حتى جويلية 2016[4] من بينها الاتحاد الأوروبي الهيئة الوحيدة التي تحظى بالعضوية الكاملة، إضافة إلى مجموعة من الدول بصفة مراقب وتتكون المنظمة من حيث البناء الهيكلي ووحدات التخصص من:

- **المؤتمر الوزاري:**

يتكون من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويعقد كل سنتين وهو أعلى سلطة وهيئة في المنظمة وله صلاحيات إشرافية وتشريعية في المجلس العام: ويتكون من ممثلين عن كافة الدول الأعضاء ويجتمع 9 مرات في السنة على الأقل ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري بين دورتي الانعقاد كما يعمل كجهاز تسوية النزاعات بين الأعضاء وكذلك مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

ويضم ثلاث مجالس رئيسية:[5]

- مجلس شؤون التجارة في السلع
- مجلس شؤون التجارة في الخدمات

---

[1]: مصطفى سلامة، نفس المرجع، ص13.

[2]: خليل السحمراني: منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس بيروت، لبنان، 2003، ص39.

[3]: خليل السحمراني: مرجع نفسه، ص38.

[4]: موقع المنظمة العالمية للتجارة تم التصفح بتاريخ 2021/04/18

https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

[5] : ORGANIZATION MONDIALE DU COMMERCE , LA STRUCTURE DE l omc, RAPPORT ANNUEL 2016, P184.

- مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ويحق لهذه المجالس الثلاثة إنشاء لجنة التجارة والتنمية ولجنة لقيود وميزان المدفوعات ولجنة الميزانية والإدارة وأية لجات متخصصة للأغراض التي يراها مناسبة.

- الأمانة العامة (المدير العام والسكرتارية)

يرأس المدير العام يعينه المؤتمر الوزاري الأمانة العامة للمنظمة المكونة من عدد من الموظفين الذين يعينهم المدير العام للمنظمة.

الشكل 2.1: هيكل المنظمة العالمية للتجارة

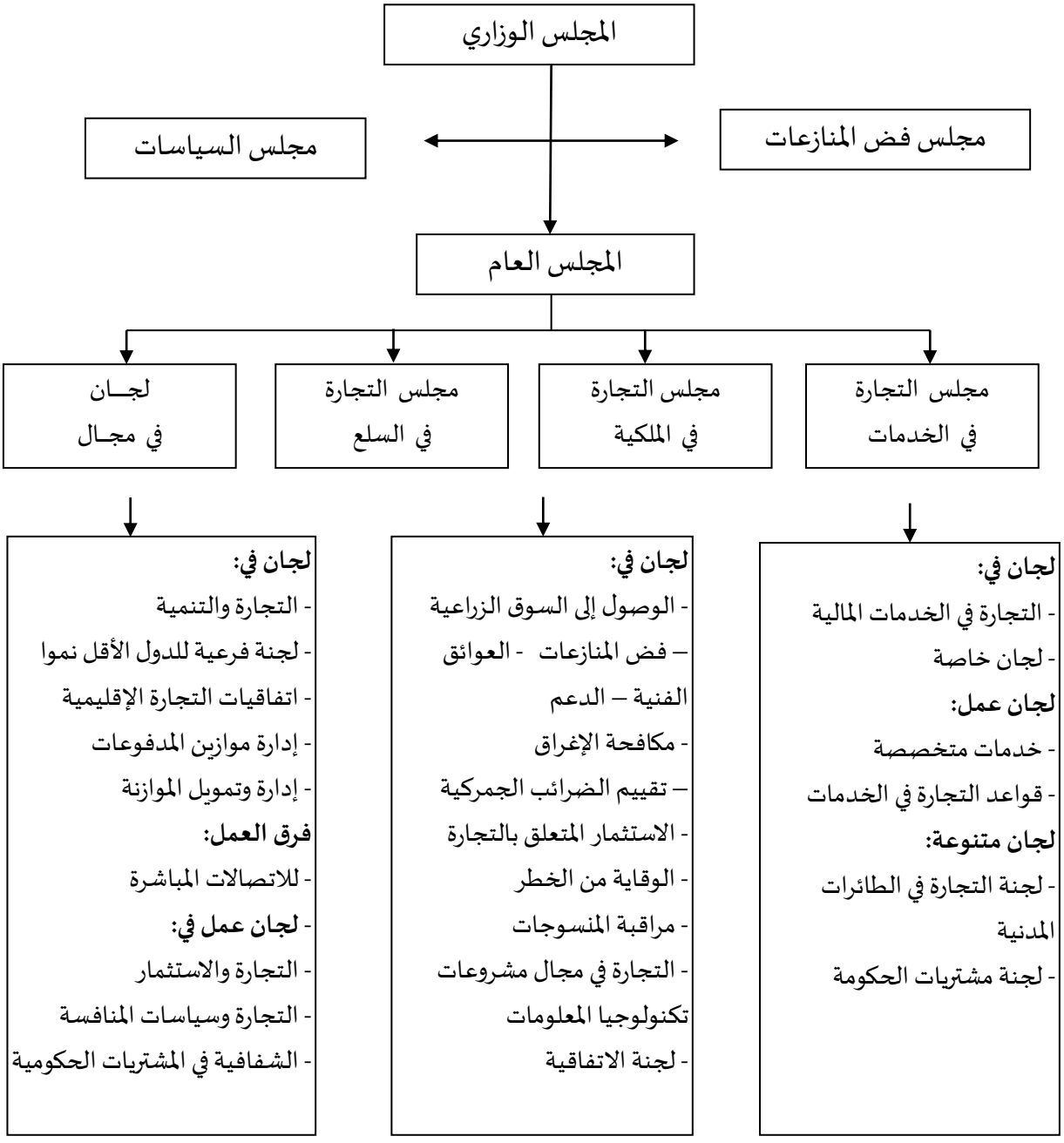

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الأول، كلية الاقتصاد ،جامعة الجزائر، 31 ماي -02 جوان 2003، ص08.

المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

منذ بدأ أشغال المنظمة انعقدت عدة مؤتمرات دولية في إطار بحث المسائل الدولية وتحقيق الأهداف المعلنة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. مؤتمر سنغافورة: (9-13 ديسمبر 1996)

يعد مؤتمر سنغافورة مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية، منذ دخولها حيز التنفيذ في جانفي 1995، اشترك فيه 120 دولة عضو وعقدت خلاله اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء، تم فيها تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف خلال السنتين الأوليتين من تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وكانت أهم النتائج المتوصل إليها[1]:

1- تقييم تنفيذ التزامات المنظمة

2- متابعة التطورات التجارية العالمية

3- مواجهة التعديلات الاقتصادية العالمية

4- توسيع المبادلات فيما يخص تكنولوجيا المعلومات

2. مؤتمر جنيف :(18-20 مايو 1998)

عقدت منظمة التجارة مؤتمرها الثاني بجنيف سويسرا، تضمن جدول أعمال المؤتمر ما يلي[2]:

1- الموافقة على الاتفاق الخاص بعمل المنظمة .

2- استعراض أنشطة المنظمة ومناقشات بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقيات المنظمة في الاجتماع المغلق.

3- بيانات رؤساء الدول والحكومات، ومناقشات حول النشاطات المستقبلية للمنظمة في اجتماع مغلق .

4- الإجراءات المتخذة من طرف الوزراء.

5- تحديد زمان ومكان المؤتمر التالي.

كما توصل إعلانيين عن المؤتمر الأول الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين والثاني الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الالكترونية العالمية.

3. مؤتمر سياتل: (30 نوفمبر-3ديسمبر 1999)

انعقد المؤتمر الثالث بمدينة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة 135 دولة وبرئاسة الدول المضيفة.

---

[1]: عياش قويدر،ابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2، جامعة الأغواط، ص59.

[2]: الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة، تم التصفح بتاريخ 2020/02/12، OMC | Conférences ministérielles - Genève 1998 https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min98_e/min98_e.htm

أهم المواضيع التي تطرق لها أمام هذا المؤتمر هي[1]:

1- مسألة تطبيق اتفاقيات الأورغواي.

2- المناقصات الحكومية .

3- التجارة الالكترونية.

4- تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية.

5- معايير العمل والتجارة.

6- المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا.

7- البيئة والتجارة.

8- التجارة والاستثمار.

9- الزراعة.

10- الكائنات المحورة وراثيا.

11- الخدمات.

ولقد انتهى المؤتمر بفشل ذريع بسبب الخلافات الحادة بين الأقطاب الثلاثة الكبار في الاقتصاد العالمي المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان، فلم يكد يبتعد الاتفاق على جدول الأعمال وأولوياته والتركيز على جملة من القضايا الخلافية، إذ حالت مجموعة من الأسباب موضوعية وتنظيمية دون اتفاق الأعضاء، ما أدى إلى انقضاء مؤتمر سياتل دون إصدار بيان ختامي.

4. مؤتمر الدوحة: (9-14 نوفمبر 2001)

انعقد المؤتمر الوزاري الأول في الدوحة عاصمة قطر، في ظروف دولية اقتصادية وسياسية صعبة كان أبرزها فشل مؤتمر سياتل وما نزل بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، حاولت المنظمة تجاوز المشكلات التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل والعمل بالتالي على إنجاحه[2].

بعد مساومات ومفاوضات شاقة لممثلي 142 دولة استمرت 6 أيام بعد تمديد المؤتمر يوما إضافيا، نجح الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في التوصل إلى صياغات وسطية استطاعت التوفيق بين الآراء المختلفة سواء بين الدول النامية والدول المتقدمة، أو حتى بين الدول المتقدمة نفسها، مكنته من إصدار إعلان عام عوض الفشل السابق لمؤتمر سياتل أطلق عليه اسم "إعلان الدوحة" يتضمن اتفاق لإطلاق جولة مفاوضات تجارية متعددة الاطراف جديدة يتوقع أن تستغرق 3 سنوات على الأقل من أجل تحرير جديد للتجارة بين الدول 144 الأعضاء في المنظمة بعد انضمام الصين وتايوان، تهدف إلى وضع قواعد جديدة للتجارة العالمية في القرن الحادي عشر.

[1]: الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة، WTO | Seattle-NGO symposium تم التصفح بتاريخ 2020/11/9 https://www.wto.org

[2]: جمال مفتاح العماري، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مج8، ع1، حزيران 2019، ص16.

ولعل من أبرز نجاحات مؤتمر الدوحة الخروج بنص ختامي يشمل صيغا توفيقية لمختلف القضايا الخلافية التي كانت كل واحدة منها كفيلة بإفشال المؤتمر وفي مقدمتها الملف الزراعي وحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الاغراق[1].

5. مؤتمر كانكون: (10- 14 سبتمبر 2003)

عقد بالمكسيك و تضمن نص المشروع ما يلي[2] :

1. اطار لتحديد الطرائق في مجال الزراعة.
2. اطار لتحديد الطرائق في مجال نفاذ المنتجات غير الزراعية الى الأسواق.
3. المعاملة الخاصة و التفضيلية.
4. العلاقة بين التجارة و الاستثمار.
5. الشفافية في الصفقات الحكومية.
6. تسهيل التجارة.

ومن أهم أسباب فشل المؤتمر، ادخال ملفات كثيرة منها ملف سنغافورة الذي تطرق لحرية الاستثمار والخلاف حولها، و كذلك الدعم الزراعي الذي كان مسار خلاف شديد، نظرا لدعم أمريكا لمزارعيها ودعم الصادرات و فرض القيود الحمائية، و فرض اليابان ضرائب على وارداتها من الأرز مقارنة مع ما تفرضه الدول النامية، اذ لم ينجح المؤتمر في وضع معالم واضحة لجولات المنظمة العالمية للتجارة القادمة[3].

6.مؤتمر هونغ كونغ: (13-18 ديسمبر 2005[4])

حيث تم توقيع اتفاقية جديدة تتضمن المحاور التالية:

1. الاتفاق على الغاء الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي لدعم صادراتهما من المنتجات الزراعية و خاصة القطن السلعة التي تركزت حولها المفاوضات، و ذلك حتى سنة 2013، إضافة الى خفض الرسوم الجمركية على واردات المنتجات الزراعية في حدود 35 بالمئة و 60 بالمئة، مع العلم أن كليهما سياسته الزراعية مشتركة ، وعدوا بإلغاء دعم التصدير، و لكنهم لم يلتزموا بوقف دعم المنتجين المحليين خاصة ما يتعلق بمشكلة القطن.
2. التزام الدول المتقدمة باستيراد 97 بالمئة من منتجات الدول الأقل نموا دون تعريفات جمركية و لا نظام حصص انطلاقا من سنة 2008.

---

[1]: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وحدة البحوث، منظمة التجارة العالمية: بين فشل سياتل ونجاح الدوحة، شؤون خليجية، ع28، كانون الأول 2002، القاهرة، مصر ،ص155.

[2]: سمير محمد عبد العزيز، و عالمية تجارة القرن الحادي و العشرون، منظمة التجارة العالمية و مؤتمراتها الوزارية، وقائع، مشاكل، تحديات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 279.

[3]: الموقع الإلكتروني:https://www.aljazeera.net/ebusiness/ تم التصفح 2020/04/08

[4]: عاشور فلة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية -دراسة حالة الجزائر منذ 1994- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 155.

3. تتعلق بتسهيل استيراد الأدوية الجنيسة لصالح الدول الأقل نموا بشكل عادي و دائم، بدلا من اتفاق الاستيراد في حالات الطوارئ الذي تم في نهاية 2003 عقب اختتام مؤتمر كانكون، و لكن تم تقييم الاتفاق على أنه جد معقد و لم يطبق لغاية الان.

7.مؤتمر جنيف: (30نوفمبر-02 ديسمبر 2009[1])

انعقد بسويسرا بصفة أساسية حول القضايا و الملفات العالقة منذ مؤتمر الدوحة 2001، و على رأسها الملف الزراعي الذي يتضمن تخفيضات و الغاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة مقابل اشتراط هذه الأخيرة تخفيض أسقف الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، و اختتم المؤتمر دون اتفاق حول الأمور العالقة ،فالدول النامية تشدد في مطالبتها بتنازلات من الدول المتقدمة التي تتشدد حول ضرورة ابداء الدول النامية تنازلات لاستمرار المفاوضات و على الخصوص البرازيل.

[1] : عاشور فلة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية -دراسة حالة الجزائر منذ 1994-، مرجع سابق، ص ص 155-156

خاتمة الفصل:

اختلفت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية أو الحديثة و حتى المعاصرة في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، اذ وظفت جميعها مبررات كانت موجودة في ذلك الوقت أو لا تزال متواجدة في وقتنا الحالي ضمن حزمة السياسات الاقتصادية الكلية تركز الدولة على السياسة التجارية الخارجية لأن أي من الدول لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات وبالتالي استحالة العيش في معزل عن بقية العالم ،مع ظهور العولمة الاقتصادية أصبح تحرير التجارة من كل القيود حتمية لكل الدول وليست اختيارا ضمن فضاء دولي متعدد الأطراف وتحت إشراف منظمة دولية هي أحد ركائز هذه العولمة والمتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة، التي حاولنا تمثيل مختلف الجوانب المتعلقة بها وابراز الجهود القائمة من أجل المزيد من التحرير كما ركزنا على تأثير سياسة التحرير التجاري على عدة عناصر و يتطلب تبنيها الأخذ بعين الاعتبار مجموعة الوسائل، كما أبرزنا الهدف الرئيسي للنظريات المفسرة للتجارة الدولية وهو التبادل التجاري الذي يعود بالنفع على طرفي المبادلة، حيث تم التعرض لشروط التخصص و تقسيم العمل الدولي ،إضافة لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن عنه.

وفيما يلي سنحاول التطرق إلى العلاقات التي تجمع كل من التحرير التجاري مؤشر الإنتاجية وسوق العمل.

الفصل الثاني

الروابط النظرية بين مؤشرات التحرير التجاري و مؤشرات الإنتاجية وسوق العمل

مقدمة الفصل :

أحدثت الأهمية المتصاعدة للانفتاح التجاري جدلا كبيرا بين الدول خاصة النامية منها، وذلك فيما مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، حيث أثبتت الدراسات أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة، وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج يليها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة العمالة.

التقدم الاقتصادي للدولة يتوقف على عاملين هما الكفاءة الاستثمارية لاستخدامات رأس المال والكفاءة الإنتاجية للعمل، اذ تعد الإنتاجية عاملا محددا في النمو الاقتصادي، إذ تعكس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات بنفس الكمية أو بكمية أقل من عناصر الإنتاج.

كما يعتبر التشغيل من بين المواضيع المهمة حيث أن الرفع من نسبته من بين التحديات التي تسعى الدول لتحقيقها حيث يعتبر من بين مؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول كما هو الحال في الدول المغاربية.

ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مؤشرات التحرير التجاري.

المبحث الثاني: المقاربة الاقتصادية للإنتاجية.

المبحث الثالث: سياسات التشغيل في الدول المغاربية وسوق العمل.

المبحث الأول: مؤشرات التحرير التجاري

تحرير التجارة مفهوم واسع يتضمن نواحي و جوانب متعددة لا ترتبط بالضرورة بالتعريفة الجمركية، كما تتعدد مؤشرات قياس الانفتاح التجاري، حسب التوجهات الاقتصادية للتجارة حيث أدركت عديد الدول الأهمية الناجمة عن الانفتاح التجاري، التي تسمح لها من معرفة وزيادة درجة انفتاحها على الدول اقتصاديا و تجاريا بصفة خاصة واندماجها في الاقتصاد الدولي.

المطلب الاول: التحرير التجاري

نقول عن دولة ما أنها منفتحة تجاريا "إذا كانت تسمح للمؤسسات المقيمة ببيع جزء من إنتاجها للخارج، وتقوم باستيراد السلع والخدمات التي تحتاجها في عمليتها الانتاجية أو لإعادة بيعها، تتمثل هذه الحرية التجارية في تخفيف القيود الجمركية على الواردات والصادرات"[1].

كما يمكن تعريفه على أنه "تلك السياسة التي من شأنها تقليل التجهيز ضد الصادرات، إذ يركز الاقتصاديون غالبا على التخفيضات في الرسوم وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة، تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفر أو حتى مستوى متدن جدا إذ يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية"[2].

ومن منطلق المفهوم الواسع للانفتاح التجاري وتعدد السياسات الخاصة بعمليات الانفتاح، يميز الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح[3].

1- **الانفتاح التجاري السطحي**: يعمل هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية، كالتعريفة الجمركية وهو أسلوب غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح.
2- **الانفتاح التجاري العميق**: يقصد به إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص بالإضافة إلى إزالة كل العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك.

عادة ما يؤدي التوسع في الصادرات زيادة التقدم التكنولوجي وتحسين الهياكل الاقتصادية ورفع مستوى الإنتاجية ومستويات المعيشة للأفراد وزيادة الاسهام في نمو الناتج والدخل الوطني الإجمالي.

وعلى العكس يمكن أن تؤدي الزيادة في الواردات لانخفاض أسعار السلع وزيادة الطلب الكلي، وبالتالي الزيادة في الاستهلاك، ويكون لذلك آثار عكسية على الدخل الوطني[1].

---

[1] : باريك مراد، بلحرش عائشة، أثر التحرير المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، دراسة قياسية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي لبيانات بانل، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد: 01 (2022)، ص562.

[2]: قلعي كريمة، حيدوشي عاشور، قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة (1990-2017)، مجلة التنمية والاستشراق للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 06- العدد: 02 ، ديسمبر 2021، ص341.

[3]: خالد بن جلول، حمزة بلعلي، أحمد بن خليفة، دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام سببية TODA YAMA MOTO (TYDL)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2021 ، ص08.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التحرير التجاري

يقاس التحرير التجاري بعدة مؤشرات تساعد على التقييم المباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويتحدد من خلال ملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح أو بتقييم القياسات الحمائية داخل الدول المواد قياس التحرير فيها.

1. مؤشر درجة الانفتاح:[2]

يعتبر هذا المؤشر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري ويحتسب من خلال قيمة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنه كما يلي:

$$Ti = \frac{(x + M)i}{PIBi}$$

حيث:

T_i: مؤشر درجة الانفتاح التجاري للدولة i

M: الواردات

X: الصادرات

PIB: الناتج المحلي الإجمالي

يظهر هذا المؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا انخفضت النسبة عن 50% فإن انفتاح الاقتصاد ضعيف، أما ارتفاعه فيشير إلى اعتماد الاقتصاد على أسواق خارجية لتصريف منتجاته، والحصول على حاجياته من سلع وخدمات ومدى حساسيته للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية للشركاء التجاريين، كما يمكن القول أن هذا المؤشر لا يدل على درجة التطور والتخلف الاقتصادي، فقد يكون مرتفعا في اقتصاد أقل انفتاحا والعكس صحيح.

2. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية[3]:

يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية، مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها عدد قليل من السلع في غالبيتها سلع أولية، وتصدر في معظمها للدول المتقدمة وبالتالي فإن زيادة التركيز السلعي يزيد من تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ولهذا يمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي من مقاييس التبعية، وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60% فإن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بالمقاومة ضد أي

---

[1]: منار موسى يحي اللحام، تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حالة فلسطين (1995-2019)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2021، ص133.

[2]: نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017) مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020، ص173.

[3]: مولاد تهتان، رضوان بن عتروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 02، ص 241.

إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة، وخاصة عندما تكون السلعة المصدرة من النوع الذي عليه طابع التقلبات الحادة في أسعارها، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعمليات التنمية، ويعكس التركيز السلعي للصادرات الوطنية عن النحو التالي:

$$cc\left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{x_{it}}{x_t}\right)^2\right]^{1/2}$$

حيث أن:

cc: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

C_{it}: صادرات الدولة من السلعة i خلال الفترة (t)

X_t: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t)

3. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية[1]:

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة، أو عدد قليل من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها ومن المعروف أن الدول النامية تتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول المتقدمة، إضافة إلى تأثرها بالأحداث السياسية التي تطرأ على الدول المستوردة لصادراتها، وبالتالي فقضية التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مشابهة تماما لقضية التركيز السلعي وبالتالي يستخدمان نفس مؤشر القياس.

$$cp\left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{x_{it}}{x_t}\right)^2\right]^{1/2}$$

حيث تمثل:

cp : التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية.

C_{it}: الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t.

X_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

4. مؤشر التبادل التجاري[2]:

يعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي لوحدة وارداتها بالعلاقة التالية:

[1] : قلعي كريمة، حيدوشي عاشور، قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة 1990-2017، مرجع سابق، ص 342.

[2]: قلعي كريمة، حيدوشي عاشور، مرجع سابق، ص 342.

مؤشـر التبادل التجاري = (الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات / الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات) × 100

5. الميل المتوسط للاستيراد[1]:

يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، حيث كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي و العكس صحيح.

6. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المزدوج[2] :Sachs-Warner (1995)

يعتبر هذا النموذج من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من طرف الاقتصاديين، نظرا لإعطائه تفسير أكثر واقعية و منطقية لسياسات الانفتاح التجاري، اذ يقوم هذا المؤشر بتصنيف الدول الى مجموعتين، البلدان المنفتحة و البلدان المنغلقة على التجارة الخارجية من خلال الاعتماد على:

1. معيار الحواجز التعريفية و غير التعريفية لا يجب أن تفوق 40 بالمئة من قيمة المنتج.
2. معيار سعر الصرف: لا يفوق سعر الصرف في السوق السوداء 20 بالمئة من سعر الصرف الرسمي.
3. معيار النظام السياسي: لا يجب أن يكون النظام اشتراكي.
4. معيار تدخل الدولة: لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

فالدول التي تحقق كل هذه المعايير تعتبر منفتحة و العكس صحيح.

[1]: نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)، مرجع سابق، ص174.

[2] :Blancheton Bertrand, Ouverture Commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambigüités des Débats, première journée du développement du GRES, 16-17 Septembre 2004, Université Montesquieu Bordeaux, France, p3.

المبحث الثاني: الإنتاجية و التحرير التجاري.

يؤدي الانفتاح التجاري إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال توفير فرص الحصول على السلع والخدمات وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسين مستويات الانتاجية الكلية لليد العاملة، من خلال نشر التكنولوجيا و المعرفة وتشجيع المنافسة في الأسواق المحلية أو الدولية والتي تؤدي إلى اقتناء التكنولوجيا وتطوير منتجات جديدة وبالتالي زيادة الانتاجية، كما أن تحرير التجارة يشجع التخصص في القطاعات التي لديها وفورات الحجم والتي تسهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية على المدى الطويل[1].

المطلب الأول: مؤشر الإنتاجية كمؤشر للتنافسية

تعرف الانتاجية على أنها "العلاقة بين المدخلات والمخرجات للنشاط الانتاجي، كذلك الاستعمال الكفء للموارد من قوى بشرية، معدات، مواد خام، رأس مال وغيرها للحصول على أعظم وأفضل مخرجات من هذه المدخلات"[2].

وتعتبر الإنتاجية عنصرا هاما من أجل نجاح المؤسسة وتحقيق الأرباح كما أن لها دور كبير في توسيع نطاق السوق بتقديم مزيد من السلع والخدمات لإشباع احتياجات أفراد المجتمع من خلال استخدام الطاقات الإنتاجية، من ثم خلق فرص التوظيف والتشغيل، إضافة إلى أنها تساعد على تنمية الاقتصاد الداخل للمؤسسة باستخدام عناصر الإنتاج[3].

يتضمن قياس الإنتاجية تقييم مجموعة واسعة من العوامل بغية تحسين عملية الإنتاج ويمكن حساب معدل الناتج لكل وحدة على حساب نسبة الإنتاج إلى العناصر المطلوبة لصناعة منتج معين، وفيما يلي تعاريف القياسات المختلفة للإنتاجية[4].

1. **إنتاجية العمل**: تقاس عادة بالإنتاج لكل عامل أو الناتج الإجمالي لكل عامل في الساعة، يؤدي النمو في إنتاجية العامل إلى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك من دون حدوث زيادة معادلة في عدد ساعات العمل، ويعتبر هذا النمو مساويا لمتوسط إنتاج العمل (يقاس بوحدات إنتاج أو السعر)، حيث يمثل المؤشر الأكثر شيوعا لمجمل الإنتاجية الوطنية.

[1]: مباركي عبد الإله، مختاري فيصل، أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام سببية TODA YAMA MTO (TYDL)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، (2021)، ص108.

[2]: زدون جمال، محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 01، 2015، ص134.

[3]: قدوش نورة، زدوري أسماء، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على إنتاجية المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة اسمنت تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص575.

[4]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد الخامس، ديسمبر 2007، ص13.

2. **إنتاجية الأرض**: خصوصا للمحاصيل الزراعية، والتي تعرف بأنها عائد المحصول الزراعي لكل فدان، يقاس عادة بالأطنان لكل فدان، إذ أصبحت إنتاجية الأرض مؤشر معياري للكفاءة للقطاع الزراعي، وفي أدبيات الاقتصاد الكلي التطبيقية و لكن الأرض كمدخل كلي للإنتاج لا تحتسب عموما في أدبيات الاقتصاد الكلي.
3. **إنتاجية رأس المال**: يقصد بها النسبة الإجمالية للناتج إلى رأس المال، وتقاس بالناتج لكل وحدة من رأس المال العيني المستخدم في عملية الإنتاج (رأس مال من الخدمات أو المرافق).

أما التنافسية فتعرف على أنها "قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[1] وفي تعريف آخر "تشير إلى قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والعمل على تحقيق استمرارية هذا الخل المرتفع"[2].

توفر مؤشرات قياس التنافسية الدولية معلومات تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، إذ تقدم تحليل نظري دقيق لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي قد تكون مؤشرات جزئية (معدل التضخم، تجارة خارجية، استثمار أجنبي مباشر) أو مؤشرات مركبة التي تعد دوريا من خلال تقارير منظمة وهيئات دولية، والتي تهدف إلى تصنيف دول العالم، كمثال نذكر المؤشرات التي اعتمدها المعهد العربي للتخطيط في تقييمه لتنافسية الدول المتمثلة في نوعين من المؤشرات[3].

1. **مؤشر التنافسية الجارية:** تشمل العوامل الآنية والظرفية للتنافسية وتضم:

بيئة الأعمال والجاذبية، الأسواق والتخصص، الأداء الاقتصادي الكلي، الإنتاجية والتكلفة.

2. **مؤشر التنافسية الكامنة:** تشمل العوامل المستديمة للتنافسية وتضم الطاقة الابتكارية، توطين التقانة، البنية التحتية والتكنولوجية، رأس المال البشري.

يستخدم مؤشر الإنتاجية "الكلية للعوامل (PTF) كمؤشر لقياس تنافسية المؤسسات إذ يعتبر مؤشر لقياس فاعلية تحويل مجموع عوامل الإنتاج المؤسسة إلى منتجات، لكن هذا المفهوم لا يسلط الضوء على إيجابيات وسلبيات تكلفة عوامل الإنتاج، حيث أن قياس الإنتاج بالوحدات لا يظهر مدى جاذبية المنتجات المقترحة من طرف المؤسسة، كما تستخدم الإنتاجية كمؤشر لقياس تنافسية

[1]: مزيان حمزة، راتول محمد، تحليل متغيرات رأس المال البشري الدائمة للتنافسية الكامنة –حالة دول المغرب العربي-الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 14، جوان 2015، ص34.

[2]: العيد غربي، عبد الوهاب دادن، أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1999-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017، ص222.

[3]: بشليلي أسماء، بكريتي لخضر، صفيح صادق، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2017) ،مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان 2019، ص233.

القطاع ($(Q/L)_{ijt}$) من خلال مؤشر التكلفة والإنتاجية، ومن خلال هذا المؤشر يكون القطاع قادر على التنافس دوليا إذا:[1]

1- كانت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مساوية أو مرتفعة عن منافسيها في الخارج.

2- كان مستوى التكلفة الوحدوية (بالمتوسط) مساوي أو يقل عن منافسيها في الخارج و غالبا ما تتم مقارنة الإنتاجية والتكلفة على مستوى فرع الإنتاج من خلال استخدام إنتاجية اليد العاملة[2] CUMO، ويمكن عرض مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع نشاط i في البلد j في الفترة t من خلال المعادلة التالية:[3]

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times R_{ijt}/(Q/L)_{ijt}$$

حيث يمثل:

W_{ijt}: معدل الاجر الساعي في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t.

R_{jt}: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال الفترة t.

$(Q/L)_{ijt}$: الإنتاج الساعي لفرع النشاط i للبلد j خلال الفترة t.

ويعبر عن المعادلة باستخدام التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية للبلد K

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} \,/\, CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية للبلدان مع مثيلاتها من البلدان الأجنبية سواء من خلال ارتفاع معدلات الأجور والرواتب بسرعة مقارنة مع ما يجري في الخارج أو ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل منها من الخارج، وإما ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس مع عملات البلدان الأخرى.

المطلب الثاني: المبررات الاقتصادية للعلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري ومؤشر الإنتاجية.

تعتبر المكاسب المحققة من خلال الإنتاجية، من أساسيات تحسين المداخيل الحقيقية والرفاهية، حيث أولت العديد من الدراسات الأهمية لدراسة العوامل التي تؤثر على النمو والإنتاجية خاصة مع التطور الذي مس نظريات النمو ويمكن تقسيمها إلى دراسات نظرية وأخرى تطبيقية.

---

[1] : Donald G, McFetridge, la compétitivités : Notions et mesures, document hors serie N°5, université CARTELON, Département d'économique industrie CANADA, Avril 1995, p4.

[2] : Abdelhamid BAAR, Hani Ait BARA, croissance de la productivité totale des facteurs (PTF) dans l'industrie agroalimentaire algérienne; une approche économique, industrial Economics Review (KHAZ ARTECH), Université de BATNA1, ALGERIE, volume 12/N°01, (2022) p754.

[3] : DONALD G. McFetridge, op cit, pp 12-13.

1- الدراسات النظرية:

أبرزت نظريات النمو الاقتصادي أهمية كل من الانفتاح التجاري، رأس المال البشري، البحث والتطوير، الاستثمار الأجنبي المباشر، كعوامل يمكنها أن تعزز النمو والإنتاجية على المدى الطويل، في الواقع فإن العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنتاجية في السنوات الأخيرة بالنسبة للدول النامية موضوع نقاش، فمعظم الأعمال التجريبية المتعلقة بمعرفة أثر التجارة الخارجية على الإنتاجية والأرباح يمكن توضيحها في مجموعتين[1]:

المجموعة الأولى: دراسات على مستوى الدولة والصناعة، المتعلقة بدراسة كل من: KRUEGER et TUNCER (1982)[2]; NISHIMIZU et Robinson (1984)[3] ; NISHIMIZU et page (1990).

خلاصة القول لم يجدوا تفسير واضح الذي يبين العلاقة الإيجابية بين المتغيرين وفي بعض الأحيان الوصول إلى تناقضات.

المجموعة الثانية: دراسات على مستوى المنشأة: تشمل دراسة كل من

TYBOUT (1992)[4] ; HADDAD (1992) ; HARISON (1992) ; DUTZ(1991), Fecher et Perelman (1989)[5] ; Robert et Tybout (1991) ; HANDOUSSA ; NISHIMIZU et page (1986)[6] ; Liv (1991) ; Backinezos (1991)[7].

من خلال الدراسات يمكن استخلاص ما يلي:

1. أثر مباشر وإيجابي لتحرير التجارة على الإنتاجية في المنشأة.
2. المنشأة المصدرة لها خصائص مختلفة عن المنشأة غير المصدرة، حيث أن الأولى تتسم بكبر حجمها، كفاءتها، أجورها المرتفعة.
3. التواصل مع المنافسين الاجانب يحتم على المؤسسات المحلية اعتماد تغيرات تكنولوجية سريعة تساهم في تعويض النقص في التقنيات المستخدمة سابقا من أجل تحسين جودة المنتج.
4. مكاسب الإنتاجية الناجمة عن التجارة بسبب إعادة تخصيص الموارد بين الشركات ذات المستويات المختلفة من الإنتاجية أكثر أهمية من المكاسب المحققة في كفاءة الحجم بسبب الاستغلال الأمثل لاقتصاديات الحجم (وفورات الحجم) الدراسات الحديثة للعلاقة بين التحرير

[1] : MAKHLOUFI SIHEM, les effets de la libéralisation commerciale sur la productivité des firmes tunisiennes (LMC-FSEG TUNIS), p1.

[2] : Anne O Krueger and Baran Tuncer, An Empirical Test of the Infant Industry Argument, American Economic Review, vol.73,issue 5, 1982, pp 52-1142.

[3] : Mieko Nishimizu and Sherman Robinson, Trade Policies and Productivity Change in Semi-industrialized countries, Journal of Development Economics,vol16, 1984, pp 177-206.

[4] : Tybout J , Linking Trade and Productivity: new Research Directions, the World Bank Economic Review, vol 6, 1992, pp 189-211.

[5] :Fabienne Fecher, Sergio Perelman, Productivité, Progrès Technique et Efficacité: Une Etude Comparative de 14 Secteurs industriels Belges, Annals of Economics and Statistics, GENE, issue 13, 1989, pp93-118.

[6] : Heba Handoussa, Mieko Nishimizu and Jhon M. Page, Productivity Change in Egyptian Public Sector Industries after the opening 1973-1979, Journal of Development Economics, vol 20, 1986, pp 53-73.

[7] : Constantina Backinezos, The Effect of Trade Liberalization on Sectorial Productivité in Colombian Mannufacturing, Univ.Park,Pa, Pennsylvania State Univ, Diss, 1991.

التجاري والإنتاجية[1] يوضح أن الجهد المبذول من طرف صاحب المؤسسة يتحسن مع زيادة المنافسة الخارجية (Gorden, 1980) والعكس صحيح في حالة الحماية، كما يوضح (Bergaman, 1970) أن الحماية التجارية قد تساعد بعض المنشأة في تحسين فعاليتها خاصة مع غياب المنافسة، في حيث أن منشأة أخرى قد تكون غير فعالة، في ظل غياب المنافسة فيما يوضح (Rodrick, 1992)[2] أن الحجة الحمائية تقلل من الإنتاجية في ظل وجود منافسة غير قوية التي تكون دافع للمؤسسة من أجل بذل مجهود لتحسين انتاجيتها. أما دراستهم تؤكد وجود علاقة بين الانفتاح التجاري واقتصاديات الحجم، حيث أن الدخول إلى الأسواق الكبرى من خلال تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض التكاليف ونمو في المخرجات من أجل تلبية الطلب المتزايد، حيث لطالما الانفتاح يؤدي إلى زيادة في المخرجات المتوسطة، للمؤسسات فإنها تستفيد من وفورات الحجم المرتفعة وبالتالي زيادة الإنتاجية.

أما (Caves, 1980 ; pack, 1984 ; PITT et lee, 1981[3]) إذا كانت وفورات الحجم في قطاعات تحل محل الواردات كما هو الحال في الدول النامية فإن تحرير التجاري قد لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاجية في القطاعات (Rodrik 1988).

فرضية أخرى تشير إلى أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية، إذ يؤثر التحرير على الأسعار والإنتاج في الصناعة وأحجام وتكاليف الشركة من خلال انتقال منحنى الطلب.

وفي الأخير يمكن القول أنه نظرا لتعدد النتائج النظرية المتناقضة حول العلاقة بين الانفتاح والإنتاجية للشركات، فقد خلص الباحثين إلى أن الإشكالية لا تحل تجريبيا.

2- الدراسات التطبيقية[4]: والمتمثلة في دراستين:

1-2 دراسة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي خلال (1961-1983):

من خلال دلائل قياسية لـ 15 دولة تنتمي الى منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي خلال الفترة (1961-1983) توصلت الدراسات إلى أن الدول الأكثر انفتاحا وذات المعدلات التصديرية المرتفعة صاحبها معدلات إنتاجية مرتفعة خاصة معدلات تكلفة وحدة العمل النسبية، هذه العلاقة الإيجابية بين الانفتاح التجاري والإنتاجية تم إرجاعها إلى القدرات التكنولوجية في تفسير الأداء التصديري للدول كما اوضحت الدراسة أن تنافسية السعر والتكلفة أظهرت تأثير أقل من تفسير الأنصبة السوقية للدول.

2-2 دراسة Feeder 1983:

[1] : MAKHLOUFI SIHEM, op cit, p2.

[2] : Rodrick D, Political Economy and Devlopment Policy, European Economic review, vol 36, 1992, pp 329-336.

[3] : Pitt M and Lee,L , The Measurement and Sources of Technical Efficiency in The Indonesian Weaving Industry, Journal of Development Economics, vol 9, 1981, pp 43-64.

[4]: عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر انتاجية العامل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة ،الجزائر، العدد 03، 2013، ص171.

يرتكز نموذجه الخاص بأن الانفتاح التجاري محفز للإنتاجية فسياسة الانفتاح تؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي والتي تؤدي إلى الرفع في الانتاجية إذ يفرض النموذج أن اقتصاد ما يتكون من قطاعين، قطاع ينتج سلع بغرض التصدير موجهة للسوق الدولية، والآخر سلع موجهة للسوق المحلية (محمي) سيتحصل على معدلات مرتفعة من الانتاجية بالرغم من عدم وجود انفتاح تجاري كونه يتمتع بميزات تكنولوجية كبيرة تعادل المستخدمة في القطاع الأول التصديري.

المبحث الثالث: سياسات انتعاش التشغيل في الدول المغاربية وسوق العمل.

تعرف سياسة التشغيل حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وتكيف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج"[1]، كما يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية وتشغيل الباحثين عن العمل، بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة و تحقيق التشغيل الأمثل، بما يتفق مع السياسات الاقتصادية العامة، واستراتيجيتها المعلنة، لمعالجة مستويات الفقر وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والأهداف التشغيلية"[2].

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباط وثيق بالعمل أما البطالة فهي "عدم القدرة على تشغيل أو توظيف الطاقات البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء"[3].

هناك قسمين من سياسات التشغيل[4]:

1. سياسات التشغيل المحفزة أو النشيطة: (politique actives)

تعمل على الحفاظ على مناصب التشغيل وخلف مناصب جديدة، والسعي لتطوير مهارات وقدرات القوى العاملة، حيث يمكن أن تتضمن إجراءات خاصة لتشجيع الشباب واليد العاملة غير المؤهلة إضافة إلى تحفيز المؤسسات على التوظيف مقابل إعانات أو إعفاءات معينة.

2. سياسات التشغيل الوقائية أو السلعية: (politique négatives)

تعمل على الحد من آثار البطالة الناجمة عن التكييف الاقتصادي (التعديل الهيكلي)، كما يعمل على تكييف التكوين المهني مع حاجيات سوق العمل، ويمكن تلخيص السياسة في إجراءين هما: منح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق.

من خلال التعاريف الخاصة بالتشغيل يمكن تفسير العلاقة بين التجارة وسوق العمل أنها تنشأ بثلاثة طرق مختلفة[5]:

1. اتباع سياسة تجارية قائمة على زيادة الصادرات، والتي يصاحبها نمو سريع بسبب التخصيص الأمثل للموارد مما يقضي إلى زيادة العمالة، نظرا لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.

---

[1]: مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد7، العدد 1، 2018، ص12.

[2]: بن طجين عبد الرحمان، دادن عبد الغني، تنوع سياسات التشغيل وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر، دراسة إحصائية خلال الفترة (1970-2018) ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 13، العدد 2، 2022، ص 1084.

[3]: زروقي يوسف، لوا لبية فوزي، أثر الاستثمار المحلي على نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991-2019) ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 05/ العدد 02، (2021)، ص5.

[4]: معتصم دحو، سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج ومنطق الاستجابة للاحتياجات سوق العمل، منشورات البحث الحكومة والاقتصاد الاجتماعي، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد رقم 02، (2016)، ص34.

[5]: بلحضري عبد الرزاق، شريفي ابراهيم، دراسة تأثير الانفتاح التجاري على انتاجية العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد7، عدد 02 لشهر أفريل 2021، ص269.

2. اعتماد استراتيجية إحلال الواردات والتي يتبعها نمو اقتصادي في قطاعات كثيفة العمالة سيوفر زيادة أكبر في معدلات العمالة، أي أن اعتماد سياسة أكثر توجها نحو الخارج، يزيد من الطلب على العمالة ذات المهارة المنخفضة مقارنة بالعمالة الماهرة في الدول النامية (كثيفة العمل).
3. إسهام التجارة الخارجية في تغيير كثافة رأس المال (تقنيات الإنتاج في الصناعات) مقارنة بكثافة عامل العمل، وهذا بإحلال الواردات السلع الرأسمالية بالصادرات مما يؤثر سلبا على العمالة بسبب زيادة في كثافة رأس المال أي بزيادة الطلب النسبي على العمالة الماهرة، والذي يرجع بشكل كبير ورئيسي إلى التغيير التكنولوجي المنحاز إلى المهارات.

كما تؤثر سياسات التجارة على سوق العمل كما يلي[1]:

1. تأثيرها على كمية الوظائف، و التي تنعكس في عدد الوظائف المستحدثة في القطاعات القابلة للتداول و المستوى الإجمالي للبطالة.
2. تأثيرها على جودة الوظائف مقاسا بأثرها على جودة العمال و الطلب على المهارات.
3. تأثيرها على الاقتصاد غير المنظم، حيث تتمتع القطاعات القابلة للتداول بشكل عام بمستويات أعلى من المهارات، و بالتالي فان تحرير التجارة يؤدي الى زيادة الطلب على المهارات العالية فيعمل على إزاحة العمال ذوي المهارات المنخفضة الى الاقتصاد غير المنظم و القطاعات غير القابلة للتداول.
4. تأثيرها على عدم المساواة: حتى اذا عملت التجارة على تسهيل النمو في متوسط دخل الفرد و الأجور، فان الاثار ليست موحدة مع احتمالية وجود اثار سلبية على الفئات المستضعفة في البلدان النامية، التي تميل الى الزيادة في الوظائف المنخفضة المهارات.

استوجبت فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مناخ وظروفا اقتصادية تعتمد على تعديل اقتصاد يستند إلى قوى العرض والطلب، حيث أن تبني هذه القواعد سيترك آثار جانبية تؤثر على التشغيل، ما يجعل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ضرورة ملحة للتكفل بالجانب الاجتماعي والمحافظة على الاستقرار من خلال سياسات تشغيلية متميزة تتماشى والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المغاربية[2].

[1]: منظمة العمل الدولية، التجارة و الاستثمار و التشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، التقرير المواضيعي لمشروع: ادراج مسائل التشغيل في التجارة و الاستثمار في الجوار الجنوبي، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 17 جانفي 2023، ص52.

[2]: سعدية قصاب، فاطمة الزهرة عيدودي، سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2014)، تشخيص وتقييم، معارف (مجلة علمية محكمة)، جامعة البويرة، الجزائر، السنة العاشرة، العدد 20 ، جوان 2016، ص37.

المطلب الأول: سياسات التشغيل في الجزائر

نظرا لتفاقم ظاهرة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية، استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية من خلال برامج تهدف إلى ترقية الشغل.

I -أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود والأنشطة.

I -1 العقود التي توفر مناصب شغل دائمة أو مؤقتة:

وتشمل:

1- الوكالة الوطنية للتشغيل [1](ANEM):

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يعود تسييرها الشخصي وتغطيتها المالية إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشات بموجب المرسوم التنفيذي 90-259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990، والتي تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، حيث تقوم بتقريب طالبي العمل وهم البطالون من كل الفئات بأصحاب العمل وهم المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العام والخاص، باستثناء الإدارة العمومية التي تخضع لإجراءات أخرى، وحتى تواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتقوم بدورها في توفير فرص العمل حسب معايير العمل الدولية، استفادت من مخطط تأهيل وإعادة اعتبار يهدف تطوير وتحسين الخدمات التي تقوم بها، واتخاذ إجراءات عصرنة طرق تسييرها ودعمها بإمكانيات لتصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها.

2- برنامج الشبكة الاجتماعية (DAIP):

برنامج موجه لطالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) من أجل إدماجهم في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، حيث سمح البرنامج المدمجين من الاستفادة من تكوين تكميلي أو تجديد معارفهم أو تحسين مستواهم لتكييفهم مع منصب العمل وتشمل ثلاثة انواع عقود[2].

1-2 عقود إدماج حاملي الشهادات: (CID)

تخص حاملي الشهادات العليا، والتقنيين السامين، خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، كما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي لمدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم، بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

2-2 عقود الإدماج المهني (CIP):

[1]: سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 13، ديسمبر 2017، ص192.

[2]: عمرة مهديد، تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد9 ، فيفري 2016، ص17، ص19.

موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، لمدة سنة قابلة للتجديد بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية وغير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

3-2 عقود تكوين الإدماج:

موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل أو تكوين، يتم وضعهم في ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو تكوين لدى حرفيين مؤطرين، وتشمل فترة الإدماج سنة قابلة للتجديد.

I-2 الأنشطة التي تهدف لإنشاء أنشطة لتشغيل الشباب: وتشمل:

1. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة[1](TUPHIMO)

أنشأ الجهاز سنة 1997، بهدف المعالجة الاقتصادية للبطالة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من المناصب المؤقتة، يمكن القول بنجاح هذا البرنامج في توفير عدد من مناصب العمل المؤقتة بتكلفة زهيدة، ولكن ضعف التنسيق والتأطير بين القطاعات أدى إلى توقف هذا البرنامج سنة 2000.

2. الأنشطة ذات المنفعة العامة: [2](AIG)

برنامج شرع في تنفيذه سنة 1995 من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) ويدعم من البنك العالمي منذ أكتوبر 1994 بهدف توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام، حيث يتضمن البرنامج، إدماج الفئات الهشة في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة العامة على مستوى البلديات، الذي يعتبر شكل من أشكال التضامن لضمان التغطية الاجتماعية.

3. برنامج الشغل المأجور[3]:

برنامج لتدعيم الجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 30 سنة، في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية إذ يشبه إلى حد كبير برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة.

II- أجهزة التشغيل:

وتشمل:

[1]: بن عمار حسيبة، موساوي عبد النور، سياسات التشغيل في الجزائر: بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة (1999-2016)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، جوان (2019)، ص191.

[2]: معتصم دحو، سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج ومنطق الاستجابة للاحتياجات سوق العمل ، مرجع سابق، ص37.

[3]: أوموسي ذهبية، بوعلام أمينة، التنسيق والعلاقة بين سياسات التشغيل في الجزائر ومنظومة تنمية الموارد البشرية في تحسين الخدمة العمومية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 5، 2016، ص139.

1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب [1](ANSEJ):

هيئة عمومية تم إنشاءها في 8 سبتمبر 1996[2]، بالمرسوم التنفيذي 96-296 مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة في إنشاء المؤسسات وهي مخصصة لدعم الشباب الذي لم يتحصل على عمل والبالغ من العمر بين 19 و35 سنة والذي لديه أفكار حول العمل المقاولاتي من خلال:

- مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها (لا يفوق رأس المال المشروع 10 ملايين دج).
- مساعدة وتكوين مميز للشباب أصحاب المشاريع الخاصة لدعم الوكالة .
- تقديم مساعدة مالية على شكل قروض بصيغة هبة من 28 % إلى 29% من التكلفة الاجمالية للمشروع.
- إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل الناتجة عن هذه المشاريع لسنة 2013 حوالي 919397 منصبا، يرتكز معظمها في قطاع الخدمات.

2. الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة [3](CNAC):

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 06 جويلية 1994[4]، والذي باشر عمله فعليا عام 1996، يعمل على الحد أو التخفيف من حدة البطالة على عدة محاور.

- منح تعويضات في حالة التسريح لأسباب اقتصادية مع استيفاء شروط الانخراط .
- المساعدة على التكوين والبحث عن العمل.
- المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال تقديم تمويل من دون فائدة، إضافة إلى قرض بنكي بضمان صندوق.

3. برنامج مساعدات عمل إنشاء مؤسسات مصغرة:

وتشمل:

1-3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [1]ANGEM:

[1]: سعيدة تلخوخ، مرافقة المقاولة النسوية في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01 (2021)، ص ص 283-284.

[2]: المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98- 133 المؤرخ في 25 أفريل 1998، آخر تعديل المرسوم التنفيذي رقم 11-102 المؤرخ في 06 مارس 2011.

[3]: فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية –دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص396.

[4]: المرسوم التنفيذي رقم 94- 186 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن لاستحداث الصندوق و القانون الأساسي.

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004[2] تعتبر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة إذ تعمل على:

- تسيير الجهاز للقرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به.
- منح سلف بدون فوائد.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم ومتابعة إنجازها.

2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)[3]:

أنشأت سنة 2001 خلفا للوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار السابقة (APSI) التي كانت تعمل من سنة 1993 حتى 2001 تعمل هذه الوكالة هي متابعة وتسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لاستثناء المؤسسات.

وتنحصر تحديات تطبيق سياسات التشغيل في الجزائر فيما يلي والتي يجب أن تتخذ تدابير خلق فرص عمل تتناسب مع فئات المجتمع[4]:

- عدم التوافق بين مخرجات الجامعات والتكوين واحتياجات السوق العمل في الجزائر والذي ينجم عنه عدم توافق بين العرض والطلب على العمل.
- غياب شبكة أو استراتيجية تجمع معلومات حول اليد العاملة المؤهلة وفرص العمل.
- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تنظم سوق العمل.
- عدم خلق برامج تراعي احتياجات وإمكانيات المناطق في الجزائر.
- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية رغم القوانين المعدة مواجهاتها.
- الاعتماد على القطاع الحكومي كمصدر أساسي للتشغيل وانتشار سوق العمل غير الرسمي.
- ضعف اشتراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المقاولاتية وربطها بالمؤسسات الصناعية الكبرى.

---

[1]: قريشي هاجر، عزي فريال منال، دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات ANGEM، ANSEJ، ANDI، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 04، عدد 01، مارس 2020، ص34.

[2]: المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي سنة 2004، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية، العدد 6، الجزائر، 2004.

[3]: مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، مرجع سابق، ص21.

[4]: جلطي غالم، قوري ستي، سياسات التشغيل والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر لفترة (2011-2021) ،مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر المجلد 13- العدد 01 (2022)، ص 294.

المطلب الثاني: سياسة التشغيل في تونس (برامج دعم التشغيل)

تعمل الوزارة في إطار برنامج عملها لسنة 2020 على المساهمة في التقليص من نسب البطالة عبر تصويب تدخلات البرامج النشيطة للتشغيل لتتلاءم مع متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل من مختلف المستويات من خلال[1]:

1. الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل[2]:

مؤسسة عمومية أنشأت بمقتضى القانون 11 لسنة 1993[3]

تخضع لإشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل ومن مهامها

- تنشيط سوق الشغل وطنيا وجهويا ومحليا وقطاعيا خاصة عن طريق شبكة مكاتب التشغيل.
- تطوير الإعلام حول التشغيل والكفاءات المهنية باتجاه المنشآت وطالبي الشغل.
- تنفيذ برامج النهوض بالتشغيل وإدماج الشباب.
- تقديم المساندة الكفيلة بالنهوض بالمنشآت الصغرى وبالعمل الحر.
- تنظيم عمليات تشغيل اليد العاملة التونسية بالخارج والسهر على إنجازها.
- تيسير إعادة عمليات إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم نهائيا.

2. برنامج عقد الكرامة:

يهدف إلى تيسير إدماج طالبي الشغل لأول مرة، حاملي الشهادات العليا في الحياة المهنية، الذين لا تقل فترة بطالتهم عن السنتين من تاريخ الحصول على الشهادة أو المؤهل، وذلك بإكسابهم مؤهلات إضافية في علاقة بحاجيات مؤسسات القطاع الخاص، وتمكينهم من قدرات تطبيقية موافقة لمتطلبات الوسط الحقيقي للعمل، وهذا وفقا للأمر 542 المؤرخ في 28 ماي 2019 و المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل و شروط و صيغ الانتفاع بها.

3. عقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي[4]:

ممن تجاوزات فترة بطالتهم السنتان، حيث يهدف إلى تمكين المنتفع من اكتساب مؤهلات وقدرات إضافية بتأهيلهم بالتداول بين مهنية بالمؤسسات الخاصة وهياكل التكوين العمومية أو الخاصة طبقا لمتطلبات مواطن العمل.

---

[1]: وزارة التشغيل والتكوين المهني عن موقع التشغيل(emploi.gov.tn) MEFP | تم التصفح بتاريخ 2022/03/22.

[2]: عبد المجيد رمضان، سياسات الشباب في الدول المغاربية (حالة تونس والمغرب)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة ، الجزائر، المجلد (21) –العدد 02 ، ديسمبر 2020، ص413.

[3]: الجمهورية التونسية ، قانون العدد 11 لسنة 1993 المؤرخ في 17 فيفري 1993، يتعلق بإحداث الوكالة التونسية للتشغيل و الوكالة التونسية للتكوين المهني.

[4]: الجمهورية التونسية، الأمر عدد 621 لسنة 2011، المؤرخ في 23 ماي 2001 يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009، يتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل و صيغ الانتفاع بها.

4. عقود التأهيل والإدماج المهني:

لذوي المستويات دون التعليم العالي، يهدف هذا البرنامج إلى تمكين طالب الشغل اكتساب مؤهلات مهنية موافقة لمتطلبات عرض الشغل تقدمت به مؤسسة خاصة وتعذرت الاستجابة له لعدم توفر اليد العاملة المطلوبة في سوق الشغل.

5. برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى:

يهدف إلى مساندة الراغبين في بعث مشاريع صغرى خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم من خلال المساعدة إلى إيجاد فكرة المشروع ووضع مخطط الأعمال، البحث عن التمويل، المرافقة والمتابعة خلال السنتين الأوليتين من التركيز الفعلي المشروع.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل في المغرب (برامج دعم التشغيل)

يخضع سوق الشغل في المغرب إلى مجموعة من القوانين والتشريعات والسياسات والاتفاقيات التي توفر الإطار القانوني لعمل مختلف الجهات المعنية (أرباب العمل، الأجراء، الدولة والمنظمات الممثلة لهم) حيث تم صياغة مدونة الشغل[1] بالتعاون مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتم نشرها سنة 2004، ومكنت إلى جانب الاتفاقات الجماعية، من تحديد الإطار القانوني لسوق الشغل في المغرب ومن وضع القوانين المنظمة له، وتدعم هذه القوانين والتشريعات السياسات العامة للتشغيل في المغرب[2].

بعد أن سادت تجربة مراكز الإرشاد والتوجيه من أجل التشغيل (les C. I. O. P. E. S) والتي ظلت منحصرة في المدن الكبرى فقط ارتأى المشرع خلق جهاز بديل تضاف إليه مهام أخرى توسع من نطاق التدخلات في سوق الشغل ويتعلق ذلك بـ:

1- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات[3](L'A.N.A.P.E.C)

تعتبر مؤسسة عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تأسست في 5 جوان 2000 بموجب القانون رقم 99-51 تتوفر على مجلس إدارة ولجنة الدراسات وتتم إدارتها عن طريق مجلس إداري، تهدف إلى المساهمة في تنظيم وتنفيذ برامج إنعاش التشغيل، حيث تقوم بالبحث عن عروض العمل لدى المشغلين وجمعها وربط الصلة بين العرض والطلب في مجال العمل، كما تقوم بتقديم المساعدة والنصح للمشتغلين من أجل تحديد حاجياتهم من الكفاءات، كذلك إعداد برامج التكييف المهني والتكوين لأجل الإدماج في الحياة النشيطة، كما تقوم بإبرام اتفاقيات مع جمعيات مهنية من خلال تنمية التشغيل الذاتي.

2- دعم العمل المأجور[1]:

[1]: المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.03.194 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2003، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتاريخ 29 ديسمبر2004.

[2]: موقع العلوم القانونية للمغرب عن الموقع مدونة الشغل المغربية(marocdroit.com) تم التصفح بتاريخ 05 ماي 2022.

[3]: الوساطة في التشغيل عن موقع الوساطة في التشغيل : بحث لنيل الماستر في القانون الخاص(droitetentreprise.com) تم التصفح بتاريخ 20 ماي 2022.

ويشمل مجموعة من العقود والبرامج تتمثل في:

1-2 عقود التدريب من أجل الإدماج:

أنشأ في 23 مارس 1993 يعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد تأهيلهم لممارسة مهنة من المهن، والتي تحسن من قابلية تشغيل طالبي العمل لأول مرة عبر اكتساب مؤهلات مهنية جديدة واكتساب تجربة أولية بالمقاولة تساعدهم على الاندماج في الحياة العملية، مدة التدريب 24 شهر كأقصى حد.

2-2 برنامج "تحفيز":

الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 1-14-195 في 24 ديسمبر 2014 الذي تم تعديله وتتميمه، يهدف إلى إنعاش التشغيل بالمقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة التأسيس، تكفل الدولة بأداء الاشتراكات المستحقة على أرباب العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

3-2 عقد الإدماج المهني:

بموجب القانون رقم 1-93-16 الصادر في 23 مارس 1993 يهدف إلى إنعاش التشغيل اللائق، وتمكين المرشحين الذين يواجهون صعوبات في الإدماج كذلك تمكين المقاولات من الاستجابة لحاجياتها من الكفاءات عن طريق تكوين التكيف مع حاجيات مناصب الشغل.

أظهرت كل من الجزائر وتونس والمغرب انخفاضا في معدلات البطالة على مدى السنوات العشر الماضية ويرجع هذا الانخفاض الى تغير الاتجاهات الديمغرافية المتمثلة في التباطؤ السكاني إلا أنها لا تزال مرتفعة، حيث أن الجزائر خفضت نسبة البطالة إلى أكثر من النصف بين العامين 1987 و2008 إلا أن هذا التخفيض أتى على حساب جودة فرص العمل المتاحة بينما معظم الوظائف في تونس يوفره قطاع الخدمات، وترجع معدلات البطالة المرتفعة في المغرب إلى نظام التعليم الذي لا يعكس احتياجات سوق العمل[2].

[1]: المملكة المغربية، وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات من الموقع فضاء التشغيل - وزارة الشغل و الإدماج المهني (miepeec.gov.ma) تم التصفح بتاريخ 2022/04/17

[2]: سوق العمل في المنطقة المغاربية: الهياكل والمؤسسات والسياسات، CARNEGIE endowment FOR international PEACE عن موقع www.carnegieendowment.ong تم التصفح بتاريخ 2022/03/11.

خاتمة الفصل:

يساهم التحرير التجاري في توفير الأدوات الإنتاجية و يخفض من تكاليفها كما يؤدي الى نقل التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تعزيز النمو و استدامته، و في ظل هذه التطورات ينبغي على الدول المغاربية تحقيق نجاحات تنافسية في الأسواق العالمية الأمر الذي يستدعي خلق و اكتساب مزايا تنافسية جديدة.

تعتبر المكاسب المحققة من خلال الانتاجية، من أساسيات تحسين المداخيل الحقيقية والرفاهية، حيث أولت العديد من الدراسات الأهمية لدراسة العوامل التي تؤثر على النمو والانتاجية خاصة مع التطور الذي مس نظريات النمو و التي أبرزت أهمية كل من الانفتاح التجاري، رأس المال البشري، البحث والتطوير، الاستثمار الأجنبي المباشر، كعوامل يمكنها أن تعزز النمو والانتاجية على المدى الطويل.

طبقت كل من الجزائر و تونس و المغرب عددا من السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل و الحد من البطالة، لكن الأمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر المتمثلة في:

- صعوبة قياس تأثير السياسات على مستوى توفير فرص العمل.
- عجز السياسات الحكومية على استهداف الفئات المناسبة خاصة فيما يخص الأشخاص الذين يحصلون على عمل دون مساعدة من السياسات التي تنفذها الحكومة.
- لا بد من فهم أفضل لحجم الاستثمارات المخصصة لسياسات سوق العمل المستخدمة لتحسين نوعية العمل و إدماج الفئات المستبعدة.

الفصل الثالث

واقع التحرير التجاري في البلدان المغاربية بين متطلبات التحرير والتحديات الاقتصادية المعاصرة

مقدمة الفصل:

سعت الدول المغاربية منذ استقلالها إلى خوض العديد من التجارب والمحاولات من أجل تكييف سياستها التجارية، وهذا بناء على ركائز النظام الاقتصادي العالمي المبني على التبادل والانفتاح التجاري، حيث أن لتحرير التجارية المغاربية دافعان: الأولى محاولة استفادتها من مكاسب النظام التجاري المتعدد الأطراف، والثانية العمل بتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

إن الدول المغاربية بمقتضى التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، اتبعت أشواط طويلة في مجال تحرير التجارة الخارجية والحد من دور الدولة في التحكم في المبادلات، على اختلاف الفترات الزمنية والإجراءات المرافقة لسياسات التحرير التجاري.

يعد الاندماج الإقليمي حافزا قويا للتنمية الاقتصادية مما يحقق وراءه من مكاسب اقتصادية واجتماعية، حيث قامت الدول المغاربية في مسيرتها التكاملية باعتماد العديد من الآليات لتحقيق تكاملها إضافة إلى سعيها للاندماج العالمي من خلال إبرام عدة اتفاقيات كاتفاقية الشراكة الأورو متوسطة.

كما أن الاقتصاد العالمي قد عرف أسوء أزمة منذ العقود والمتمثلة في جائحة كورونا والتي عصفت باقتصاديات جل دول العالم.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التركيز على مختلف الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في الدول المغاربية، تجارتها البينية والخارجية وما نتج عنه من آثار ناجمة عن فيروس كورونا بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أجل تسهيل الدراسة ارتأينا تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية

المبحث الثاني: واقع التجارة لدول المغرب العربي

المبحث الثالث: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية

يعرف تحرير التجارة في الدول المغاربية تطورا منذ عدة سنوات بعد أن كان من قبل خاضعا لهيمنة ذات طابع احتكاري للدولة مبني على الحماية، ولقد بدأت هذه الحركية في كل من المغرب وتونس قبل أن تنتقل إلى الدول المغاربية الأخرى، نتيجة انخراط كل دول المنطقة تقريبا في برنامج التقويم الهيكلي وإصلاح إدارة اقتصاداتها ومسار تطور توجهات التجارة عالميا عبر منظمة التجارة العالمية وقبلها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي انضمت إليها بصفة رسمية كل من المغرب وتونس، في حين أبدت الجزائر رغبتها في الانضمام إليها، إضافة إلى إبرام دول المنطقة اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل من واقع التجارة في الدول المغاربية، نظامها التجاري سياسات التحرير المتبعة وكذا كيفية مواجهة الآثار السلبية للتحرير التجاري.

المطلب الأول: النظام التجاري في الدول المغاربية

من خلال هذا المطلب سنركز على أهم التطورات التي عرفتها المنظومة التجارية والجمركية للدول المغاربية في إطار سعيها لتحرير تجارتها الخارجية، ونظرا لتبني الدول المغاربية لاقتصاد السوق وتحولها من سياسة الحماية إلى سياسة التحرير والانفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية شهدت أنظمتها العديد من التغيرات.

1/ تنظيم المبادلات التجارية الجزائرية:

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية سياسة تقييد ورقابة إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث كانت الرسوم الجمركية أعلى مستوى لها مقارنة مع الدول المغاربية الأخرى ، وقد تم تطبيق سياسة التحرير تدريجيا من خلال ثلاث مراحل أساسية[1].

أ- مرحلة التحرير المقيد:

استمرت هذه المرحلة إلى غاية نهاية الثمانينات، واعتمدت هذه السياسة على نمط التسير الاقتصادي الذي منحت فيه الحكومة حقوق لاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، فيما ضلت باقي المؤسسات خاضعة إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة، إضافة إلى اشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات، واقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية، وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)[2] مما استدعى إصدار قانون رقم 29/88 لسنة 1988[3] الذي أعطى مرونة أكبر في مجال التجارة مع الخارج ووضع حد لاحتكار الدولة.

[1]: عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1980-2011) مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 15، 2015، ص ص 7-8.

[2]: شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، آفاق انضمام الجزائر OMC، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2003، ص ص83-85.

[3]: Selim Oualikene, Lamara Hadjou, la politique commerciale algérienne depuis 1962 : entre échec de la diversification des exportations et accroissement de la dépendance extérieure

مجلة الهقار الدراسات الاقتصادية، المركز الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 01، ديسمبر 2017، ص75.

ب- مرحلة التحرير الجزئي: خلال فترة(1990-1993)

في ظل الظروف التي عرفتها عقب أزمة النفط سنة 1986 وما نتج عنها من تراجع في إيراداتها وتصاعد مديونيتها الخارجية، ألزمت الجزائر على إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1990 كخطوة أولى نحو التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحفيز وتدعيم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وفي المبادلات التجارية[1].

وقد تمت إجراءات التحرير تدريجيا في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 التي تسمح باللجوء إلى الوسطاء من اجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.

ج- مرحلة التحرير التام: منذ سنة 1994

عرفت تحولات عالمية كبيرة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية إذ لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة، إذ شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية ،تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي من خلال تخفيض الدينار ثم إصدار المرسوم الوزاري في 1994/12/29 الذي يقضي بالتحرير التام للتجارة الخارجية ابتداءا من سنة 1995، وذلك بفتح المجال لكل المتعاملين الاقتصاديين عموميين أو خواص، وطنيين أو أجانب .

مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، إيمانا منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد فكان لزاما عليها الشروع في المفاوضات الثنائية متعددة الأطراف[2].

[1]: محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص156.

[2]: مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة، دراسة حالة (الجزائر-مصر) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص260.

1-المرحلة الأولى: تقديم طلب الانضمام (1987-1996)

بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، قامت السلطات بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى المنظمة في جوان 1996 من خلال تقديم مذكرة إلى السكرتارية حيث تم التصريح بأن الجزائر تحتوي على جميع الإمكانيات لتكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

2-المرحلة الثانية: تقديم مذكرة الانضمام.

بعد أن تم صياغة المذكرة التي تحوي سياسة التجارة الخارجية للجزائر في مختلف أشكالها، تم عرضها على مجلس الحكومة في شهر ماي 1996 للمصادقة عليها ، ثم القيام بإيداعها و توزيعها على كل البلدان الأعضاء.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة المفاوضات (1996-2002)

تمثلت في فترتين من 1) 1996- 1998 الإجابة عن الأسئلة كتابيا ..

2) 2000- 2002 تقديم مذكرة جديدة معدلة

والإجابة عن أسئلة أخرى مطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر.

4-مرحلة ما بعد 2002[1]:

توقفت المفاوضات فيما بعد تزامنا مع بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الذي تم توقيعه في 2002/04/19.

ابتدأت المفاوضات الثنائية التي حاولت من خلالها التوفيق بين الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة وتوفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة اخرى بعدها برئاسة وزير التجارة نورالدين بوكروح ،حيث تضمن الوفد الجزائري أعضاء يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين بجنيف في 2003/11/28 وقد تضمن جدول الأعمال:

- محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
- تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.

في 2005/02/25 عقدت دورة للمفاوضات وكانت تخص مسألة الحصص، التعريفات الجمركية ومختلف المساعدات وبتاريخ 2006/06/10 قامت الجزائر بتقديم مختلف التعديلات التي أدخلت على بعض القوانين لتتماشى مع شروط المنظمة والتي شاركت فيها أكثر من 40 دولة في نشاط فوج العمل الذي عقد 10 اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين آخرهما كان في 2013/03/30 تقرر عنه مفاوضات جديدة .

[1]: براهيمي بن حراث حياة، بوخاري آمنة، جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مركز الحكمة للبحوث و الدراسات، الجزائر، المجلد5، العدد 12، نوفمبر 2018، ص ص 145-146.

انعقدت الجولة في 2013/04/13 بجنيف حيث أكد وزير التجارة الجزائري آنذاك مصطفى بن بادة أن دراسة النظام التجاري الجزائري لا يزال متواصلا في الجانب المتعلق بنظام رخص الاستيراد، عمليات الخصخصة والإعانات، بعض الجوانب المتعلقة بحماية الملكية الفكرية...إلخ، حيث تم دراسة حوالي 20 مشروع اتفاق في هذه الجولة حول المسائل المتعلقة بهذا النظام.

جرت هذه الجولة في 2014/03/31 بجنيف سمحت بدراسة الاصلاحات التشريعية والتنظيمية حيث تلقت الجزائر 170 سؤال جديد وتوضيحات من طرف الدول الأعضاء، وفي الثلاثي الأول من 2015 حسب الوزير عمارة بن يونس آنذاك و الذي اعتبر أن الاجتماع سيكون نقطة حسم أين سيسمح بتحديد تاريخ انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ويرجع طول المفاوضات إلى أنه هناك عدة ملفات لم يتم الاتفاق فيها بعد كقاعدة 51/49.

وبعد الظروف الحالية التي أدت إلى التقليل من الاستيراد من أجل رفع العملة المحلية يبقى السؤال مطروح في حالة إمكانية الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إذ يتوقف الأمر على مجريات المفاوضات ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين ومدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات والالتزامات.

2/ تنظيم المبادلات التجارية التونسية:

لقد حدث التحرير التدريجي لسياسة التجارة الخارجية التونسية منذ عام 1987 عندما بدأت تونس تطبيق برامج التقويم الهيكلي لتؤكد اندماجها في السوق العالمية، وترتكز الاستراتيجية التونسية في مجال التجارة الخارجية على أربعة محاور هي[1]:

أ- دفع متنامي للتصدير: من خلال الرفع من القيمة المضافة لصادرات السلع والخدمات والارتقاء بالجودة[2] والاعتراف المتبادل لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات.

ب- تسهيل إجراءات التجارة الخارجية: الرفع من نجاعة الخدمات اللوجيستية قصد تثمين عامل القرب من الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار مما يؤدي إلى تحسين ترتيب تونس لدى المؤسسات الدولية.

ج- مراحل تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية: وذلك من خلال ترشيد الإجراءات من خلال مراجعة قائمة المنتجات المستثناة من نظام الحرية عند الاستيراد والتصدير.

د- المحافظة على الإنتاج الوطني: وهذا من خلال حماية المنتوج الوطني من الممارسات غير الشرعية عند التوريد وذلك بتفعيل آليات الدفاع التجاري وكذا حمايته من الممارسات غير القانونية كالتقليد والتلاعب بالمنشأ.

أدى تطبيق برنامج التقويم الهيكلي[1] إلى دفع تونس سنة 1990 إلى إقرار مدونة النظم المتناسق التي تستهدف تمكين النظام الجمركي التونسي من التلاؤم مع متطلبات التغيرات التكنولوجية ،كما يعمل

[1]: الجمهورية التونسية، وزارة التجارة و تنمية الصادرات عن الموقع:-http://commerce.elastic-solutions.com/politique-du commerce-exterieur_11_71 تم التصفح بتاريخ 2020/01/7.

[2] : Francesco ABBATE, l'intégration de la Tunisie dans l'économie Mondial-opportunités et défis, Nations Unis, Genève, 2002, p28.

قانون التجارة الخارجية التونسي 194/41 في إطار استناده على مقتضيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة وعلى إمكانية إقرار إجراءات انقاذ وكذلك حقوق تعويضية على المنتجات المستوردة التي تمكنت من الحصول على إعانات سعرية أو ممارسات إغراق.

3/ تنظيم المبادلات التجارية المغربية:

تتسم التجارة المغربية بالتحرير التام للمعاملات التجارية حيث تعتبر المغرب من أولى الدول التي باشرت تحرير تجارتها في إطار برنامج التقويم الهيكلي سنة 1984 من خلال رفع كل أشكال الحواجز الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية، فالصادرات لا تخضع لأي حواجز أو قيود جمركية أو غير جمركية، تستفيد من تشجيعات وحواجز من أجل إنعاشها[2].

في إطار سياسة التقويم الهيكلي عرفت معدلات حقوق الجمركية انخفاضات متتالية من عام 1982 إلى غاية 1995 كما تم التقليل التدريجي للقيود الكمية قبل إلغاءها نهائيا، إضافة إلى انخفاض تراخيص الاستيراد والتخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدء التعديل الهيكلي.

المطلب الثاني: آثار انضمام الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة:

من الطبيعي أن يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة من المنظمة باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية، من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، ودرجة إندماجها في الاقتصاد الدولي والتركيبة السلعية لصادراتها وواردتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية وقدرات تنافسية، ومما لا شك فيه ان هذه الآثار سوف تطول جميع دول العالم سواء كان ذلك بالسلب أو الإيجاب وعلى اعتبار أن الدول المغاربية واحدة من الدول المعنية فسوف تتأثر هي الأخرى بالأحكام وقواعد اتفاقيات هذه المنظمة.

1. بالنسبة للجزائر:

يواجه مسار مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة صعوبات وعراقيل نذكر منها.

أ- غياب رؤية استراتيجية واضحة عن دوافع وأهداف الانضمام وكذلك عدم جدية الحكومات المتعاقبة بالنسبة لاستقرار التشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية[3].

---

[1]: أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد السابع، 2013، ص96.

[2]: كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004) ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر ، العدد 5، 2008، ص72.

[3]: فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص116.

ب- غموض شروط الانضمام حيث يتم التفاوض مع أعضاءها وفقا للمادة 12 والتي لا تحتوي على شروط وقواعد محددة، مما فتح المجال لشروط أقوى يتم الانضمام على أساسها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وبالتالي تتحمل الدول الراغبة في الانضمام شروط التزامات تزيد عن الالتزامات المتفق عليها والتي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة للأوروغواي[1].

ج- بقاء الترسانة القانونية في الميدان التجارة متأخرة ولا تتساير مع العصرنة، حيث كثفت الجهود في السنوات الماضية على التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام إلى المنظمة والشروع في تحرير الاقتصاد في حين أهمل الإصلاح التشريعي[2].

د- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية حيث أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى وإن كانت الدولة راغبة في الانضمام دولة نامية إذ يتم التفاوض مع الدول على أساس التخلي عن صفتها كدولة نامية وهذا ما حدث مع الصين والمملكة السعودية حيث رفضتا ذلك وتمسكنا بصفة الدولة النامية[3].

إن للجزائر فرص عديدة تتاح لها في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هذه الفرص تستوجب من الدولة الجزائرية القيام بعدة تدابير ووضع استراتيجية واضحة المعالم تجعلها تتفادى بذلك الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام.

أ- **الفرص المتاحة من طرف الجزائر لترقية القطاع الصناعي:** نلخصها فيما يلي[4]:

- تأهيل المؤسسات الجزائرية والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية « ISO » حتى تتمكن من منافسة المؤسسات دول الأعضاء.
- يمكن هذا الانضمام المؤسسات إلى إعادة النظر في الاهتمام بجانب البحث والتطوير الذي لا يتعدى في الوقت الراهن 0.5% من رأسمال المؤسسات الجزائرية بصفة عامة مقارنة مع المؤسسات الاجنبية ،خاصة منها التابعة للدول المتقدمة حيث أنها تخصص مبالغ كبيرة في هذا المجال.
- الاهتمام بالعنصر البشري والسعي إلى ترقيته وتكوينه وجعله العامل الحاسم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الجزائرية.
- انضمام الجزائر إلى المنظمة يساعد على توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي الأمر الذي يساهم في استقطاب المؤسسات الصناعية الأجنبية للاستثمار في الجزائر مما يساعد على

[1]: جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012 ص229.

[2]: سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وافاقه، الدار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص ص78-79.

[3]: براهيمي بن حراث حياة، بوخاري آمنة، جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام، مرجع سابق، ص147.

[4]: قطافي سعيد، تحديات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، Revue d'économie et de statique appliquée, N°22, décembre,2014,pp 55, 56.

تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية وذلك من خلال الشراكة مع هذه المؤسسات أو من خلال الاحتكاك بها[1].

ب- **الفرص المتاحة لترقية القطاع الزراعي:** تتمثل في:

- فتح الأسواق الأجنبية للمنتوجات الزراعية محليا وكذلك دخول السلع الزراعية للدول الأعضاء بالمنظمة إلى السوق الجزائرية، وهذا ما يجعل المنتجين الجزائريين مجبرين على تطوير وتحسين منتجاتهم حتى يتمكنوا من منافسة هذه المنتجات سواء في السوق الداخلية او الخارجية[2].
- يسمح الاتفاق كذلك بالاستفادة من احكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي الذي يصنع تحت ما يسمى بالصندوق الاخضر ويشمل مجالات عديدة من الري والبحوث الزراعية والاكتفاء الذاتي والتدريب ومكافحة الامراض الزراعية وإنشاء مخابر، وكذلك الانشطة اللازمة لخدمات التسويق الزراعي[3].
- صادرات الجزائر من الموارد الغذائية لا تتعدى 1% من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدا وتخص بعض المواد كالتمور، العنب... إلا ان الجزائر يمكنها الاستفادة منها من خلال[4] :

1. احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الإنتاج فيها، وهذا بدوره يتطلب تأهيل القطاع الفلاحي من خلال إصلاح متعدد المجالات وهو ما باشرته الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للصيد البحري وتربية المائيات ومخطط الانعاش الاقتصادي.
2. استفادتها من مبدأ تقسيم العمل والتخصص جراء ارتفاع الأسعار الداخلية لمنتجات مختلف الدول نتيجة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي مما يسمح للجزائر بالتوسع في إنتاج السلع الفلاحية التي تتمتع فيها بالميزة النسبية وتكاليف منخفضة ولو أدى ذلك إلى إحلال تلك السلع محل إنتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف، أما الآثار السلبية الناتجة في حالة الانضمام نذكر منها ما يلي:

- إلغاء الدعم الزراعي سلاح ذو حدين يمكن أن ينجم عنه ارتفاع أسعار السلع الزراعية في السوق الداخلية، مما يضعف كفاءة الإنتاج الوطني ويقلل منه الى درجة تقل معها القدرة

[1]: سلامي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد السابع، سبتمبر 2017، المجلد الأول، ص253.

[2]: ناصر دادي عدوة، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص137.

[3]: سمير اللقماني، المنظمة العالمية للتجارة، آثارها السلبية والإيجابية على اعمالها الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية والعربية، المكتبة الوطنية، الرياض، ط1، 2004، ص133.

[4]: بن مسعود عطا الله ، مراد عبد القادر، شاربي بوبكر، أثر تحرير الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي –دراسة حالة الدول النامية والجزائر –مجلة البديل الاقتصادي، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2014، ص ص170-171.

الشرائية للمستهلك الجزائري، وفي السياق نفسه ستغزو السوق الجزائرية المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والمستخدم في إنتاجها أحدث التقنيات مما سيزيد فاتورة المستلزمات الزراعية وتدريجيا سيقل عدد المؤسسات الناشئة[1].

- اعتماد الجزائر على واردات الحبوب باعتبارها من السلع ذات الاستهلاك الواسع سيؤثر على اتفاقياتها في هذا المجال[2]:

1- تعاني الجزائر ضعف أنظمة المعلومات لا سيما المجال الزراعي، هذا يؤدي إلى تلف العديد من المنتجات مثلما حدث مؤخرا في السوق الجزائرية من اتلاف العديد من المحاصيل الزراعية مثل تلف منتوج الطماطم في ولاية الوادي، وهذا نظرا لعدم تطبيق الإجراءات الحديثة للإنتاج والتخزين.

2- زيادة تكلفة الغذاء للجزائر من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية للقطاع الزراعي إلى جانب اعتمادها على الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية، فرفع الرسوم الجمركية سيلحق الضرر بجهاز الإنتاج الوطني وسيؤدي بظهور البطالة للأيدي العاملة الجزائرية[3].

2. بالنسبة للمغرب[4]:

فتح انضمام المغرب للمنظمة العالمية للتجارة مجالا للاستفادة من إيجابيات هذا التحرير ووضع حد للممارسات الحمائية التي تجعل البلد في معزل عن العالم.

❖ **على مستوى القطاع الزراعي:**

- جعلت الاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب منذ الاستقلال سنة 1956 القطاع الزراعي قطاعا ذا أولوية، ثم تزامن مع انضمام المغرب إلى اتفاقية الجات مع حدثين مهمين هما:
- تنفيذ برنامج التكييف الخاص بالقطاع الزراعي.
- تكييف اتفاقية التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي بعد انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان للاتحاد لذلك فيما يخص الواردات الزراعية تختلف التعريفات المحسوبة من منتج إلى آخر بين 115% كحد أدنى للحليب و380% للحوم الخام وبالنسبة للمنتجات الاخرى فقد تم الالتزام

[1]: وردة سعاد، المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص692.

[2]: سليم سعداوي، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة (معوقات الانضمام وآفاقه)، مرجع سابق، ص90.

[3]: فاتح حركاتي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مؤسسة عالم الرياضة، الاسكندرية، مصر، ط1، 2015، ص261-263.

بالسقف الجمركي المنصوص عليه أي 60% إذ يستفيد المغرب من تخفيض الرسوم الجمركية حتى الإعفاء الكامل لحصص محددة.

❖ **على مستوى قطاع الخدمات:**

خلال جولة الأورغواي لم يكن هناك اتفاق بشأن توفير النقل البحري، على الرغم من أن مرفق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ينص على إجراء مفاوضات جديدة في هذا المجال ومن ناحية أخرى يحدد المرفق المتعلق بخدمات النقل الجوي أن الاتفاق لا يكون إلا على خدمات إرسال الطائرات وصيانتها وبيع وتسويق خدمات النقل، وخدمات الحجز المحسوبة.

❖ **على مستوى القطاع الصناعي:**

أسفر الاتفاق على تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية عن المنتجات الصناعية في إطار مساهمته في المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات الصناعية إلى الأسواق ،قدم المغرب عرضا ملزما بنسبة 40% للرسوم الجمركية مع هذا الربط، كما يحتفظ المغرب بحرية كبيرة في العمل على تعريفته الجمركية.

المبحث الثاني: و اقع التجارة لدول المغرب العربي

ظلت غالبية الدول المغاربية غداة استقلالها مرتبطة بالتشريعات الفرنسية في مجال السياسات التجارية، حيث واصلت الجزائر العمل بالتنظيمات الفرنسية التي كانت سائدة في فترة الاحتلال ما لم تكن منافية للسيادة الوطنية، وكانت تونس غداة الاستقلال ذات اقتصاد تابع للشركات الفرنسية في شتى مجالاته، وعاش المغرب في الفترة الممتدة بين 1956 و1966 وهو تابع في اقتصاده لتشريعات فترة الحماية الفرنسية، وبعد استرجاع السيادة سرعان ما تحولت الدول الثلاث نحو مناهج مغايرة، فتبنت الجزائر تقييد القطاع وغلبت عليه سيطرت الدولة لفترة طويلة، ثم تم التوجه إلى تبني تحرير التجارة الخارجية تحت ضغط أزمة المديونية، اما تونس فقد بادرت بتحرير تجارتها الخارجية في وقت مبكر نسبيا منذ 1970 وكان ذلك بعد أن مر اقتصادها بمرحلة التأميم التجاري والاقتصادي، وبخصوص المغرب فقد تبنى سياسات تحرير التجارة الخارجية سنة 1984 بالرغم من المحاولات المتتالية السابقة لتجسيد دعائم النظام الليبرالي، ونتيجة للخطوات المتواضعة والمبادرات المتلاشية للدول المغاربية في سبيل بناء وحدة اقتصادية متكاملة، بقيت التجارة البينية لدول المنطقة تتسم بالحجم الضئيل والذي يدل على التشتت والاختلاف العميق في التوجهات الاقتصادية والتنموية للدول المغاربية[1].

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي، عوامل ومعوقات التكامل

تعود المحاولات الأولى لتحرير التجارة المغاربية إلى سنة 1964 بإنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي (C P C M) في تونس كبرنامج لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء ولكن فشل بسبب رفض قوائم المنتجات المراد تحريرها وغياب ليبيا ورفض الجزائر لنزع أي تعريفة جمركية، تم التوقيع على المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي في مراكش في 17 فيفري 1989[2] والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جويلية 1989 أكدت هذه القمة على تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء، وتطور شكل هذه العلاقات بعد تحقيق لتكامل الكلي بعدها، حيث عقد العديد من القمم خلال سنوات التسعينات أبرزها قمة تونس من 21 إلى 23 جانفي 1990، قمة الجزائر من 21 إلى 23 جويلية 1990، راس لانوف في ليبيا سنة 1991 وقمة الدار البيضاء بالمغرب في سبتمبر 1991 وكان أبرز ما تضمنته هذه القمم تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية، كتحرير السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى تنفيذ سياسات مشتركة تضمن تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية من خلال المشاريع المشتركة[3].

---

[1]: ناجي حريرش، منصف بن خديجة، التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1،جوان 2018، ص ص 483-484.

[2]: زايد محمد، واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست ، الجزائر، المجلد 10، العدد: 03، 2021، ص1025.

[3]: مكاوي مكي، بيدي عيساوي صورية، آثار التجارة العربية البينية على الاندماج الاقتصادي الإقليمي: دراسة إحصائية وتحليلية للدول المغاربية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 09- العدد 04 ديسمبر 2021، ص ص113-114.

برامج التكامل الاقتصادي للدول المغاربية مبنية على خطط تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والاستثمارات، مع ضرورة الاسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية بالتنسيق والتكامل مع منطقة التجارة العربية الحرة، من خلال توحيد السياسات الاقتصادية للإصلاح المالي والنقدي و المصرفي[1] .

1- عوامل التكامل المغاربي:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. العامل الجغرافي: يلعب عامل القرب الجغرافي دورا هاما في كل مسار تكاملي فهو ضرورة أولية في تعزيز وتقوية العلاقات بين البلدان وبالنسبة للمغرب العربي فيتميز برقعته الجغرافية الموحدة في غياب أية حدود طبيعية (جبال، أنهار، تعيق المبادلات).

ب. العامل التاريخي: يتوفر المغرب العربي على تاريخ مشترك ثري منذ فجر التاريخ، مما يعزز روابطه والتي جاءت عناصر أخرى تلعب دورا هاما في تقوية هذه الرابطة كاللغة، الدين الإسلامي والثقافة .

ج. العامل الاقتصادي: يمكن أن تشكل المنافسة الموجودة بين الاقتصاديات المغاربية (خاصة بين المغرب وتونس في مجال السياحة) عاملا مكملا للاقتصاديات المغاربية الذي يجب استغلاله، وهذا يظهر في مجالات عديدة كالطاقة والزراعة.

2- الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي:

حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية الموضحة فيما يلي[2]:

- **مجلس الرئاسة:** يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.
- **مجلس وزراء الخارجية:** مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، ويتكون المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد.
- **لجنة المتابعة:** تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، كما تقوم بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات (الأمانة العامة واللجان الوزارية)، وتعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

[1]: بودلال علي، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد2، العدد1، ص14.

[2]: فردية اسماعيل، شربي محمد الأمين، تحليل وتقييم أداء التجارة البيئية للاتحاد الاقتصادي المغاربي خلال الفترة 2010-2018 ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 03 ، 2020، ص 328 ، ص 329، ص330.

- **اللجان الوزارية المتخصصة:** عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/01/23 والمتمثلة في اللجان الأربعة التالية: لجنة الامن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

- **الأمانة العامة:** مقرها الرباط وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الامين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة و الولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ومن بين مهامها ما يلي:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون لتعزيز العمل العربي المشترك.

- **مجلس الشورى:** يمثل الجهاز التشريعي للاتحاد ويتألف من عشرين عضو كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفق النظم الداخلية لكل دولة يبدي رأيه فيما يمليه عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما يرفع إليه ما يراه من توصيات ويتكون من اللجان الوزارية المتخصصة.
- **الهيئة القضائية:** تتألف من قاضيين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشط، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتغيير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع .
- **جامعة المغرب العربي:** تتكون من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، ومقرها طرابلس وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في مجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.
- **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** تم توقيع الاتفاقية بين دول الاتحاد في 1991/03/10 ،مقره تونس يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج من خلال إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية

وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي.

3- العوائق التي يواجهها اتحاد المغرب العربي:

إن غياب تصور استراتيجي واضح ودقيق للمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول المغرب العربي يمثل أهم العقبات التي تقف أمام قيام تكتل اقتصادي .

فمن الناحية الاقتصادية فإن ظهور التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة كالاتحاد الأوروبي واتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، إذ أن الاتفاقيات الشراكة التي تتم بصفة منفردة بين كل دول من دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي لا تشكل استراتيجية فعالة بقدر ما تزيد من تبعية الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي بدل تفعيل التجارة أو الاستثمارات البينية[1].

كما يمكن إضافة بعض العوائق الأخرى التي نلخصها فيما يلي[2]:

- تعاني الاقتصاديات المغاربية من افتقار تنوعها كونها اقتصاديات تبادل أي أنها مبنية على الاستيراد والتصدير وبذلك فهي حبيسة تطورات التجارة الخارجية.
- ضعف الهيكل الاقتصادي لدول الاتحاد وتماثله مما يجعلها في حالة تنافس وليس تكامل، ويصعب من تحقيق مشروع تكامل حقيقي بسبب اعتماد اقتصاديات دول الاتحاد على المواد الأولية، وهو ما يجعلها تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.
- عدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.
- هناك مشاكل هيكلية مرتبطة بمنشآت النقل، إضافة إلى العوامل غير التعريفية التي تقف في وجه تحقيق الفرص التجارية بين الشركاء المغاربيين، فالغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية، ويحد بشكل كبير من ثنائية (التنافسية/السعر) للمنتجات المتبادلة[3].

المطلب الثاني: و اقع التجارة المغاربية البينية.

قبل التطرق إلى واقع التجارة لمختلف الدول المغربية واتجاه صادرات وواردات كل منها ومدى مساهمة التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي في إجمالي التجارة العربية البينية، ارتأينا تبيان بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدول المغاربية لسنة 2019 والموضحة كما يلي:

الجدول (1.III): بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للبلدان المغاربية لسنة 2019

[1]: شليحي الطاهر، زورداني صافية، دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد ، 08العدد: 01، مارس2020، ص ص13-14.

[2]: بوكساني رشيد، دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،القبة- الجزائر العدد 4، 2004، ص15.

[3]: محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005، ص62.

المؤشرات	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية (مليون وحدة عملة محلية)	20 288.400	113 848	1 151 170	61 456	276 650
الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	169 894	38 764	119 702	48 089	7 358
المساحة (كم^2)	2 381 741	163 610	446 550	1 759 500	1 030 700
عدد السكان (مليون نسمة) في منتصف عام 2019	43 449	11 722	35 587	6 777	4 077
معدل البطالة بالنسبة المئوية	11.4	14.9	10.2	18.6	9.6
قوة العمل (بالألف)	12.730	4.190	12.162	2.422	1.248
احتياطي النفط عربيا وعالميا(مليار برميل عند نهاية السنة)	12.20	0.43	-	48.36	-
احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا (مليار متر مكعب عند نهاية السنة)	4.505	64	1	1.505	28
رصيد الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	-7 938.0	-5 430.8	-20 007.0	12 714.5	-250.0
أسعار صرف وحدات العملات مقابل الدولار الأمريكي	دينار جزائري 119.3572	دينار تونسي 2.9344	درهم 9.6171	دينار الليبي 1.3983	أوقية 36.6908
معدل التضخم متوسط سنوي ، نسبة مئوية	2.0	6.6	0.6	4.2	3.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

1- استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 بالاعتماد على الملاحق الاحصائية ص 284، ص 285، ص291،ص 292، ص304،ص 335،ص 336،ص 380،ص 389 .

2- آفاق الاقتصادات العربية، نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العدد 4، سنة 2019، ص16.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة المعدلات المرتفعة للتضخم والبطالة في البلدان المغاربية، وكذلك العجز المسجل في الموازين التجارية لسنة 2019 ما عدا ليبيا.

الجدول (2.III): حجم التجارة الخارجية البينية لدول المغرب العربي (2012-2018) مليون دولار

السنوات		الجزائر	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2012	الصادرات	1970.6	1545.8	894.6	565.6	0.4
	الواردات	719.4	1429.3	1413.8	1394.6	89.2
2013	الصادرات	2243.2	1546.4	328.8	531.7	0.2

	الواردات	970.3	1690.8	1316.2	1521.1	109.4
2014	الصادرات	2945.2	1367.8	706.1	540.2	1.9
	الواردات	1079.2	1728.7	1026.1	1560.1	188.3
2015	الصادرات	2252.4	1302.6	426.1	469.2	0.8
	الواردات	518.7	735.9	965.1	1601.7	551.6
2016	الصادرات	1160.5	1203.3	-	598.6	2.0
	الواردات	966.3	876.7	-	830.7	554
2017	الصادرات	1452.6	1169.1	-	652.7	2.03
	الواردات	856.4	923.4	-	1021.3	589
2018	الصادرات	1648.4	1123.5	-	689.4	2.4
	الواردات	1024.3	856.2	-	1123.5	601.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الملحق 5/8، ص 505، 2016.

الملحق 4/8 ، ص365، 2019.

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة تصدر الجزائر من خلال كمية الصادرات المقدرة بـ 2945.2 مليون دولار وذلك سنة 2014 تليها تونس والمغرب، بينما تبقى موريتانيا الأضعف من حيث الصادرات التي لا تتجاوز 3مليون دولار، أما فيما يخص الواردات احتلت تونس أعلى نسبة لها سنة 2014 بما يعادل 1728.7 مليون دولار تليها المغرب والجزائر ثم ليبيا وموريتانيا حيث أن نسب حجم الواردات متقاربة ما عدى موريتانيا التي لا تتجاوز 600 مليون دولار.

1- اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية للدول المغاربية:

بأخذ كل دولة على حدى سيتم تحليل مسار كل من الصادرات والواردات السلعية بين الدول المغاربية.

1-1 الجزائر:

كونها الأكبر مساحة مقارنة مع دول المغرب العربي وإضافة إلى تنوع انتاجها ما بين منتجات زراعية وصناعية، مواد أولية وطاقوية التي تشكل مصدر متنوع وجيد لبلدان الجوار، وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي أن الصادرات الجزائرية نحو تونس تحتل المرتبة الأولى بأعلى نسبة لها سنة 2012 والمقدرة بـ 1653.3 مليون دولار تليها كل من المغرب بقيمة 968.7 مليون دولار ثم ليبيا، كما تبقى القيمة الاقل مع موريتانيا أما بالنسبة للواردات الجزائرية من دول المغرب تبقى الواردات من تونس هي لأعلى بما قيمته 612.4 مليون دولار سنة 2018 تليها الواردات من المغرب بقيمة 6.2 مليون دولار ثم ليبيا بقيمة 4.1

مليون دولار وتبقى النسبة ضعيفة مع موريتانيا، ويرجع ارتفاع في كل من الصادرات والواردات الجزائرية من و إلى تونس إلى العلاقات الاقتصادية القوية للبلدين.

الجدول (3.III): التجارة السلعية البينية للجزائر اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار)

السنوات		تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2012	الصادرات	1653.3	6.6	968.7	3.7
	الواردات	497.2	60.6	266.9	0.4
2013	الصادرات	1037.2	22.6	1027.1	4.2
	الواردات	291.2	300	206.1	0.6
2014	الصادرات	601.7	23.9	1238.7	29.3
	الواردات	407.5	339.8	241.5	0.7
2015	الصادرات	944.2	42.4	967.4	205.4
	الواردات	457.2	3.9	223	0.6
2016	الصادرات	1046.2	30.9	52.6	256.4
	الواردات	521.3	30.9	38.4	0.8
2017	الصادرات	1204.5	22.4	45.3	298.6
	الواردات	564.3	8.6	10.5	0.9
2018	الصادرات	1264.2	18.4	26.5	322.4
	الواردات	612.4	4.1	6.2	0.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي. ملاحق : ص435، ص 485، ص 508، ص 373، ص 376، ص 368، للسنوات 2013، 2015، 2017، 2018، 2019 على التوالي.

2-1 تونس:

بفضل موقعها الجغرافي الذي يتوسط دول المغرب العربي وامتلاكها لأراضي زراعية خصبة ومواد أولية تدخل في صناعات غذائية ومنتجات مصنعة وغير مصنعة، تعتبر تجارتها مزدهرة مع دول الجوار، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن الصادرات التونسية نحو ليبيا تحتل المرتبة الأولى بما قيمته 868.1 مليون دولار سنة 2013 تليها الجزائر بقيمة 485.9 مليون دولار كما تبقى الصادرات نحو المغرب ضعيفة تليها موريتانيا التي تبقى القيمة الأضعف والتي لا تتعدى 20 مليون دولار، بينما بلغت الواردات القادمة من الجزائر أعلى نسبة لها سنة 2014 والمقدرة بـ: 1195.8 مليون دولار تليها الواردات من ليبيا التي بلغت نسبة 412.7 مليون دولار بينما تبقى الواردات من المغرب وموريتانيا ضعيفة وذلك لبعدها جغرافيا عن تونس مقارنة مع ليبيا والجزائر.

الجدول (4.III): التجارة السلعية البينية لتونس اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار)

السنوات		الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2012	الصادرات	484.7	828	213.2	19.9
	الواردات	982.8	315.4	129.7	1.4
2013	الصادرات	485.9	868.1	192	0.1
	الواردات	1184.9	408.9	95.9	1.1
2014	الصادرات	485.5	667.2	183.2	31.9
	الواردات	1195.8	412.7	119	1.2
2015	الصادرات	568	532.7	180	21.9
	الواردات	501.7	19.6	186.6	2.8
2016	الصادرات	579.7	456.6	150.2	16.8
	الواردات	746	16.9	111.2	2.6
2017	الصادرات	621.5	421.6	146.3	12.3
	الواردات	823.1	12.3	120.3	3.2
2018	الصادرات	698.4	356.1	142.1	15.4
	الواردات	856.4	9.8	132.3	3.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي **ملاحق :** ص435، ص 485، ص 508، ص 373، ص 376، ص 368، للسنوات 2013، 2015، 2017، 2018، 2019 على التوالي.

3-1 ليبيا:

نظرا لاشتراكها في حدودها البرية مع الجزائر وتونس فمن المنطقي أن يكون تعاملها أكبر مع الجزائر وتونس مقارنة مع المغرب وموريتانيا كما أن عدم الاستقرار الأمني وارتكازها على المواد الاستخراجية فقط أثر على حجم التبادل البيني.

الجدول (5.III): التجارة السلعية البينية لليبيا اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار)

السنوات		الجزائر	تونس	المغرب	موريتانيا
2012	الصادرات	7.3	874.6	12.7	-
	الواردات	12.8	1363.4	37.6	-
2013	الصادرات	81.1	234.5	13.2	-
	الواردات	7.1	1213.9	95.2	-
2014	الصادرات	308.9	375.1	22.1	-
	الواردات	26.2	953.9	46	-
2015	الصادرات	3.6	411.6	7.6	-
	الواردات	45.9	919.2	0.1	-
2016	الصادرات	5.6	13.7	0.1	-
	الواردات	4.7	456.7	71.4	-
2017	الصادرات	6.6	6.4	-	-
	الواردات	3.8	233.4	65.4	-
2018	الصادرات	6.9	2.3	-	-
	الواردات	3.6	210.4	89.6	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي.
ملاحق : ص435، ص 485، ص 508، ص 373، ص 376، ص 368، للسنوات 2013، 2015، 2017، 2018، 2019 على التوالي.

احتلت الصادرات الليبية نحو تونس أعلى نسبة لها سنة 2012 مقدرة بـ 874.6 مليون دولار تليها كل من الجزائر والمغرب والتي تبقى نسبتها ضعيفة كما احتلت الواردات من تونس أعلى نسبة سنة 2013 بما قيمته 1213.9 مليون دولار تليها كل من الجزائر والمغرب كما أنه لا يوجد أثر لحركة التجارة السلعية بين كل من ليبيا وموريتانيا نظرا للبعد الجغرافي وكذلك ضعف الهيكل الانتاج لكلا الدولتين.

4-1 المغرب:

تعتبر تجارتها نشطة نظرا لموقعها الجغرافي المطل على وجهتين بحريتين، إضافة إلى تنوع منتجاتها (صناعية، غذائية، طاقوية، استخراجية).

الجدول (6.III): التجارة السلعية البينية للمغرب اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018)

(مليون دولار)

السنوات		الجزائر	ليبيا	تونس	موريتانيا
2012	الصادرات	228.9	81.3	121.8	133.6
	الواردات	1129.1	23.5	241.4	06
2013	الصادرات	209.1	87.7	86.8	140.9
	الواردات	1282.8	15.4	221.6	1.3
2014	الصادرات	211.0	36.5	105.5	187.2
	الواردات	1330.8	22.1	206.3	0.9
2015	الصادرات	188.5	22.8	96.4	161.5
	الواردات	1341.6	24.1	234.3	1.7
2016	الصادرات	236.2	89.7	98.3	174.4
	الواردات	627.7	11.1	191.7	0.2
2017	الصادرات	242.6	95.7	86.4	184.3
	الواردات	1125.3	14.6	201.4	0.1
2018	الصادرات	249.8	98.6	79.4	198.6
	الواردات	1345.6	9.8	199.4	0.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي.

ملاحق : ص435، ص 485، ص 508، ص 373، ص 376، ص 368، للسنوات 2013، 2015، 2017، 2018، 2019 على التوالي.

احتلت الصادرات المغربية نحو الجزائر أعلى نسبة لها سنة 2018 بما يعادل 249.8 مليون دولار تليها موريتانيا بقيمة 198.6 ثم تونس وليبيا بأقل درجة مقارنة مع سابقتيها ، كما احتلت الواردات المغربية من الجزائر أعلى نسبة لها من نفس السنة والتي بلغت 1345.6 مليون دولار تليها كل من تونس و ليبيا، حجم الواردات القادمة من موريتانيا ضعيفاجدا حيث لا يتجاوز 2 مليون دولار.

5-1 موريتانيا:

نظرا لموقعها الجغرافي وتخبطها مع البرامج الاقتصادية محاولة منها إصلاح وتنشيط اقتصادها الذي لا يزال ضعيفا ولم يساعدها في تجارتها مع دول المغرب العربي وهذا ما يوضحه الجدول أدناه، حيث تبقى صادراتها ضعيفة جدا نحو الدول المغاربية الاخرى التي لا تكاد تتجاوز 1.5 مليون دولار، بينما وارداتها فتحتل الجزائر المرتبة الأولى بما قيمته 396.1 مليون دولار تليها المغرب وليبيا ثم تونس.

الجدول (7.III): التجارة السلعية البينية لموريتانيا اتجاه دول المغرب العربي (2012-2018) (مليون دولار.

السنوات		الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس
2012	الصادرات	0.1	0.0	0.4	0.0
	الواردات	0.9	0.0	80.9	7.4
2013	الصادرات	0.1	0.0	0.0	0.0
	الواردات	8.8	0.0	80	20.1
2014	الصادرات	0.6	0.0	1.3	0.0
	الواردات	32.2	0.0	120	36.1
2015	الصادرات	0.2	0.0	0.3	0.3
	الواردات	313.9	0.0	199.6	38.1
2016	الصادرات	0.2	1.0	0.4	0.4
	الواردات	360	149	220.3	45
2017	الصادرات	0.4	1.2	0.3	0.3
	الواردات	382.3	132	201.4	42.1
2018	الصادرات	0.6	0.6	0.7	0.2
	الواردات	396.1	122	210.4	48.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي لصندوق النقد العربي.

ملاحق : ص435، ص 485، ص 508، ص 373، ص 376، ص 368، للسنوات 2013، 2015، 2017، 2018، 2019 على التوالي.

2- أثر التجارة البينية الدول والمغرب العربي في إجمالي التجارة العربية البينية والتجارة العربية الخارجية:

نظرا للتطورات المتسارعة للتجارة الخارجية وظهور التكتلات الاقتصادية عبر مختلف دول العالم، وفي ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور وتحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا وأنماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة خاصة مع توفرها على العديد من الخصائص المشتركة بينها ،كالموقع الجغرافي والعادات والدين والثقافة....، انخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام وتجارتها البينية بشكل خاص، حيث أقامت الدول العربية منذ وثيقة تأسيس جامعة الدول العربية

سنة 1945 عدد من البنى التشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تطوير العمل العربي المشترك بشكل عام والتجارة العربية البينية بشكل خاص[1].

الجدول (8.III): أداء التجارة العربية البينية (2014-2018)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)						معدل التغيير السنوي (%)					معدل التغيير السنوي (2013-2016) (%)
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018	
متوسط التجارة البينية العربية	119.4	120.6	106.4	98.0	103.2	109.6	1.0	-11.8	-7.9	5.3	6.2	-6.4
الصادرات البينية العربية	116.1	120.8	106.5	97.4	104.9	108.7	4.0	-11.8	-8.6	7.7	3.7	-5.7
الواردات البينية العربية	122.6	120.5	106.4	98.7	101.5	110.5	-1.7	-11.7	-7.2	2.8	8.9	-7.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018) صندوق النقد العربي الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية للدول العربية، ص160.

يمكن ملاحظة التحسن في أداء التجارة العربية السلعية البينية لعام 2018 نظرا لاستمرار الزيادة في أسعار النفط العالمية، إذ زادت قيمة التجارة العربية البينية بمعدل 6.2 % لتبلغ 109.6 مليار دولار مقابل ما يقدر بـ 103.2 مسجلة في سنة 2017 وهذا راجع لارتفاع الصادرات البينية العربية بنسبة 3.7% لتصل إلى 108.7 مليار دولار، أما الواردات العربية البينية فقد زادت بمقدار 8.9% لتصل إلى 110.5 مليار دولار.

[1]: عز الدين بوحبل، التجارة العربية البينية بين المعطيات الإقليمية والإصلاحات الدولية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 04، العدد1 ،2017 ص79.

جدول (9.III): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2014-2018)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغيير 2018 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغيير 2018 (%)
	2014	2015	2016	2017	2018		2014	2015	2016	2017	2018	
منطقة التجارة الحرة العربية	118.462	105.513	93.776	103.660	105.270	1.6	118.353	108.534	106.895	109.924	107.297	-2.4
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	61.105	57.568	52.909	57.942	60.497	4.4	57.368	52.557	59.748	52.871	58.999	11.6
اتحاد دول المغرب العربي	5.053	4.024	2.962	2.731	2.998	9.8	4.368	2.856	2.674	2.456	2.736	11.4
دول اتفاقية أغادير	1.967	1.883	1.732	1.893	864	-54.4	2.109	2.151	1.751	1.819	2.378	30.7
	مساهمة في إجمالي الصادرات (%)						مساهمة في إجمالي الواردات (%)					
منطقة التجارة الحرة العربية	9.5	12.3	15.5	16.0	14.0		12.8	12.6	13.2	13.7	13.1	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6.2	5.8	7.7	1.3	1.2		9.0	9.4	11.4	10.2	11.7	
اتحاد دول المغرب العربي	4.2	3.5	2.6	2.2	2.3		3.0	2.4	2.2	2.0	2.0	
دول اتفاقية أغادير	2.6	1.7	1.4	1.3	0.5		1.3	1.4	1.2	1.2	1.4	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018)، صندوق النقد العربي، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية للدول العربية ص164.

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة إرتفاع الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية خلال سنة 2018 فإرتفعت بنسبة 1,6% في منطقة التجارة العربية الحرة، وبنسبة 4,4% لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبنسبة 9,8% لاتحاد دول المغرب العربي، بينما انخفضت بنسبة 54,4% لدول إتفاقية أغادير.

أما فيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات فقد سجلت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الحصة الكبرى، حيث تبقى الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية عند مستويات منخفظة والتي تشمل كل من تجمعي إتحاد دول المغرب العربي و دول إتفاقية أغادير وذلك بالرغم من تنوع أنشطتها الإنتاجية و التصديرية ويمكن توضيح الدول المنتمية إلى كل تجمع كما يلي

1. منطقة التجارة الحرة العربية: تشمل جميع الدول العربية بإستثناء(جيبوتي و الصومال والقمر وموريتانيا)
2. مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشمل: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت
3. إتحاد دول المغرب العربي: تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا
4. دول إتفاقية أغادير تشمل: الأردن، تونس، مصر، المغرب

الجدول (10.III): مساهمة التجارة البينية للإتحاد المغرب العربي في إجمالي التجارة العربية البينية والتجارة الخارجية العربية (2012-2018)

		نسبة التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي إلى التجارة البينية العربية	نسبة التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي إلى التجارة الخارجية العربية
2012	الصادرات	3,65	2,48
	الواردات	3,20	2,57
2013	الصادرات	3,70	3,10
	الواردات	3,11	2,61
2014	الصادرات	4,18	4,20
	الواردات	3,58	2,91
2015	الصادرات	3,76	4,81
	الواردات	4,23	3,91
2016	الصادرات	3,08	3,97
	الواردات	2,43	2,23
2017	الصادرات	3,45	4,23
	الواردات	4,02	2,56
2018	الصادرات	4,02	4,26
	الواردات	4,16	3,12

المصدر: فردية إسماعيل، شربي محمد لأمين، تحليل وتقييم أداء التجارة البينية للاتحاد الاقتصادي المغاربي خلال فترة (2010-2018)، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 3 ،2020، ص 335.

من الملاحظ أن نسبة مساهمة التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي سواءا في إجمالي التجارة العربية البينية أو التجارة الخارجية العربية تبقى نسبة ضعيفة إذ لاتتجاوز 5% ،الذي يدل على وجود نشاط ضعيف بالرغم من المقومات الموجودة.

المطلب الثالث: العلاقات التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي

سعى الاتحاد الأوروبي منذ نشأته إلى إقامة علاقات اقتصادية مع محيطه الخارجي، ولهذا فقد أبرم عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الدول الجنوب متوسطية قبل أن يقوم بإطلاق مشروع شراكة يمس عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في إطار ما يسمى بالشراكة الأورو متوسطية التي أعلن عن ميلادها خلال مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 25 و26 نوفمبر 1995م والذي سعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تضم دول الاتحاد والدول الجنوب متوسطية، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية لكل دول المنطقة[1].

فاتفاقية الشراكة الأورو مغاربية تعتبر ترتيبا حمائيا لاقتصادات الدول المغاربية من مخاطر العولمة الاقتصادية، فإنشاء منطقة للتجارة الحرة يوسع من حركية المبادلات التجارية وإعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية، إن تم استغلال كل الفرص المتاحة، ويمكن القول أن استراتيجية الإندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي تبقى الخيار الأفضل للدول المغاربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وبعد فشلها في تجسيد بيانات اقتصادية فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وإنشاء سوق مغاربية مشتركة[2].

ويمكن تلخيص أهداف الشراكة الأورو متوسطية فيما يلي[3]:

1. بناء منطقة لتحقيق الازدهار والتطور المشترك.
2. تسريع وتيرة عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
3. التقليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورو متوسطية.
4. تطوير التعاون وترقية التكامل الجهوي.
5. زيادة المساعدات التمويلية الأوروبية لتمويل عمليات إقامة شراكة دائمة.

وتجدر الإشارة إلى أن تونس كانت أول بلد مغاربي يوقع على اتفاقية الشراكة في أفريل 1995 لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1998، ثم المغرب في فيفري 1996 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 كونهما كانتا بحاجة إلى المساعدات المالية الأوروبية المخصصة في إطار تلك الاتفاقيات لدعم الاقتصاد،

---

[1]: محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،العدد04، جوان 2016، ص34.

[2]: عابد شريط، واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران 1، الجزائر، العدد 21، جوان 2004، ص107.

[3]: مسعي عبد الكريم، مزريق عاشور، مشاريع الشراكة الصناعية ودورها في نقل التكنولوجيا، حالة الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،جامعة الجلفة، الجزائر العدد الاقتصادي25 (1)، ص195.

وأخيرا الجزائر التي وقعت في 22 أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، حيث تأخرت في التوقيع مقارنة مع تونس والمغرب نظرا لعائدات البترول التي جعلتها أقل احتياجا مما أدى إلى طول فترة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي[1].

1- هيكل الصادرات والواردات للدول المغاربية:

يمكن القول بأن صادرات الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) تتميز بالضعف مقارنة مع وارداتها لسنة 2018 كما أن مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، تبقى ضعيفة، يتضح هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول (11.III): صادرات وواردات الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) لسنة 2018 (مليون دولار)

	الجزائر	تونس	المغرب
الصادرات السلعية	41.168	15.534	28.609
الواردات السلعية	46.197	22.706	51.038
صادرات الخدمات التجارية	3.131	15.534	18.541
واردات الخدمات التجارية	10.915	22.706	51.038
صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي	%25.6	%48.9	%38.7
واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي	%32.3	%62	%49.3

المصدر: الهادي لرباع، علي جلابة، ناصر بوعزيز، دراسة تحليلية لموقع الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) عن الاندماج الاقتصادي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 03، ديسمبر 2021، ص ص1715-1716.

[1] : بن قانة شناز، خياري لطفي، انعكاسات اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على اقتصادات الدول المغاربية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر،المجلد13، العدد 02 ،2021، ص448.

الجدول الموالي يوضح طبيعة المبادلات التجارية السلعية أي محتوى ما يتم تصديره واستيراده لكل بلد.

الجدول (12.III): طبيعة المبادلات التجارية

البلد	الصادرات	الواردات
الجزائر	- مواد أولية أكثر من 50% مكونة من محروقات وغاز. - مواد أساسية للاستغلال الصناعي مشتقات الحديد، كبريت، الجبس وبدرجة أقل: - منتجات مصنعة، معدات نقل، معدات فلاحية. منتجات الصناعات الكيميائية (للاستغلال المنزلي)	- المواد الأولية غير الغذائية وغير الطاقوية : خيوط ونسيج - منتجات مصنعة: اسمنت ومشتقات الحديد - منتجات الصيد البحري
تونس	- منتجات مصنعة - مشتقات الحديد، معدات النقل، النسيج - المنتجات الصناعية الغذائية، فرينة، عجائن، مصبرات.	- مشتقات البترول والغاز -منتجات نصف مصنعة -مواد التجهيز -مواد استهلاكية
المغرب	- منتجات مصنعة: خيوط النسيج أدوية، أسمدة مصنعة، ملابس وأحذية - مواد غذائية وبدرجة أقل: مواد أولية (رصاص، فوسفات)	- البترول - منتجات تامة إلكترو منزلية، جرارات فلاحية - منتجات نصف مصنعة: اسمنت ومشتقات الحديد الصلب.

المصدر: بوسخان سعيدة، حاكمي بوحفص، دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس) ،مجلة الرسالة الدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 06، العدد 03،جويلية 2021، ص386.

باعتبار أن الجزائر تملك اقتصاد ريعي فهي تعتمد اعتماد كبير على تصدير المحروقات الذي يجعلها تتأثر بالتقلبات التي قد تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية مما يدفعها الى إيجاد بدائل لتنويع اقتصادها، بينما تتمتع تونس والمغرب بتنوع نسبي في صادراتها

الجدول (13.III): هيكل التجارة السلعية حسب السلع لسنة 2018

	% إجمالي الصادرات			% من إجمالي الواردات		
	منتجات زراعية	منتجات وقود	منتجات مصنعة	منتجات زراعية	منتجات وقود	منتجات مصنعة
الجزائر	0.7	96.1	3.1	20.9	6.1	73.0
تونس	14.9	8.6	76.5	13.1	17.7	69.1
المغرب	21.0	10.3	68.7	13.1	22.6	64.4

المصدر: الهادي لرباع، علي جلابة، ناصر بوعزيز، دراسة تحليلية لموقع الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) من الاندماج الاقتصادي العالمي، مرجع سابق ، ص 1716.

من خلال الجدول يمكن الإشارة إلى النقاط التالية[1]:

1. يعتبر القطاع الزراعي مصدرا هاما للشغل في الدول المغاربية إلا أن نتائجه تبقى غير كافية باستثناء تونس والمغرب اللتان طورا ميزة نسبية في بعض المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية، ويمكن القول أن المنطقة بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يستدعيها للاستيراد.
2. تسعى الدول المغاربية للارتقاء باقتصاداتها إلى مستوى الدول المتقدمة في المجال الصناعي إلى أنها تعاني ضعفا شديدا في هذا القطاع، حيث تبقى القطاعات الصناعية هامشية باستثناء الصناعات الاستخراجية (الجزائر) بالرغم من تمتع المنطقة بأكملها بإمكانيات كبيرة وتؤهلها إلى توسيع دور قطاع الإنتاج الصناعي (فوسفات، نفط، غاز، حديد..) وتوفر يد عاملة تحتاج إلى التكوين والتدريب.
3. حاجة الأسواق المحلية والمغاربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلا من تصديرها خامات بأسعار زهيدة من أجل تحقيق تنمية مستدامة تساهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة وتنويع مصادر إيرادات الخزائن العمومية.

2- صادرات وواردات الدول المغاربية وأهم متعامليها:

تزداد المنافسة بين الدول المغاربية في ظل استمرار سيادة معوقات التكتل الجهوي المغاربي، وبذلك تعمل كل دولة مغاربية على تبيان رغبتها في دعم علاقاتها مع الدول الأوروبية ودول العالم لتجاوز دائرة العلاقات الثنائية والطموح إلى تعامل ذي بعد استراتيجي، وعلى هذا الأساس سنوضح بنية التبادلات الخارجية حسب المناطق الجغرافية لكل بلد مغاربي على حدى.

[1]: شيخ فتيحة، التنمية في البلدان المغاربية: بين توجهات واعدة وتحديات هيكلية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 10، ماي 2018، ص22، ص26.

الجدول رقم (14.III): بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية (%) (الجزائر)

	2016		2017		2018	
	الواردات	الصادرا	الواردا	الصادرا	الواردا	الصادرا
الاتحاد الأوروبي	57.4	47.7	57.9	44.1	57.4	45.7
الدول الأوروبية الأخرى	4.9	6.8	5.5	9.3	6.1	9.2
أمريكا الشمالية	17.2	6.0	11.8	5.3	10.4	4.6
أمريكا اللاتينية	6.6	6.6	7.2	7.2	6.4	8.2
آسيا	7.9	25.9	10.9	27.9	12.9	25.8
الدول العربية	1.3	4.1	2.2	3.3	1.8	4.1
إفريقيا	0.2	0.5	0.3	0.4	0.3	0.4
باقي العالم	0.6	0.9	0.5	1.3	0.6	1.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، رقم 49 نشرة 2021، ص54.

تشير الإحصائيات إلى أن الاتحاد الأوروبي هو المتعامل رقم 1 مع الجزائر بنسبة 57.9% سنة 2017 ويضمن لها ما نسبته 44.1% وبنسب متفاوتة مع المناطق الجغرافية الأخرى كما يبقى التعامل مع إفريقيا ضئيل جدا، وفيما يلي أهم الدول المتعاملة تجاريا مع الجزائر.

الجدول (15.III): الممونون والزبائن العشرة الأوائل الجزائر لسنة 2018

الممونون		الزبائن	
البلد	% 2018	البلد	% 2018
الصين	17.0	إيطاليا	14.4
فرنسا	10.4	إسبانيا	12.1
إيطاليا	7.9	فرنسا	12.0
إسبانيا	7.6	و. م. أ	9.6
ألمانيا	6.9	بريطانيا	6.5
تركيا	5.0	تركيا	5.6
الأرجنتين	4.1	البرازيل	5.4
و. م. أ	3.6	هولندا	5.1
الهند	2.8	الهند	3.7
ج. كوريا	2.7	الصين	3.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، رقم 49 نشرة 2021، ص56.

من خلال إحصائيات سنة 2018 تظهر الصين في المرتبة الأولى كأول ممون للجزائر بنسبة 17.0% تليها فرنسا بنسبة 10.4% تليها بعض الدول الأوروبية، كما ظهرت كوريا في المرتبة 10 بنسبة 2.7% ويجدر الإشارة أن الصين قد احتلت نفس المرتبة لسنة 2016 و2017 على التوالي كأول ممون للجزائر.

أما فيما يخص أهم الزبائن فتتصدر اللائحة إيطاليا بما نسبته 14.4% تليها كل من اسبانيا بـ 12.1% وفرنسا بـ 12.0% كما تأتي الصين في المرتبة 10 بما نسبته 3%، اذ أن الصين تعتمد في صادراتها على الدول الأسيوية كأكبر ممون المتمثلة في كوريا الجنوبية، اليابان وتايوان.

أما فيما يخص تونس يمكن تلخيص تبادلاتها الخارجية حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

الجدول (16.III): بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغر افية (تونس) وحدة: مليون دينار.

	2016		2017		2018	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
بلدان إفريقيا	3554.100	2450.200	3534.200	3252.300	4300.200	4267.000
أمريكا	708.300	2887.600	970.000	3489.600	1381.400	3571.700
آسيا	1130.600	8035.100	1404.700	8962.600	1877.600	11282.400
أوروبا	22282.000	27139.700	26852.700	32954.100	31093.600	39177.600
بلدان أخرى	1470.600	1054.200	1665.000	1363.000	2334.600	1711.600

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء http://www.ins.tn/ar/statistiques/111

من خلال الإحصائيات ومثل ما هو الحال مع الجزائر فإن أوروبا تعتبر الشريك رقم 1 مع تونس، إذ بلغت قيمة الصادرات الأعلى نسبة سنة 2018 ما قيمته 31093.600 مليون دينار تليها آسيا بما قيمته 11282.400 مليون دينار لنفس السنة أما بالنسبة للمغرب فنلخصها كما يلي:

الجدول رقم (III.17): بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغر افية (المغرب) بالدرهم

	2016		2017		2018	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	146854055662.74	228839424288.43	165458183323.83	249271619147.56	182776965798.23	260995156782.03
آسيا	23246343517.36	82833954121.34	24276945629.35	81309095855.48	28251767958.21	94229291213.24
أمريكا	18015504702.28	45011735699.73	22263910765.06	52680074311.51	27487162903.32	56316437272.72
إفريقيا	22483994698.31	15816617701.99	22110591449.10	15185365710.27	21593823389.76	18918911922.59
أوقيانوسيا - زيلاندا الجديدة - أستراليا -كاليدونيا الجديدة - كاليدونيا الجديدة	1297298968.52	921182293.95	472913691.21	1122769803.27	633506516.40	725933834.29

المصدر: مكتب الصرف المغرب، بالاستعانة بقاعدة البيانات بنك المعلومات .MANAR-STAT

https://maroc.ma/fr/services-electroniques/manar-stat-banque-de-donnees-economiques-financieres-et-sociales

من خلال إحصائيات الجدول فإن الاتحاد الأوروبي هو الشريك رقم 1 للمغرب كما هو الحال مع الجزائر وتونس بقيمة واردات بلغت ذروتها في سنة 2018 حيث أن البلد الأوروبي الأول حاليا التي تستورد المغرب منه هو اسبانيا الذي تربع على العرش في الفترة الاخيرة بدلا من فرنسا التي احتلت المرتبة الأولى لسنوات، تليها آسيا إذ أن أهم متعاملين مع المغرب هم الصين، باكستان والهند، تليها القارات الأخرى بنسب متفاوتة ومن الجدير ذكره أن الدول المغاربية تتعامل وبشكل كبير مع الاتحاد الأوروبي الذي يبقى شريكها الأول.

المبحث الثالث: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا

أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وأدخلته في مرحلة كساد سيئة جدا، أسوء من تلك التي شهدتها عام 2009، إذ عمل انتشار الفيروس بشكل كبير على ضرب الاقتصاد، مما ترتب عليه خسائر مالية كبيرة وعمليات إغلاق وتقييد الحركة بشكل غير مسبوق، فضلا عن خفض الإنتاج وغيرها من التحديات التي واجهت الاقتصاد وبالتالي ستدفع الدول على إعادة رسم سياستها الاقتصادية وسلوكها في مرحلة ما بعد التخلص من وباء كورونا، وأيضا الاستعداد مستقبلا للتصدي لمثل هكذا ازمات مفاجئة[1].

المطلب الأول: فيروس كورونا و انتشاره

لقد عرف تاريخ البشرية العديد من الأوبئة والأمراض الفتاكة والتي أشاعت الخوف في العالم، فكل حقبة زمنية امتازت بانتشار وباء معين، ولكل منه مسببات وخصائص وطرق انتقال وانتشار معينة ولعل فيروس كورونا المستجد أو ما يعرف بفيروس كوفيد 19 أكثر هذه الأوبئة نشرا للرعب في العالم، فبالرغم من حداثته إلا أنه انتشر بشكل كبير وخطير، أضحى مشكلة صحية عالمية منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019، إذ يعد هذا الفيروس سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل، فهو يستهدف أساسا الجهاز التنفسي للإنسان ويهاجم خلايا ويدمرها مما يعيق وظيفته إذ يتكاثر الفيروس داخل الخلايا مؤديا إلى موتها مما يضعف جهاز المناعة، فيفقد الجسم قدرته على التحمل وبالتالي الوفاة.

فمنذ تاريخ ظهور هذه الجائحة والعالم يعاني من هذا الوباء الفتاك والذي وقف العلماء والأطباء عاجزين أمامه وأصبح تحدي علمي لهم ولازالوا يحاولون فك لغز تطوره وتركيبه وكيفية انتشاره، ولكن للأسف إلى غاية اليوم ورغم التقدم التكنولوجي في مجال الطب والوقاية من الأمراض لم يتم إيجاد علاج أو لقاح فعال له[2]، فاللقاحات الموجودة حاليا أثبتت قدرتها على الحماية من المضاعفات الناجمة عن الفيروس فقط وليس الحد من انتشاره وفيما يلي ترتيب الدول الأكثر تضررا من الفيروس لسنة 2020.

[1]: هبة علي حسين ،اقتصاديات العالم وتخطي جائحة كورونا، مجلة حمو رابي للدراسات، العراق، العدد 36، السنة التاسعة، 2020، ص154.

[2]: نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر –دراسة تحليلية- مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 02،العدد 02، جوان 2020، الجزائر، ص114.

الجدول (18.III): إحصائيات لأكثر الدول تضررا من فيروس كورونا (covid-19) لسنة 2020

الرقم	الدولة	الوفيات	الوفيات %	إجمالي عدد الحالات
01	و. م. أ	89 501	27.4	1487262
02	بريطانيا	34 796	51.8	246406
03	إيطاليا	31 908	52.6	225435
04	فرنسا	28 108	43.2	142411
05	إسبانيا	27 563	59.0	230698
06	البرازيل	16 201	7.7	244052
07	بلجيكا	9 080	79.1	55559
08	ألمانيا	7 988	9.6	176551
09	إيران	7 057	8.6	122492
10	كندا	5 903	15.9	78332
11	هولندا	5 694	33.4	44147
12	المكسيك	5 177	4.1	49219
13	الصين	4 638	0.3	84054
/				
33	الجزائر	548	1.3	7019
الوفيات في كل 100 ألف نسمة				

المصدر: مومني عبد القادر، تريش محمد، عامر برحو عائشة، الإمداد التجاري الالكتروني كضرورة للمنافسة في ظل تفشي فيروس كورونا: دراسة حالة شركتي (ALIBAB و JD.Com)، في مدينة ووهان، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 20، العدد الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2020، ص ص 251-252.

ويمكن الإشارة إلى أنه بالرغم من بداية الوباء في مدينة ووهان الصينية إلا أنها احتلت المركز 13 وهذا نظرا لتمكنها من حصر الفيروس والتعايش معه بفضل التنظيم المحكم ووعي الشعب، وإمكاناتها اللوجيستية التي مكنتها من بناء مستشفى في ظرف أسبوع مجهز بأحدث التقنيات.

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي

تسبب انتشار وباء كورونا في دول العالم في أضرار بالاقتصاد العالمي وفيما يلي تصريحات مسؤولي المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لسنة 2020[1] .

أ- **صندوق النقد الدولي:** صرحت المديرة كريستالينا جورجيفا بأن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة الركود بالفعل وأن الصندوق يتوقع انخفاضا في دخل الفرد في 170 دولة، كما أنه ينظر في سيناريوهات أكثر حدة إذا ما استمر الفيروس في التفشي لمدة طويلة، مما حذرت من استمرار هبوط البورصات العالمية بسبب مخاوف كورونا والتي ستكون بلا شك الآثار الاقتصادية على الدول النفطية سلبية إلى حد كبير، وأن استمرار انخفاض أسعار النفط يعني استمرار الأزمة التمويلية للدول النفطية واعتمادها على القروض لتمويل عجز الموازنة.

ب- **البنك العالمي:** صرح نائب الرئيس أن هذا الوباء سيؤثر على الاقتصاديات التي لها قدرات محدودة عبر دول العالم، إذ يرتقب أن يكون عواقبه وخيمة بالأخص على البلدان الإفريقية، وأن تقديرات البنك لحجم الخسائر الانتاجية إلى حد الآن تبلغ ما بين 37 إلى 79 مليار دولار بسبب خلل المبادلات التي بدوره انعكس على المصدرين للمواد الأساسية وهذا ما يشكل خطرا على الأمن الغذائي بالدول الفقيرة.

ج- **منظمة التجارة العالمية:** أتت تصريحات مديرها روبيرتو أزيفيدو بمؤتمر التجارة والتنمية متشائمة بشأن أدائها المتوقع في 2020 بعد أن عصفت أزمة كورونا بالاقتصاد العالمي ،حيث أشار إلى تراجع الصادرات العالمية بحوالي 48 مليار دولار في شهر فيفري فقط بينما أبدى مخاوفه عن مستقبل التجارة العالمية بعد أزمة كورونا غير متعلق بمدى خروج الاقتصاد العالمي من حالة الركود ولكن الأمر سيمتد لينال من مبدأ حرية التجارة، وكذلك دور منظمة التجارة العالمية.

د- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** صرح لورانس بون رئيس المنظمة أن النمو الاقتصادي قد ينخفض إلى النصف أي 1.5% مقارنة بما كان متوقعا في حال استمرار انتشار كورونا، مما قد يدفع الاقتصاد العالمي إلى أسوء حالاته منذ الأزمة المالية العالمية ناصحة الدول بزيادة إنفاقها.

ه- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):** نشرت مديرتها باميلا كوك هاميلتون بجنيف مذكرة تقنية ستتناول تأثير فيروس كورونا في التجارة بين الدول وتقييم الآثار الاقتصادية المرتبطة بتفشي الوباء في العالم ،بحيث أشارت أنه تسبب في انخفاض كبير في الإنتاج الصيني بـ 2% وبالأخص كانت على شكل مدخلات وصناعات تحويلية مما انعكس سلبا على اقتصاديات

[1]: زين الدين قدال، آسية موسى، كمال بلفوضيل، تقدير آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال النموذج التوازن الحسابي العام، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 20، جانفي 2020، ص371.

الدول الصناعية الأخرى وهناك عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وهي[1]:

1. **التبادل التجاري:** إذ يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي ومنه الطلب على الطاقة.
2. **الترابط المالي:** وقد طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوء أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 ،وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.
3. **السياحة والنقل:** إذ خفض معدل الرحلات وأغلقت العديد من المطارات حول العالم فهو يؤثر على العرض والطلب العالميين.

أما على مستوى الاقتصاد المحلي فيؤثر الفيروس من خلال ثلاث قنوات[2].

1. **إعاقة النشاط الاقتصادي:** وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق وإضعاف العرض والطلب.
2. **تكاليف التصدي والاحتواء:** من إنقاذ ودعم إجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع.
3. الثقة واليقين: فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الامتناع على الاستثمار والانفاق والسياحة.

ويمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عن جائحة كورونا والتي مست أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي فيما يلي:

1- آثار جائحة كورونا على التجارة الدولية:

لقد تسببت جائحة كورونا في حدوث اضطراب عميق للتجارة العالمية أثرت على كل من العرض والطلب ومع ذلك فإن تأثير الجائحة هو الأكبر في قطاع الخدمات الدولية، والضحايا الرئيسيين هم: السياحة الدولية، النقل الجوي، نقل الركاب والحاويات، المعاملات المالية العالمية وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالجائحة ستؤدي إلى انخفاض في استثمارات الأجانب المباشرين العالميين من 5% إلى 15% في 2020 كما يتأثر الطلب لدى المستهلكين حول العالم، كما أدى تفشي الجائحة إلى إعاقة

[1]: لعمري خديجة، طلحة بوخاتم، هواري نورالدين، أثر جائحة (كوفيد-19) على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي –دراسة تحليلية- مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص ص104-105.

[2]: الخاطر خالد (2020)، قنوات التأثير وجهود الدول... كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي، إنجلترا، مركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد في جامعة كامبريدج البريطانية، ص02.

الإنتاج، عرقلة الإمداد، إضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة[1]، ويتوضح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (19.III) : و اقع وتوقعات التبادل التجاري في العالم قبل وبعد جائحة كورونا.

	التوقعات			الاختلاف عن توقعات عدد جانفي 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		الاختلاف توقعات عدد أكتوبر 2019 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	
	2019	2020	2021	2020	2021	2020	2021
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	0.9	11.0 -	8.4	13.9 -	4.7	14.2 -	4.6
الواردات							
الاقتصاديات المتقدمة	1.5	11.5 -	7.5	13.8 -	4.3	14.2 -	4.2
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية	0.8 -	8.2 -	9.1	12.5 -	4.0	12.5 -	4.0
الصادرات							
اقتصاديات المتقدمة	1.2	12.8 -	7.4	14.9	4.4	15.3 -	4.3
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	0.8	9.6 -	11.0	13.7 -	6.8	13.7 -	6.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، أفريل 2020، ص7.

2- أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة والنقل الجوي[2]:

لم يعد قطاع السياحة مجرد نشاط ترفيهي وحسب بل أصبح صناعة قائمة بحد ذاتها فهي تلعب دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك أنها تعد مصدرا هاما للدخل الوطني وخلق فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة وهذا يظهر جليا في تنافسية الدول في العمل على استقطاب عدد من السياح، غير أن قطاع الساحة واجه أزمة قوية بداية سنة 2020 والتي كان لها تداعيات سلبية وعلى الأخص وكالات

[1]: قباني فطيمة الزهرة، سفيان آمنة، علوني عمار، آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 2، الجزائر، المجلد 16، العدد 03 الخاص (الجزء 2)، نوفمبر 2021، ص161.

[2]: سماعيل حسيبة، بن نافلة قدور، وكالات السياحة والسفر وحتمية التوجه للسياحة الداخلية بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 9، العدد 2 ،جوان 2021، ص508.

السياحة والسفر في سياق الإجراءات المشددة التي اتخذتها دول العالم للحد من انتشار العدوى والسيطرة عليها من خلال غلق الحدود بين الدول و فرض حضر التجوال، حظر الطيران ،تجميد واسع للأعمال والخدمات كالفنادق والمطاعم والمتاحف والمنتجات السياحية، هذا ما لزم معظم دول العالم بحتمية التوجه نحو السياحة الداخلية كبديل للسياحة الخارجية إلى حين تحسن الأوضاع في محاولة لتغطية الخسائر الكبيرة وفيما يلي جدول يعبر عن تأثر إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي:

الجدول (20.III): تأثر إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي

السوق	التأثير على إيرادات السفر (بالمليار)
إفريقيا	4-
آسيا	88-
أوروبا	76-
أمريكا اللاتينية	15-
الشرق الأوسط	19-
أمريكا الشمالية	50-
إجمالي قطاع الطيران	252-

المصدر: رفيقة صباغ، جائحة فيروس كورونا المستجد وآثارها على الاقتصاد العالمي مجلة الحقيقة العلوم والإنسانية ، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 19، العدد 04، 2020، ص ص 166-167.

3- أثر جائحة كورونا على أسعار النفط[1]:

تضاعفت أسعار النفط الخام منذ أدنى مستوياتها في أفريل بدعم من الخفض الحاد في إمدادات النفط ولكن الأسعار لا تزال أقل بمقدار الثلث عما كانت عليه قبل تفشي الجائحة ، وارتفعت أسعار المعادن بسرعة استجابة للنشاط الصناعي في الصين الذي جاء بوتيرة أسرع من المتوقع، كما ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية، واستشرافا بالمستقبل المتوقع أن ترتفع أسعار النفط تدريجيا من المستويات الحالية إلى 44 دولار للبرميل في المتوسط عام 2021 بعد أن وصلت إلى حوالي 41 دولار للبرميل عام 2020 وفيما يلي منحنى يبين توقعات استهلاك النفط قبل الجائحة وبعدها حيث قامت الجهات الرئيسية بتعديل توقعات الطلب على النفط بسبب الجائحة وتشير بعض سيناريوهات القطاع إلى أن الطلب ربما يكون قد بلغ ذروته بالفعل عام 2019 ومن المرجح أن يكون للجائحة آثار دائمة على استهلاك النفط من خلال تغيير سلوك المستهلكين والعاملين.

[1] : JOHN BAFFES et PETER NAGLE, les perspectives des marchés de produits de base en 8 graphiques, banque national blogs, 22 octobre 2020.

الشكل رقم (1.III): توقعات استهلاك النفط قبل الجائحة وبعدها

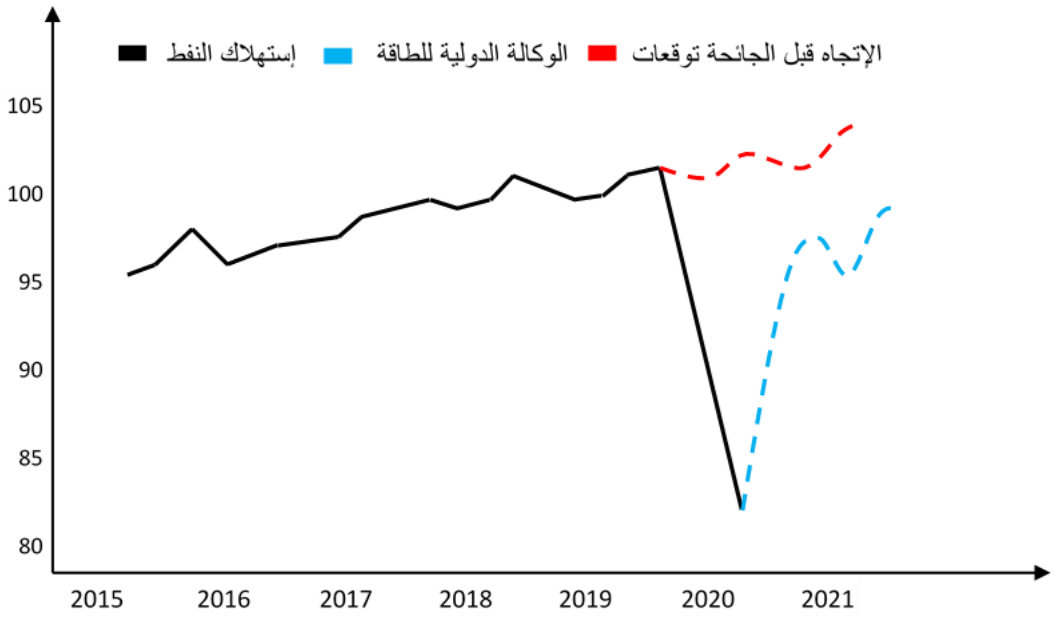

الخط الأزرق المتقطع يظهر توقعات الوكالة الدولية للطاقة في سبتمبر، أيلول لإستهلاك النفط ويظهر الخط المتقطع الأحمر إستمرار معدلات النمو قبل تفشي الجائحة

المصدر: توقعات الوكالة الدولية للطاقة في سبتمبر والبنك الدولي

John Baffes, Peter Nagel, les perspectives des marchés de produits de base en 8 graphiques, banque national blogs, 22 octobre 2020.

وفيما يلي جدول يوضح آثار الجائحة على أسعار النفط وبقية المواد الأولية:

الجدول (21.III) آثار الجائحة على أسعار النفط وباقي المواد الأولية

	التوقعات			الاختلاف عن توقعات عدد جانفي 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2019 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	
أسعار السلع الأولية	2019	2020	2021	2020	2021	2020	2021
النفط	10.2 -	4.20 -	6.3	37.7 -	11.0	35.8 -	10.9
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات العالمية)	0.8	1.1 -	0.6 -	2.8 -	1.2 -	2.8 -	1 -

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير أفريل 2020، ص7.

4- أثر جائحة كورونا على سوق العمل والتشغيل[1]:

تسببت الجائحة ومن خلال تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي في أزمة بطالة عالمية وتسريح العديد من العمال وفي بداية شهر أفريل من سنة 2020 وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإن ما يمثل نسبة 81% من العمالة العالمية تعيش في بلدان مستها الجائحة وطالتها إجراءات وتدابير الوقاية منها الخفض هذه النسبة بحلول فريل 2022 إلى ما يقارب 68% بعد رفع الإغلاق عن أماكن العمل في الصين.

وبغية تقدير التراجع المالي في العمالة نتيجة الجائحة صممت منظمة العمل الدولية نموذجا يتنبأ بانخفاض ساعات العمل بناء على البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل في الوقت الفعلي، وقد خلصت نتائج النموذج إلى ان غدد ساعات العمل التي يعملها العمال في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنحو 4.5% خلال الربع الاول من سنة 2020 لتنخفض بما نسبته 10.5% خلال الربع الثاني كما يوضحه الشكل.

الشكل (2.III): نسبة انخفاض المقدر في ساعات العمل الإجمالية (%)

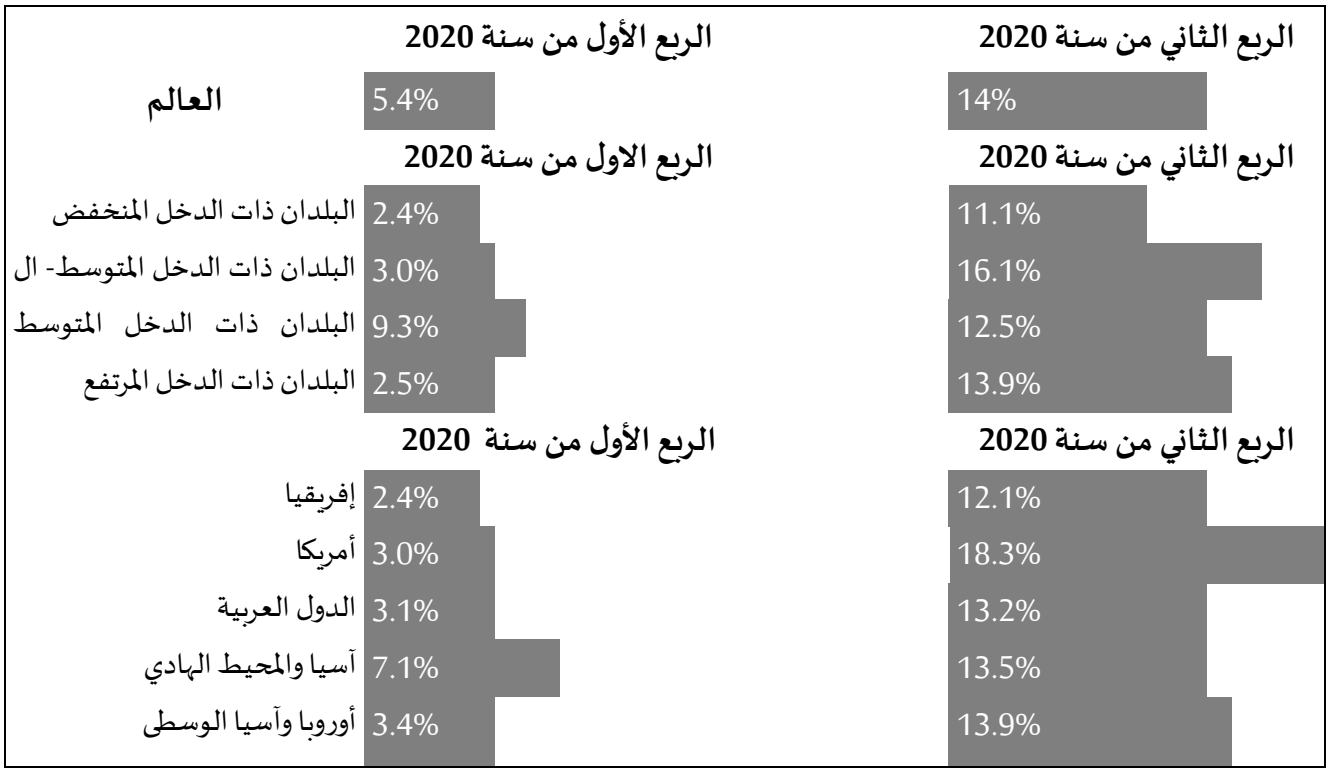

Sources : Angela Me, haishan Fu, How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective, volume II, committee for the coordination of statistical Activities (CCSA), 2020, p18.

5- أثر جائحة كورونا على معدلات الفقر[1]:

[1]: غبولي أحمد، توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لآثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2020 –مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020، ص139.

في أفريل كانت التقديرات قد أشارت إلى أن تفشي فيروس كورونا يتسبب في سقوط ما يتراوح بين 40 و60 مليون شخص في الفقر المودقع، ومنذ ذلك الحين تحول مركز هذه الجائحة من اوروبا وإنجلترا الشمالية إلى جنوب العالم، وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد الوفيات في البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل وطول فترة الإغلاق وارتفاع التكاليف الاقتصادية.

وباستخدام تنبؤات الصادرة حديثا في يوليو/حزيران والواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يمكننا تحديث التقديرات الخاصة بتأثيرات هذه الجائحة على معدلات الفقر عالميا وتوضع تنبؤات النمو الجديدة وفق سيناريوهين، سيناريو أساسي وسيناريو تدهور الأوضاع، مما يتيح لنا استكشاف سيناريوهين مختلفين بكيفية تأثير هذه الجائحة على معدلات الفقر ويفترض السيناريو الأساسي استمرار تفشي هذا الفيروس بالمستويات المتوقعة حاليا وتعافي النشاط في وقت لاحق من هذا العام، فيما يفترض سيناريو تدهور الاوضاع استمرار التفشي لفترة أطول من المتوقع، مما يجبر البلدان على الإبقاء على تدابير الإغلاق أو إعادة تطبيقها، وإذا تحقق السيناريو الثاني فإن الشركات الأكثر تأثرا ستخرج من الأسواق وستقلص الأسر المعيشية المحتاجة استهلاكها بشكل حاد، وستتعرض العديد من البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل لضغوط مالية شديدة، ويتوقع السيناريو الأول انكماش معدل النمو العالمي بنحو 5% في عام 2020 فيما يتوقع السيناريو الثاني وصول هذا الانكماش إلى 8% في العام ذاته.

المطلب الثالث: التجارة الالكترونية كحل في زمن كورونا

لقد أثرت الجائحة على مستوى التجارة العالمية فحسب الدراسات العالمية فإن 52% من الأفراد يتجنبون التسوق المباشر خوفا من الازدحام والاحتكاك المباشر مع الأفراد خاصة في الاماكن المغلقة ، وقد أثرت أيضا على مختلف المنتجات وبدرجات متفاوتة، هذا ما جعل المستهلك يتجه إلى الحصول على حاجياته بالاعتماد على تطبيقات التجارة الالكترونية المختلفة[2]

التجارة الالكترونية هي: "عبارة عن عملية تبادل للمعلومات الخاصة بالعمليات التجارية بين طرفين او أكثر بدون استخدام المستندات الورقية، حيث يتم تبادل البيانات الكترونيا وكذلك اجراء جميع عمليات البيع و الشراء والتسويق الكترونيا من خلال شبكة الانترنت أخرى سمعية او مرئية متضمنا ذلك كل ما يتعلق بهذه لعمليات من دفع أو تحصيل للأموال وهو ما يسمى بالتحويل الالكتروني للأموال وبالتالي

[1]: عواطف خضر حمد الخضر، أثر جائحة كورونا على اسواق العمل، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ط1، فبراير 2021، ص68.

[2]: ANAM,B , and other, (2020), E- commerce trends during COVID-19 pandemic, International journal of future generation communication and networking, Vol 13, N°02, p1450..

يستطيع كل من الأفراد والشركات والهيئات الحكومية إنجاز جميع العمليات التجارية والمالية والمعلوماتية فيما بينهم بصورة الكترونية دون الاعتماد بشكل كبير على العنصر البشري"[1].

لقد أكدت الجائحة ان التجارة الالكترونية يمكن ان تكون أداة وحل مهم للمستهلكين في أوقات الأزمات، وانها الحل الاقتصادي الفعال وقد أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن هذا هو الوقت المناسب للتجارة الالكترونية لإنقاض الاقتصاد العالمي والتدخل بقوة وحيوية وإثبات أهميتها وفعاليتها في مجال التجارة والتسوق عبر الأنترانت، فقد أصبحت أسهم التجارة التقليدية المستقبلية في انخفاض ملحوظ بسبب انتشار الفيروس وسيكون هذا سببا قويا لتحرك تجار الأسواق التقليدية نحو التجارة عبر الانترنت حفاظا على باقي أسهمها ومجالها التجاري ونجاحها في السوق.

ومع ذلك فالجائحة لم تجعل دول تسلط الضوء فقط على أهمية التقنيات الرقمية في هكذا ظروفا ولكنها أثارت العديد من النقاط الأخرى نذكر منها[2]:

1- إعادة النظر في حلول التجارة الالكترونية لتمكين الحركة السريعة والآنية للسلع والخدمات عبر الحدود للمساعدة في الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة بعد الجائحة.
2- أثبتت سعة الشبكة وخدمات النطاق الترددي العالي أنها حاسمة، ليس للتجارة الإلكترونية فقط ولكن للاندماج العالمي ككل.
3- العمل على تنمية التجارة الإلكترونية في البلدان النامية وذلك للحد من الفجوة الرقمية وتعزيز الاقتصاديات الأكثر مرونة في مواجهة الأزمات المحتملة في المستقبل.
4- إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنشط عبر الإنترنت.

[1]: بن عائشة نبيلة، هريب إلهام، التجارة الالكترونية كآلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في زمن كورونا، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهاتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، ألمانيا، برلين، ط1،، فبراير 2021، ص24.

[2]: سهام موسي، تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الالكترونية في العالم، دراسة تحليلية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 9، العدد 4، 2021، ص ص 134-135.

خاتمة الفصل:

يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة من المنظمة العالمية للتجارة باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية لدرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي والتركيبة السلعية لصادراتها مثلما هو الحال مع الدول المغاربية والسعي المستمر للجزائر من أجل الانضمام مع عدم المساس للاقتصاد الوطني من خلال استغلال الفرص المتاحة.

يعد سعي الدول المغاربية لإقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها من التجارب التي لم توفق دولها في تحويل الاتفاقيات المبرمة إلى واقع عملي، حيث يعتبر المغرب العربي الأقل تكتلا واندماجا في العالم مقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى، بالرغم من كل ما تتمتع به المنطقة من مقومات.

لقد كان لاتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي دورا تلعبه في المساعدة على زيادة انفتاح اقتصاديات الدول المغاربية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها انعكست سلبا من خلال زيادة اختلال الميزان التجاري بين الطرفين لتصبح الدول المغاربية مجرد أسواق للسلع الأوروبية مما يشكل تهديد على منتجاتها المحلية.

أحدثت جائحة كورونا أزمة صحية، ينجر عنها أزمة اقتصادية عالميا أثرت بشكل حاد على كل اقتصاديات البلدان من خلال تأثر جميع القطاعات الاقتصادية الكبرى التي خلفت كساد في الكثير من البلدان على المدى القصير واستمرت التداعيات على المدى المتوسط مما أجبر العديد من الدول الى إعادة النظر في سياستها.

الفصل الرابع
دراسة تحليلية مقارنة لعلاقة التحليل التجاري بالإنتاجية و التشغيل حالة الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

مقدمة الفصل:

سعت كل من الدول المغاربية عموما والجزائر وتونس و المغرب خصوصا، إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي و بالتالي الرفع من مستويات الإنتاجية و تعزيز خلق فرص عمل.

إن تحليل و مقارنة الأثر الذي يحدثه تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل في الدول المغاربية محل الدراسة، يستوجب الوقوف عند دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد في معرفة مدى نجاعة الاقتصاد كالناتج المحلي الإجمالي، الدخل الوطني، مؤشرات التنافسية، مساهمة العمالة في التشغيل و القيمة المضافة لمختلف القطاعات وجملة من المؤشرات الأخرى التي تدعم دراستنا ، وتحليل لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مستويات التحرير التجاري، إنتاجية العامل ومستويات التشغيل، التي تساعد في توضيح أثر التحرير للدول العينة ومقارنة نتائجها.

لتسهيل الدراسة ارتأينا إلى تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحليل تطور وضعية التجارة الخارجية، الانتاجية والتشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

المبحث الثالث: تحليل ومقارنة نتائج الدراسة

المبحث الأول: تحليل تطوروضعية التجارة الخارجية، الانتاجية والتشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض لتطورات كل من التجارة الخارجية للدول العينة خلال الفترة 2010-2021 من خلال تحليل صادراتها و وارداتها و موازين مدفوعاتها إضافة الى هيكل تجارتها و أهم شركائها ،تم عرض ما يتعلق بالتشغيل من خلال نسب المساهمة في القطاعات الاقتصادية و حجم البطالة ، تم عرض القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية كنسبة مساهمة في الناتج المحلي لاجمالي.

المطلب الأول: نظرة عامة حول أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

سنقوم بتحليل الوضعية الاقتصادية للدول العينة من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على تقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه.

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أداة شاملة لقياس الإنتاج والأداء الاقتصادي، إذ يشمل القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة خلال فترة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم الذي يسهل المقارنة من سنة لأخرى، كما أن نسبة مساهمة الشخص العامل منه تساعد في مقارنة مدى إنتاجية البلدان المختلفة.

الجدول (1.IV): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل منه في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد العامل منه
2010	140977153155,65	40467,74202
2011	145065490596,41	42485,78306
2012	149997717277,11	41765,527
2013	154197653360,87	40591,06838
2014	160057164188,85	43805,19959
2015	165979279263,17	44695,00349
2016	171290616199,71	44808,17039
2017	173517394210,16	44872,30015
2018	175599602941,54	44866,59446
2019	177355598970,50	44700,37421
2020	168310463422,67	44843,93638
2021	174201329643,30	45375,72539

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

تشير معطيات الجدول رقم (1.IV) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر عرف ارتفاعا متواصلا انطلاقا من مستوى 140 مليار دولار سنة 210، ليبلغ مستوى 177 مليار دولار سنة 2019 لينخفض إلى مستوى 168 مليار دولار لسنة 2020 ويستقر عند مستوى 174 مليار دولار سنة 2021، يرافقه فترات تذبذب لقيم نصيب الفرد العامل منه خلال الفترة (2010 – 2021) لتصل إلى مستوى 43805 دولار سنة 2014 ثم تستقر سنة 2020 عند حدود 44000 دولار أمريكي لتبلغ سنة 2021 ما قيمته 45375 دولار أمريكي ويرجع انخفاض قيم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019 إلى أزمة كورونا التي مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري.

ويمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتغير مع التغيرات الحاصلة في أسعار النفط و هذا راجع لسيطرة قطاع المحروقات و اعتماد الدخل عليه.

كما تشير معطيات الجدول رقم (2.IV) الموضح أدناه إلى انخفاض الناتج المحلي لتونس لسنة 2011 عنه سنة2010 بما قيمته في حدود 41 مليار دولار ثم ارتفاعه لغاية سنة 2019 ليصل لحدود 49 مليار دولار ليتراجع سنة 2020 إلى حدود 45 مليار دولار أمريكي ليصل سنة 2021 إلى حدود 46 مليار دولار.

الجدول (2.IV): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل منه لتونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد العامل منه
2010	42062351223	33725,14682
2011	41201488885	34442,93123
2012	42938822638	34696,98106
2013	43982206385	34761,30795
2014	45341400838	35298,84721
2015	45780077488	35532,88542
2016	46291905708	35742,46528
2017	47330855819	36305,9802
2018	48556898517	37070,69057
2019	49286916456	37163,5098
2020	45037824611	34906,40919
2021	46984709045	36273,66043

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

رافقه ارتفاع وثبات في نصيب الفرد العامل خلال الفترة (2010 – 2019) ، ليصل إلى حدود 37000 دولار أمريكي، لينخفض سنة 2020 إلى حدود 34000 دولار ويستقر عند مستوى 36000 دولار لسنة 2021، ويرجع الانخفاض الحاصل إلى ما خلفته جائحة كورونا.

أما فيما يخص المغرب فتشير نتائج الجدول (3.IV) الموضح أسفله في الارتفاع المتواصل للناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من مستوى 78 مليار دولار ليصل إلى مستوى 123 مليار دولار سنة 2019، ليتراجع إلى مستوى 114 مليار دولار سنة 2020 ويعاود الارتفاع إلى مستوى 123 مليار دولار سنة 2021، مع بداية التعافي

الاقتصادي من أزمة كورونا، وفي المقابل عرف نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي المغربي ارتفاع من (2010 إلى 2017)، بما قيمته 25403 دولار أمريكي ليستقر في حدود 27000 دولار خلال الفترة (2018 – 2020) ويبلغ مستوى 29002 دولار سنة 2021.

الجدول (IV .3): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل منه في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد العامل منه
2010	78431251602,73	18458,93438
2011	82545517648,29	19240,67569
2012	85030105753,21	19815,91773
2013	88886581746,86	20480,99448
2014	105817056786,06	24262,15417
2015	110414366621,26	25191,9894
2016	110989830300,18	25403,95987
2017	116603582880,98	26898,54162
2018	120178230514,27	27387,26811
2019	123652552826,24	27832,95759
2020	114765545450,07	27495,44799
2021	123866072116,04	29002,19844

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

2- تطور إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

إجمالي الدخل الوطني مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في دولة ما وأثرها الاجتماعي، حيث يشمل جميع الخدمات والمنتجات المنتجة داخل الدولة لسنة معيّنة إضافة إلى صافي إيرادات الدولة من دول أخرى، ويتأثر نصيب الفرد من الدخل الوطني بالنمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف، ونمو السكان.

الجدول (IV .4): إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	إجمالي الدخل الوطني بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي	نصيب الفرد منه
2010	139954358078,87	3903,196547
2011	142967916604,04	3912,262268
2012	147401572592,39	3955,967402
2013	150529877283,19	3961,247304
2014	155906550817,81	4022,339398
2015	161667252615,42	4088,375263
2016	169141383046,39	4192,964713
2017	170500352015,12	4144,741564
2018	170846913216,15	4074,865473
2019	172699637086,19	4043,979602
2020	164716687608,03	3790,802581
2021	169907711148,40	3845,982851

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

من خلال الشكل (4.IV) عرف إجمالي الدخل الوطني ارتفاع خلال الفترة (2010 – 2019) ليكون في حدود 172 مليار دولار في الفترة التي شهدت فيها الجزائر انتعاش اقتصادي وبالرغم من أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 ليتراجع في سنة 2020 جراء أزمة كورونا ليكون في حدود 164 مليار دولار أمريكي ويصل سنة 2021 إلى حدود 169 مليار دولار، كما عرف نصيب الفرد منه ارتفاع خلال نفس الفترة المذكورة سابقا ليصل سنة 2019 إلى حدود 4043 دولار لينخفض سنة 2020 إلى حدود 3790 دولار ويستقر سنة 2021 عند 3845 دولار بعد عمليات الفتح التدريجي.

أما فيما يخص تونس فقد عرف إجمالي دخلها الوطني هو الآخر ارتفاع خلال الفترة (2010 – 2019) ليصل إلى حدود 119 مليار ليتراجع إلى حدود 115 مليار دولار سنة 2020 ويعاود الارتفاع إلى حدود 126 مليار دولار سنة 2021، في المقابل انخفض نصيب الفرد منه لسنة 2011 عنه لسنة 2010 ليكون في حدود 3569 دولار

ليرتفع حتى يصل حدود 3983 دولار خلال سنة 2019، ويتراجع سنة 2020 إلى حدود 3578 دولار ويستقر سنة 2021 في حدود 3704 كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (IV .5): إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	إجمالي الدخل الوطني بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	نصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي
2010	63180742600,00	3685,806148
2011	64705931500,00	3569,670041
2012	70920717600,00	3691,131845
2013	75747728800,00	3727,726719
2014	82452947500,00	3832,41617
2015	87487200000,00	3858,865828
2016	93232200000,00	3875,587082
2017	99610300000,00	3911,149867
2018	110242700000,00	3970,579908
2019	119764100000,00	3983,340668
2020	115705300000,00	3578,062904
2021	126164410100,00	3704,981785

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

أما فيما يخص المغرب شهد إجمالي الدخل الوطني هو الآخر ارتفاع خلال الفترة (2010 – 2019) ليصل إلى حدود 121 مليار دولار أمريكي ليتراجع سنة 2020 إلى حدود 113 مليار دولار ويستقر في حدود 122 مليار دولار سنة 2021، ويقابله ارتفاع في نصيب الفرد منه خلال نفس الفترة السابقة ليصل سنة 2019 إلى حدود 3304 دولار أمريكي لينخفض سنة 2020 إلى حدود 3052 دولار ويستقر في حدود 3251 دولار لسنة 2021 كما يوضحه الجدول (IV .6).

الجدول (6.IV): إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	إجمالي الدخل الوطني بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي	نصيب الفرد منه
2010	77378395283,85	2353,489258
2011	81201892224,05	2436,082031
2012	83380703764,75	2467,022217
2013	87734214185,75	2560,365723
2014	103739160785,21	2987,310059
2015	108703542496,65	3090,602539
2016	109441483400,38	3073,101074
2017	114809477655,09	3184,996338
2018	118375442641,04	3246,76416
2019	121783735625,08	3304,914551
2020	113671468932,66	3052,007568
2021	122410234997,30	3251,94458

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

3- مؤشر التنافسية العالمية:

يعتبر من أهم المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إذ يهدف عرضه الوقوف على أداء الدول العينة (الجزائر، تونس، المغرب)، لما له من أهمية من قبل المؤسسات الدولية والشركات الاستثمارية العالمية والذي يسمح فيما بعد بمقارنة الدول مع بعضها، ترتيب الدول العينة الموضح في الجدول أدناه من بين 16 دولة عربية مشاركة في التصنيف، ومن بين (131 – 148) دولة في العالم ويشمل التصنيف العوامل المحددة للقدرة التنافسية والتي تشمل 3 مجموعات تضم الدول التي تقوم فيها التنمية على عناصر الإنتاج والكفاءة والابتكار والتطوير.

الجدول (7.IV): ترتيب الجزائر، تونس والمغرب في تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2020)

الدول / الفترة الزمنية	الجزائر	تونس	المغرب
2011/2010	86	32	75
2012/2011	87	40	73
2013/2012	110	/	70
2014/2013	100	83	77
2015/2014	79	87	72
2016/2015	87	92	72
2017/2016	87	95	70
2018/2017	86	95	71
2019/2018	92	87	75
2020/2019	86	87	75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية 2020 من موقع إلكتروني. تقرير التنافسية العالمية 2020|دول عربية في ميزان التنافسية في زمن الكورونا .. وما بعد الكورونا - عالم عربي(alamarabi.com) تم التصفح بتاريخ 2021/07/16.

احتلت الجزائر المرتبة 86 عالميا لسنة 2020 وأقل ترتيب لها سنة 2013 في الرتبة 110، بالرغم من امتلاكها لأفضل مؤشر خاص بحجم السوق إلا أنه لا زالت هناك تحديات خاصة بتحسين بيئة الابتكار وعوامل تطوير استخدام التكنولوجيا، وتطوير بيئة الأعمال، وكفاءة سوق العمل، حيث تعتبر تقنيات المعلومات والاتصال من بين أحد أهم العوامل المؤثرة على أسواق العمل.

أما تونس فتميزت بتدهور ملحوظ في ترتيبها في السنوات الأخيرة من الرتبة 32 لسنة 2011 للرتبة 87 سنة 2020 وسجلت أقل ترتيب لها سنة 2017 في الرتبة 95، نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي أثر على جميع عوامل التنافسية، كتراجع معززات الكفاءة، ومجال تطوير بيئة الأعمال و كفاءة سوق العمل بالرغم من وجود مؤشر الصحة الذي احتلت فيه مراتب متقدمة.

بينما احتلت المغرب المركز 75 عالميا لسنة 2020 وأقل ترتيب لها سنة 2014 بالرتبة 77، بالرغم لاحتلالها لمراتب متقدمة لمؤشر الاستقرار الماكرو اقتصادي إلا أنه لا زالت هناك تحديات خاصة بتحسين جودة التعليم العالي والتدريب وبيئة

الابتكار ، وعوامل تطوير استخدام التكنولوجيا، وكفاءة سو ق العمل والتي تعيق مجهودات النمو، والانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

المطلب الثاني: وضعية التشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

يعتبر التشغيل من بين التحديات الكبرى التي يواجهها كل من الاقتصاد الجزائري ،التونسي والمغربي، حيث عرفت أسواق العمل اختلالات كبيرة أدت إلى تقليص فرص العمل المتاحة وفتح المجال أمام البطالة التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات العمرية، بالرغم من مجمل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها هاته الدول للحد من هذه الظاهرة وتوفير مناصب شغل وفيما يلي اسقاط الضوء على وضعية التشغيل للدول العينة وكل ما يتعلق بها.

1- تطور معدل نمو السكان للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021):

سجل عدد سكان الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاع ليصل إلى 44177965 مليون نسمة لسنة 2021، بمعدل نمو في حدود 1,65%، إذ حافظ معدل نمو السكان خلال فترة الدراسة على معدل أقل من 2% سنويا راجع عن ظهور الأسر الأقل حجما، وتحسن مستويات التعليم للمرأة الجزائرية كما بلغت نسبة الذكور حوالي 50% من تعداد السكان الإجمالي يقابلها 49% من تعداد الإناث لسنة 2021 كما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل (IV. 1): تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) مليون نسمة

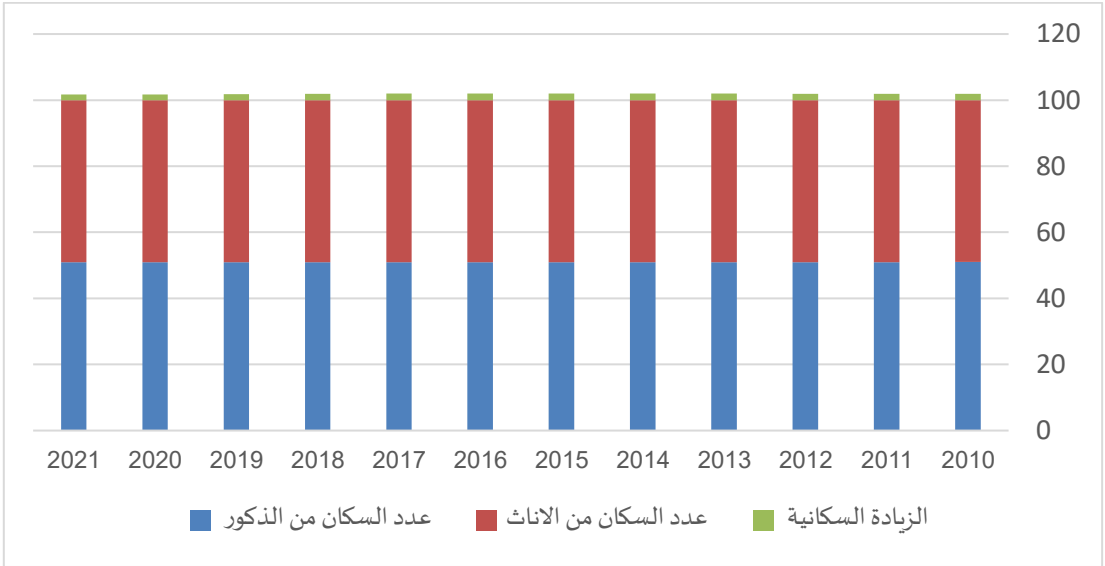

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما قدر عدد سكان تونس لسنة 2021، 12262946 مليون نسمة موزعة بنسبة 49% من ذكور وفي حدود 50% من الإناث لنفس السنة وبمعدل نمو قدر بـ 0,83% والذي يعتبر من أقل المعدلات، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV .2): تطور معدل نمو السكان في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) مليون نسمة

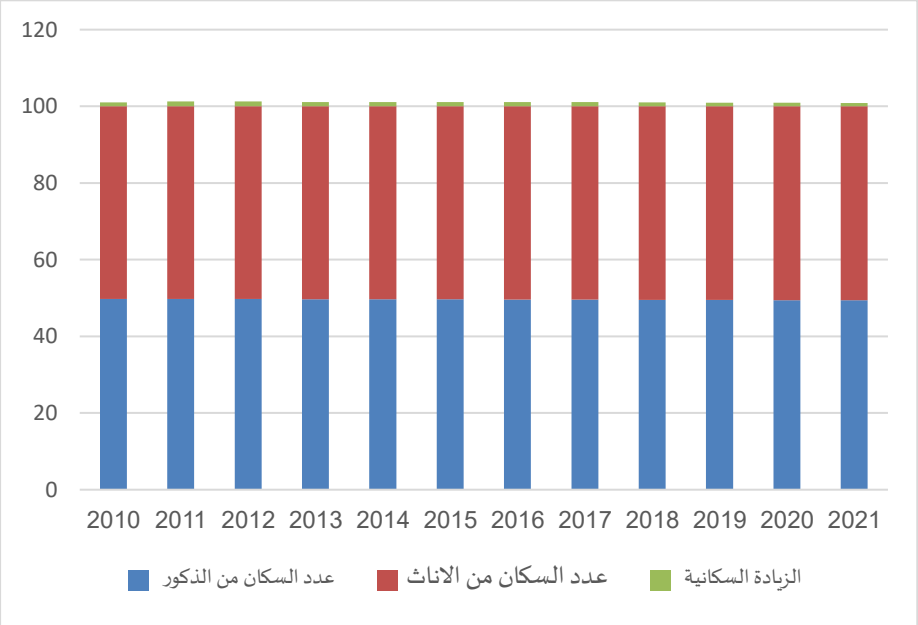

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

أما بالنسبة للمغرب فبلغ عدد سكانها لسنة 2021، 37076584 مليون نسمة بمعدل زيادة قدر بـ 1,05 لنفس السنة، حيث شكلت نسبة الذكور حوالي 50% من تعداد السكان مقابل حوالي 49% إناث، كما هو موضح في الشكل أدناه، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى معدلات نمو ثابتة، حركة الهجرة واللجوء إلى المغرب.

الشكل (IV. 3): تطور معدل نمو السكان في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) مليون نسمة

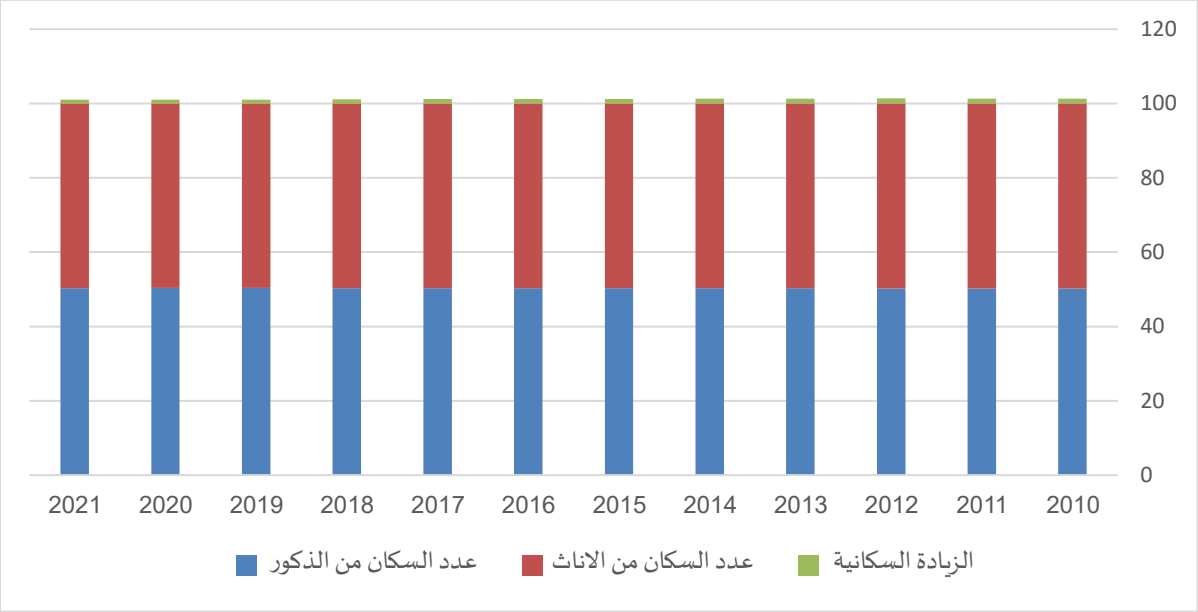

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2- نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل حسب الجنس للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021):

أثرت جائحة كورونا التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية على نتائج نسب التشغيل خاصة لسنة 2020 التي مست الدول العينة.

حيث بلغ إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان في الجزائر لسنة 2021 حدود 35% حيث عرف تذبذب خلال الفترة (2010 – 2014) لتستقر عند حدود 37% خلال الفترة (2015 – 2019) لتتراجع إلى حدود 34% خلال سنة 2020، كما بلغت نسبة تشغيل الذكور تقريبا 57% مقابل 12% للإناث والتي تعتبر نسبة ضئيلة بالرغم من مستويات التعليم التي وصلت إليها المرأة في السنوات الأخيرة واعتبارات أخرى كما هو موضح في الشكل(IV. 4).

الشكل (IV .4): نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

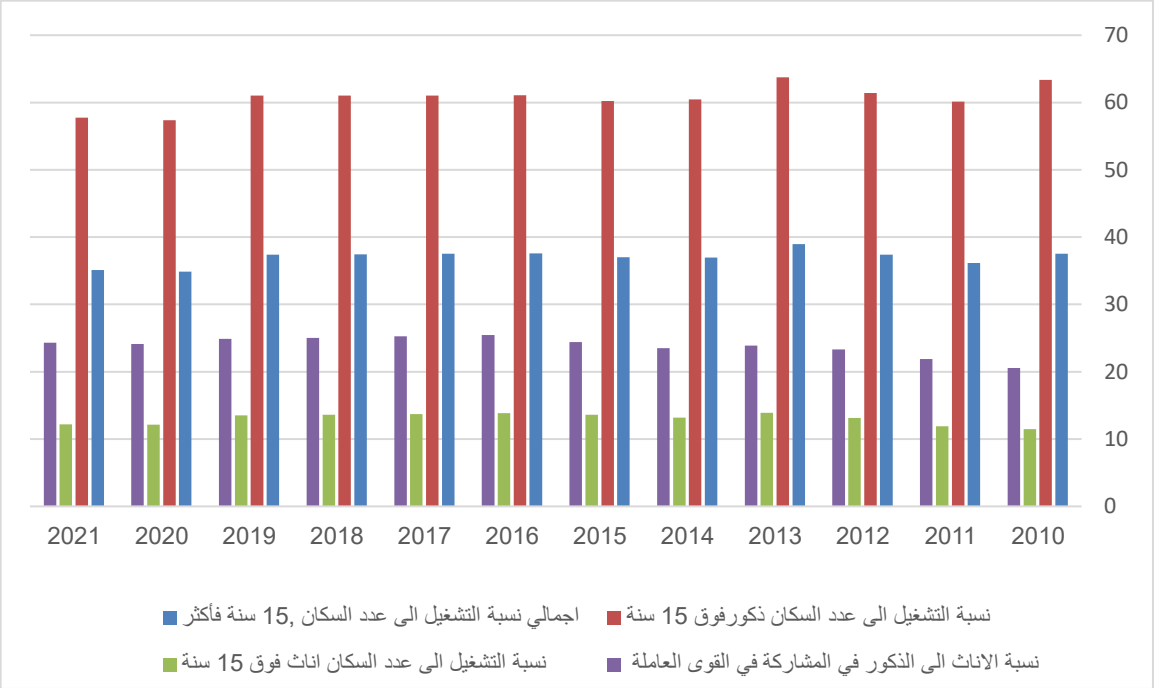

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما بلغت نسبة التشغيل إلى عدد السكان في تونس ما نسبته 38% خلال سنة 2021 تقابلها في حدود 57% كنسبة لتشغيل الذكور، إذ شهدت النسبة انخفاضا طول فترة الدراسة، أما فيما يخص الإناث، كانت النسبة في حدود 19% خلال سنة 2021 والتي تعتبر هي الأخرى نسبة قليلة مقارنة بالذكور وتبقى أعلى من نظيرتها في الجزائر كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV .5): نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل في تونس حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

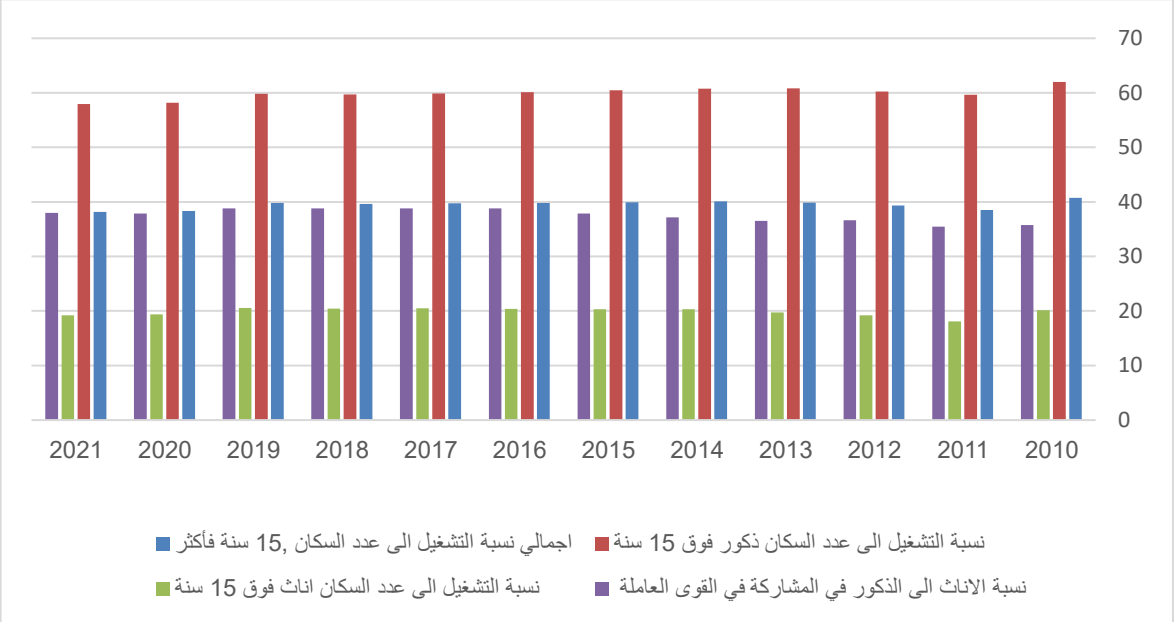

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.
https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما بلغ إجمالي التشغيل في المغرب حدود 38% خلال سنة 2021، إذ بلغت نسبة تشغيل الذكور حدود 58% مقابل 19% بالنسبة للإناث، حيث سجل انخفاض في نسبة تشغيل الذكور خلال فترة الدراسة ويظهر وجود تهميش بالنسبة لفئة الإناث التي تفرض نفسها بشكل أكبر في المدن ولكن تبقى نسبة مرتفعة مقارنة مع الجزائر.

الشكل (IV .6): نسبة مساهمة القوى العاملة في التشغيل في المغرب حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

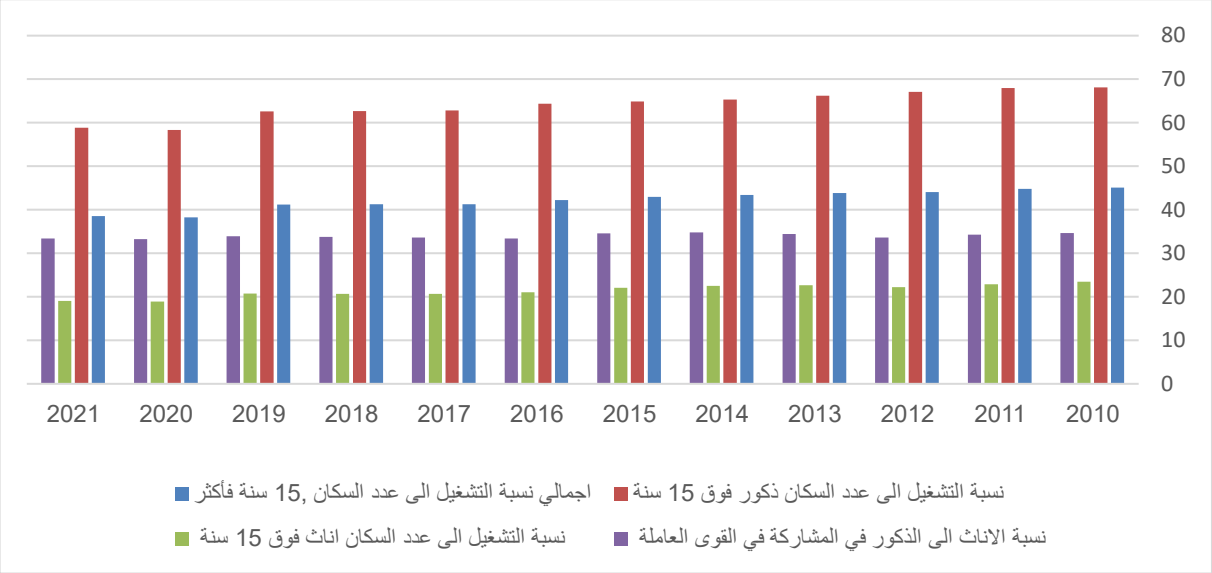

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.
https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

وترجع المستويات المنخفضة لمشاركة الاناث في القوى العاملة في البلدان العينة إلى افتقار الديناميكية الاقتصادية و الأعراف الاجتماعية، فتفضل النساء بشكل عام العمل في القطاع العام لطبيعته الرسمية و الأمن الذي يوفره ، إذ أن القطاع الخاص لا يوفر نفس نوعية الوظائف.

3- تطور معدلات البطالة:

تعتبر البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات ومن اهم المتغيرات الخاصة بسوق العمل، والتي تتأثر بعدة أسباب والذي يبرر مستوى الاختلال بين العرض وطلب الشغل.

حيث شهد الاقتصاد الجزائري حسب ما هو موضح في الشكل (IV. 7)، ارتفاع في مستويات البطالة طول فترة الدراسة حيث انتقلت من 9,96% سنة 2010 إلى 12,70% سنة 2021، كما أن نسبة بطالة الذكور تميزت بعدم الاستقرار وارتفعت من 8,10% سنة 2010 لتصل إلى 10,43% سنة 2021، يقابلها عدم استقرار في نسبة بطالة الإناث أيضا والتي انتقلت من 19,08% سنة 2010 إلى

22,13% سنة 2021، إذ تعتبر نسب مرتفعة مقارنة ببطالة الذكور، ويرجع إلى أزمة النفط لسنة 2014 تليها أزمة كورونا التي تظهر نتائجها سنة 2020، إضافة إلى السياسات المتبعة التي لم تساعد في الحد من البطالة.

الشكل (IV. 7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

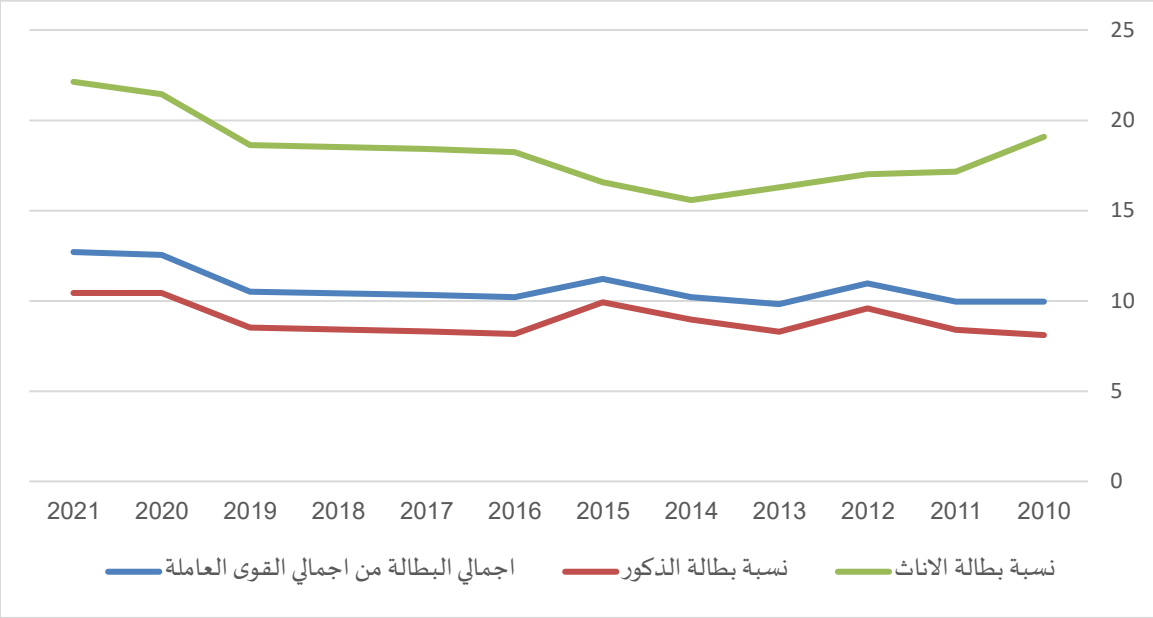

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

شهدت تونس ارتفاع مستمر في مستويات البطالة خلال فترة الدراسة، إذ سجلت أعلى نسبة لها سنة 2011 بمعدل 18,32% والتي تعتبر نسبة مرتفعة أثارها عدم الاستقرار السياسي بداية من 2010 وطول فترة الدراسة تقابلها نسبة 15,02% بالنسبة للذكور و27,34% بالنسبة للإناث، لنفس السنة وبالرغم من انخفاض النسب لعام 2021 إلى 13,70% بالنسبة للذكور و24,71% بالنسبة للإناث وبإجمالي 16,82% تبقى النسب مرتفعة، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV .8): تطور معدلات البطالة في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

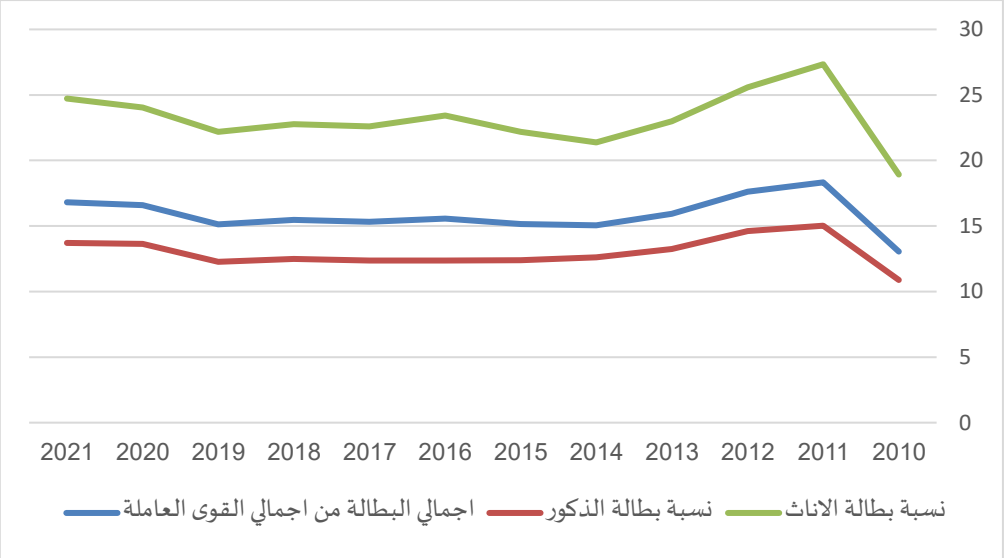

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما عرفت المغرب استقرار نسبي في نسب البطالة خلال الفترة (2010 – 2019) التي لم تتجاوز فيها نسبة 10% لترتفع سنة 2020 لتصل إلى 11,46% كإجمالي قابله ارتفاع في بطالة الذكور بنسبة 10,18% و13,19% بالنسبة للإناث لنفس السنة الناتجة عن تداعيات كورونا وتعتبر النسب مرتفعة تأثرت بأزمة الجفاف القروي وبعدة أسباب أخرى.

الشكل (IV .9): تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

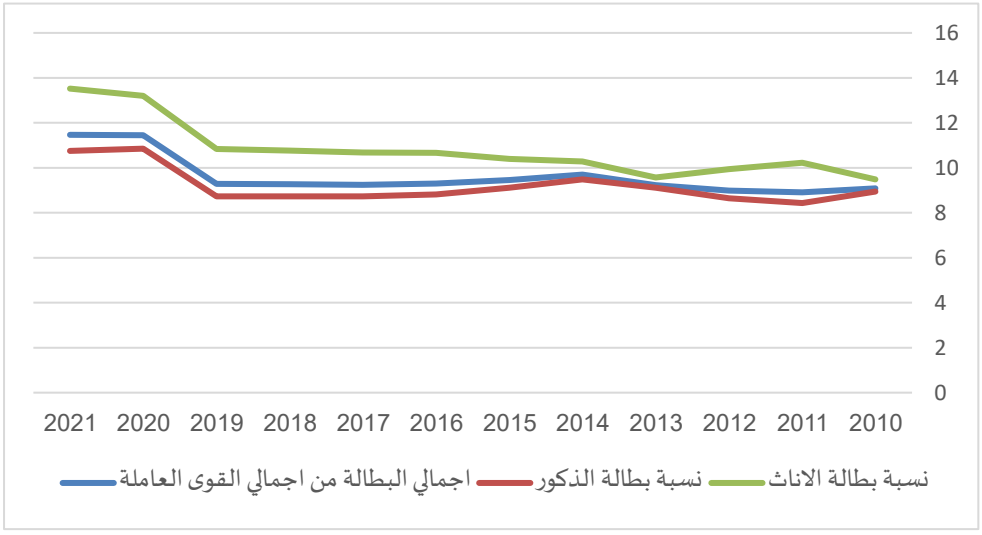

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

تواجه الدول العينة تحديات في جانب الطلب و العرض في سوق العمل و من بين أحد أهم أسباب البطالة ، التطابق الكبير في المهارات بين الشباب خاصة المتعلمين مع زيادة في عدد الخريجين المنظمين الى سوق العمل.

4- حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

من خلال تحليل التوزيع القطاعي للعمالة في كل من الجزائر وتونس والمغرب يتضح أن قطاع الخدمات بالجزائر يحوي عدد أكبر من المشتغلين في حدود 60% لسنة 2019 يقابله ما نسبته 30% بالنسبة لقطاع الصناعة الذي يعرف استقرار خلال الفترة (2010 – 2019)، بينما عرف قطاع الزراعة تراجع في اليد العاملة التي بلغت مساهمتها حدود 11% لسنة 2020 لتصل إلى 9% سنة 2019، وتبقى مساهمة العمالة ضعيفة في قطاع الزراعة.

ملاحظة: عدم توفر احصائيات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية لسنتي 2020-2021.

الشكل (IV .10): حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

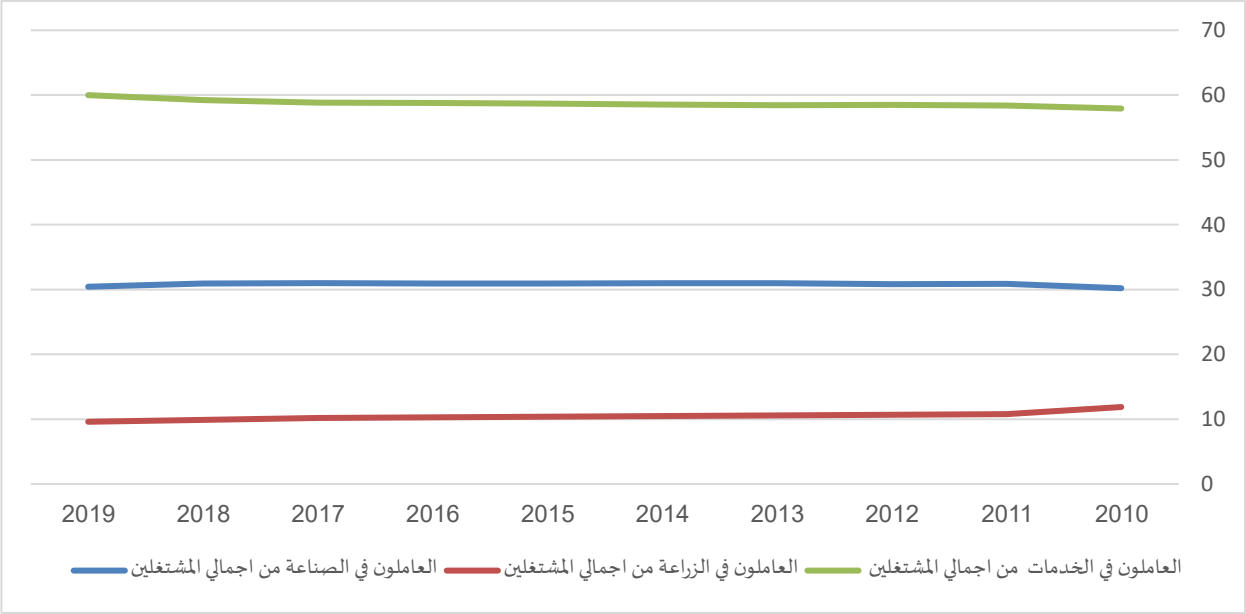

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

أما تونس فتصدر قطاع الخدمات من حيث نسبة التشغيل التي بلغت حدود 52% لسنة 2019 يليه قطاع الصناعة بما نسبته 33%، ثم قطاع الزراعة بنسبة قدرت في حدود 14% لسنة 2019 مقارنة بسنة 2010 التي كانت في حدود 18%، كما هو موضح في الشكل (IV .11).

الشكل (IV .11): حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية لتونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

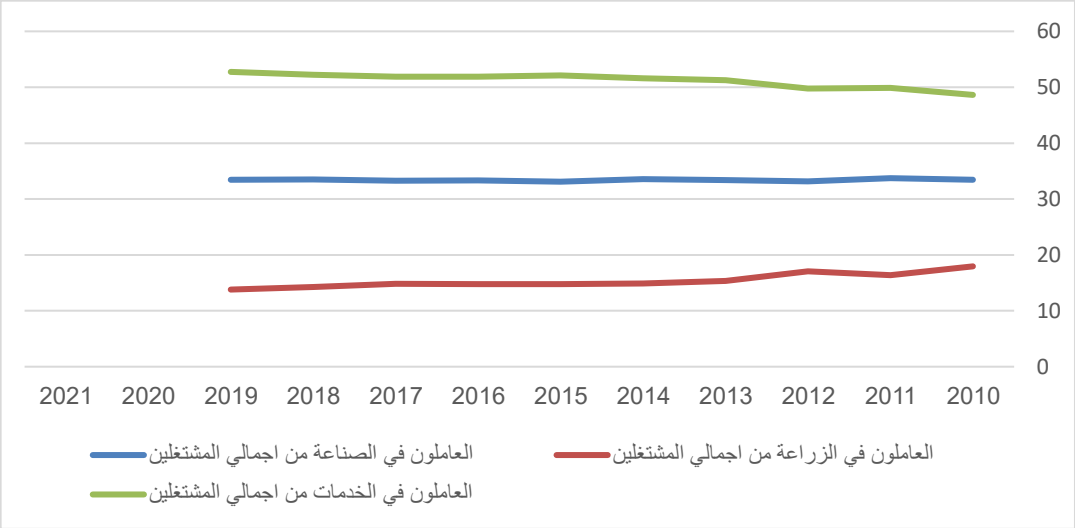

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

أما فيما يخص المغرب فبلغ قطاع الخدمات من حيث نسبة التشغيل حدود 43% لسنة 2019 يليه قطاع الزراعة بنسبة في حدود 33% لنفس السنة مع انخفاض مقارنة مع سنة 2010 الذي سجل نسبة في حدود 38%، ثم قطاع الصناعة بمساهمة قدرت بـ 23% ، كما هو موضح في الشكل (IV .12).

الشكل (IV.12): حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية.

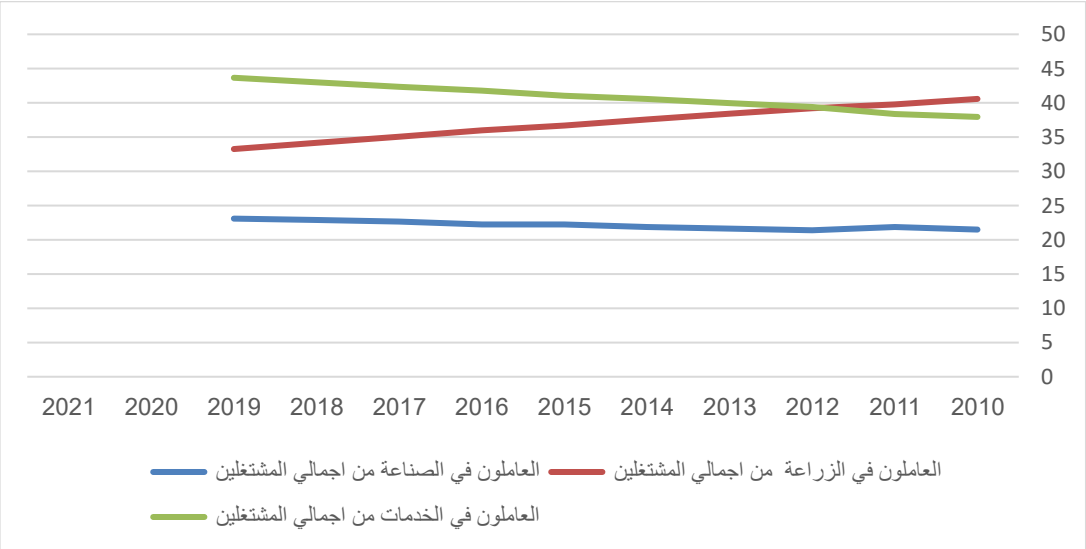

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كان نمو التشغيل في كل البلدان العينة في الخدمات أعلى منه في الصناعة الذي يدل على تراجع التصنيع بالرغم من بقاء حصته مستقرة نسبيا, أما الزراعة فتلعب دور صغير من حيث التشغيل.

5- تعداد السكان، التشغيل والبطالة

عرف العمل الجزائري عدة تغييرات سنة 2010 صاحبها تذبذب في قيم المتغيرات بنسب متفاوتة مقارنة بتعداد السكان، إذ شهدت سنة 2015 زيادة في نسب البطالة وصلت إلى 11,27% نظرا للأزمة المتعلقة بالنفط لسنة 2014 والتي أثرت على مستوياتها بالرغم من الثبات النسبي في عدد السكان، كما شهدت سنة 2014 انخفاض في نسبة الناشطين الاقتصاديين إلى 36,54% مقارنة بـ 38,95% لسنة 2013، كما انخفضت نسب التشغيل لتصل إلى 34,86% لسنة 2020 يقابلها ارتفاع في نسب البطالة وصلت إلى 12,55% في ظل الثبات النسبي لعدد السكان كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV .13): تعداد السكان، التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

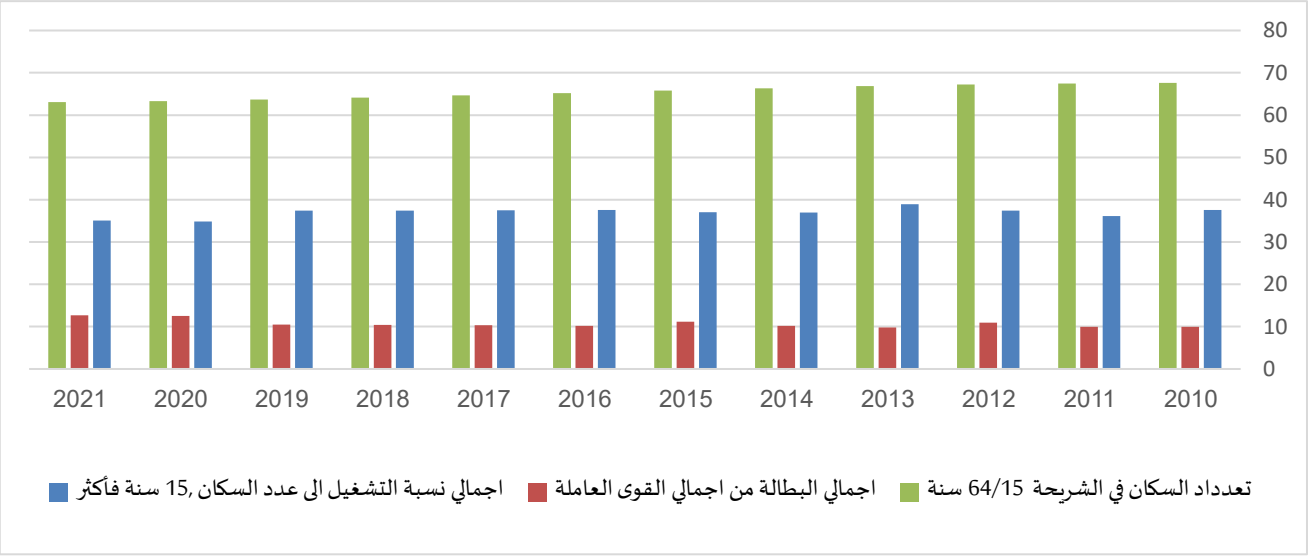

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

وفي ظل الاستقرار النسبي لعدد السكان بتونس شهدت فترة الدراسة معدلات بطالة مرتفعة استقرت عند 16,82% سنة 2021 وانخفاض في مستويات التشغيل إلى 38,17% لسنة 2021 بعدما سجلت 40,77% لسنة 2010 كنسبة تشغيل موضحة في الجدول أدناه.

الشكل (IV .14): تعداد السكان، التشغيل و البطالة في تونس خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

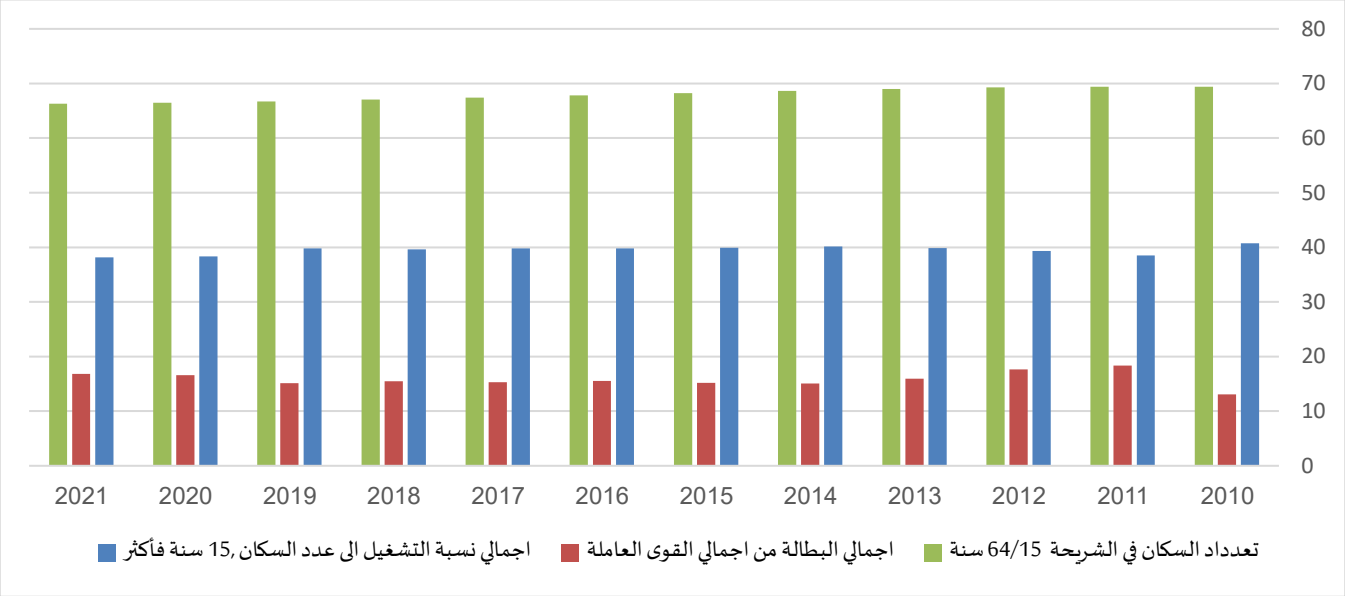

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

أما فيما يخص المغرب ومع ثبات تعداد السكان للشريحة العمرية 15 – 64 سنة شهدت فترة الدراسة انخفاض إجمالي نسبة التشغيل بعدما كانت تشكل نسبة 45,09% لسنة 2010 يقابله معدل بطالة نسبته 9,09%، إذ انخفضت نسبة التشغيل لتصل إلى 38,56% لسنة 2021، يقابلها ارتفاع في نسب البطالة الإجمالية لتصل إلى 11,46% لنفس السنة.

الشكل (IV .15): تعداد السكان، التشغيل، البطالة بالمغرب خلال الفترة (2010 – 2021) بالنسبة المئوية

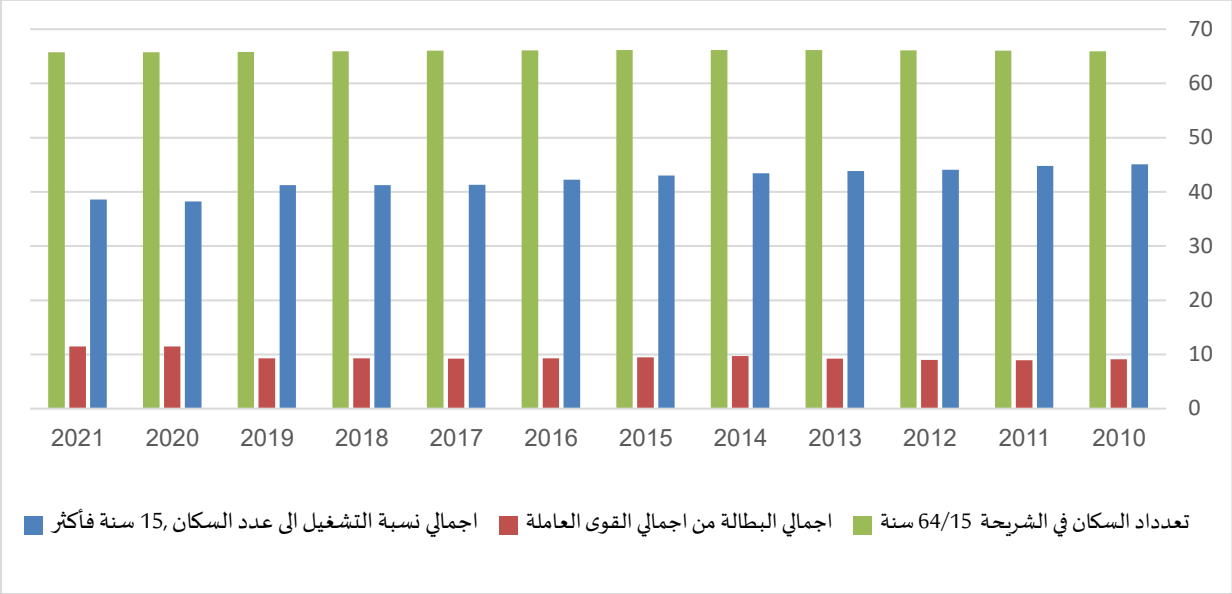

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة عجز في ميزانها التجاري لسنة 2015 مقدر بـ202444287500,00 دينار جزائري كما هو موضح في الشكل (IV .16)، الناتج عن انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات متأثرة بانخفاض أسعار النفط، كما شهدت سنة 2021 ارتفاع في قيمة الصادرات مقارنة بسنة 2020 وبفائض في الميزان التجاري قدر بـ 1347685160300,00 دينار جزائري لسنة 2021، نظرا لارتفاع أسعار النفط بعد التعافي التدريجي من الجائحة.

بصفة عامة عرفت الصادرات الجزائرية تذبذب خلال فترة الدراسة فكبلد مصدر للنفط يجعله عرضة لتقلبات الأسعار، ما يؤكد على أهمية الاستثمار في التنويع الاقتصادي الذي يعزز من القدرات التنافسية للبلد ويساعد على خلق فرص عمل,

الشكل (IV. 16): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010 – 2021)

بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

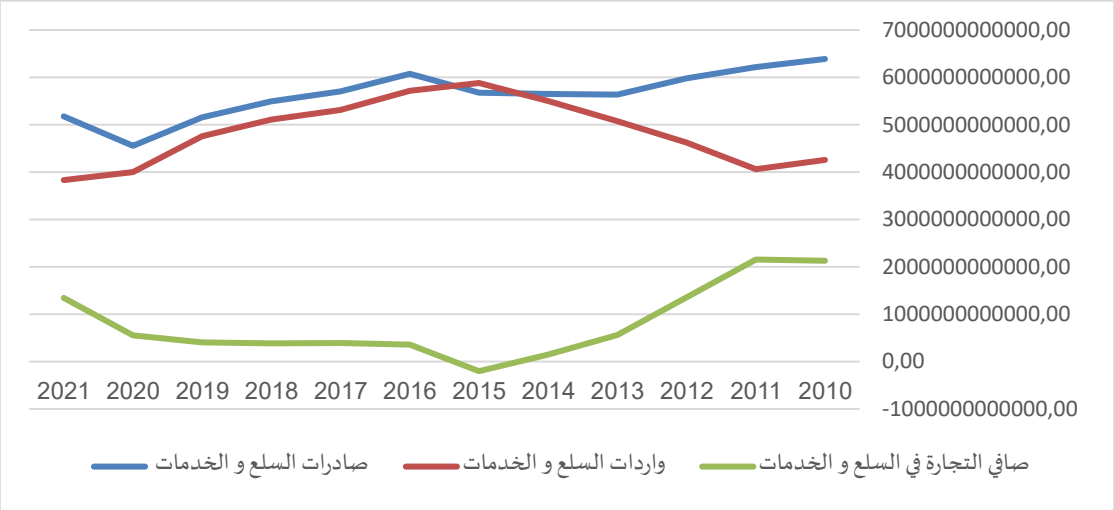

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

كما ارتفع مؤشر حجم الواردات خلال الفترة (2010 – 2015) ليصل إلى حدود 493 مليون دولار لسنة 2015 ويتراجع خلال الفترة (2016 – 2021) ليصل إلى حوالي 313 مليون دولار لسنة 2020، يقابله تذبذب في مؤشر حجم الصادرات خلال طول فترة الدراسة ليستقر عند حوالي 60 مليون دولار خلال نفس السنة، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV. 17): مؤشر حجم الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة (2010 – 2021)

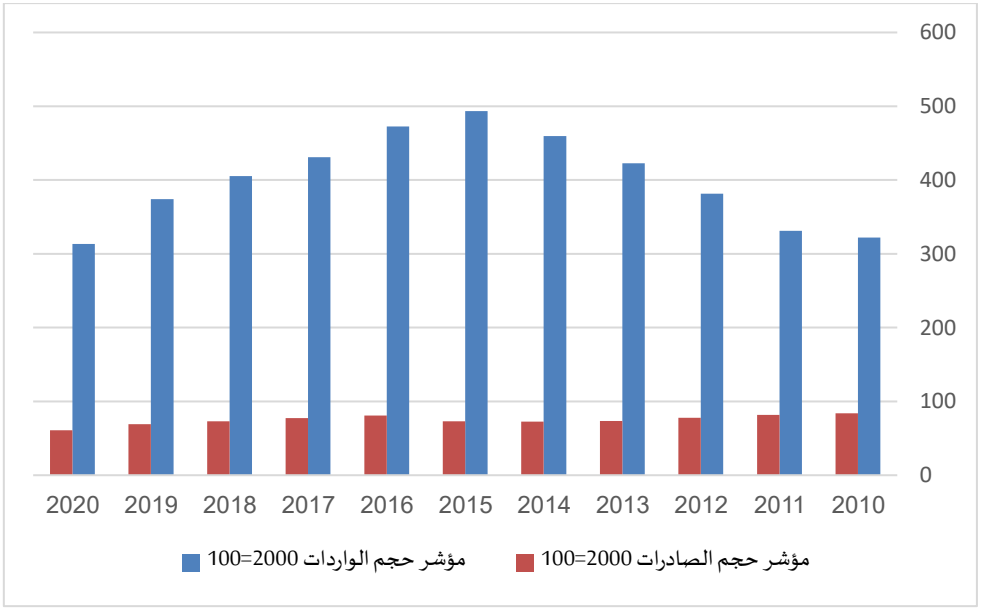

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

أما تونس فقد عرف ميزانها التجاري عجز خلال طول فترة الدراسة بسبب انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات حيث سجل ما قيمته 7879000000 – دينار تونسي سنة 2021 كما هو موضح في الشكل أدناه، اذ أثر عدم الاستقرار السياسي على الجانب التجاري و عدم القدرة على إيجاد حلول تحد من العجز التجاري خلال طول فترة الدراسة، كما أن العجز راجع الى ضعف الإنتاج مما يجعل العرض التصديري ضعيف.

الشكل (IV .18): تطور الميزان التجاري التونسي خلال الفترة (2010 – 2021)

بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

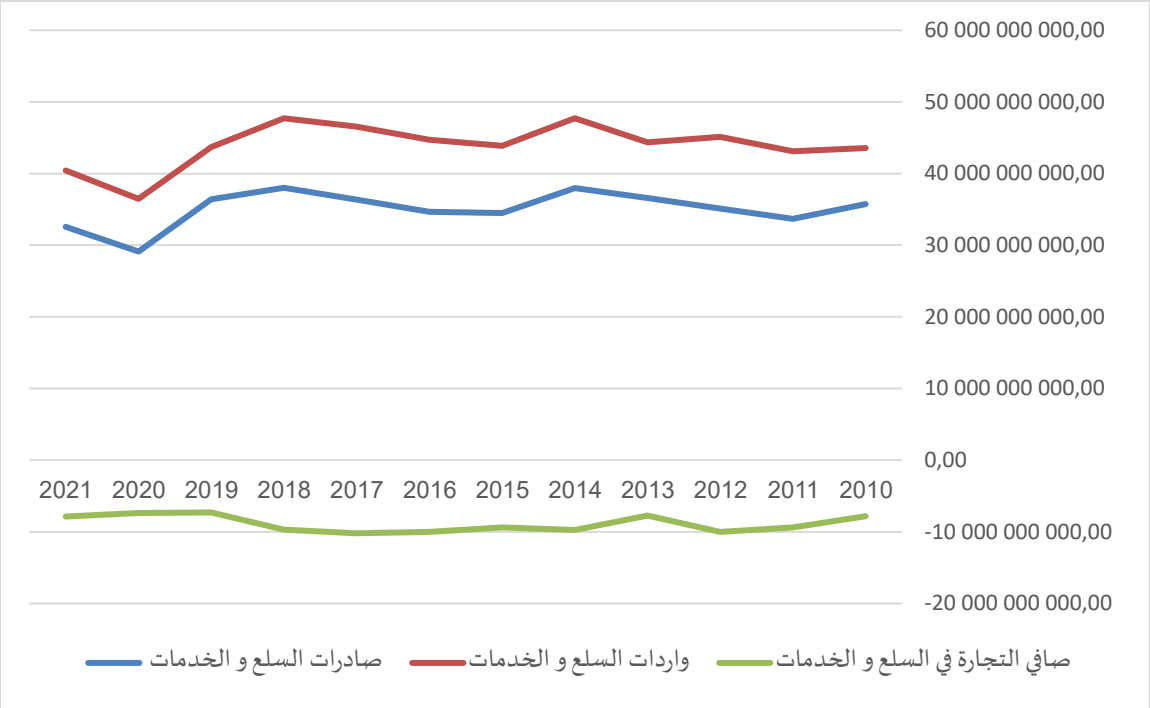

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما سجل مؤشر حجم الواردات ارتفاع مقارنة بمؤشر حجم الصادرات طول فترة الدراسة ليبلغ 145 مليون دولار سنة 2018 مقابل 144 مليون دولار للصادرات، ثم تراجع المؤشر لسنة 2020 إلى 125 مليون دولار مقابل 133 مليون دولار بالنسبة لمؤشر حجم الصادرات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (IV .19): مؤشر حجم الصادرات والواردات لتونس خلال الفترة (2010 – 2021)

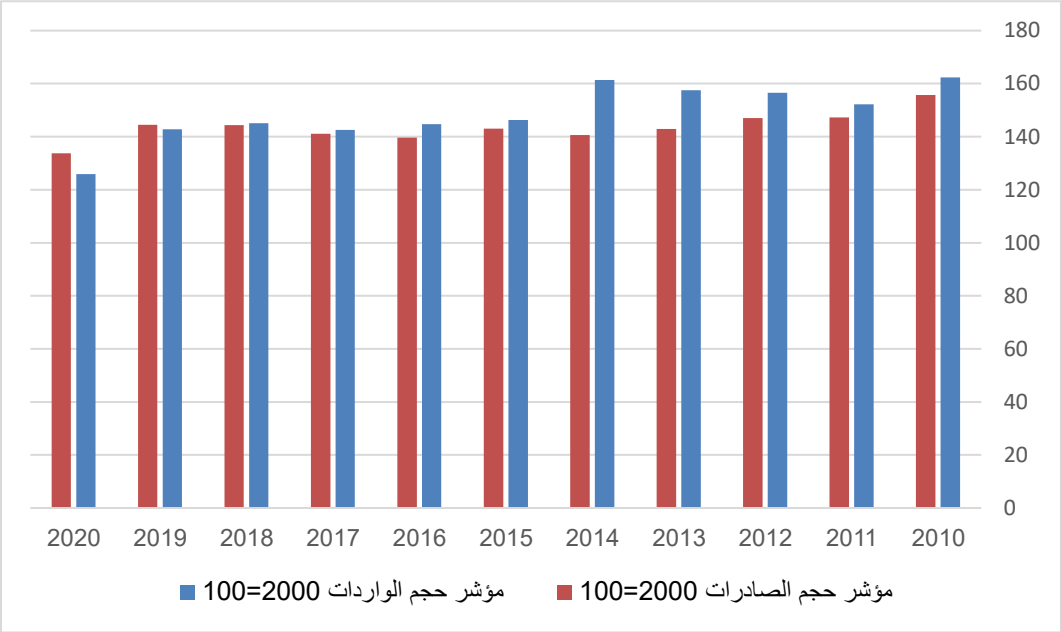

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

سجل المغرب هو الآخر عجز في ميزانه التجاري طيلة فترة الدراسة قدر بـ 116709000000,00 - درهم مغربي لسنة 2021 راجع إلى زيادة حجم وقيمة واردات الطاقة ،كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV .20): تطور الميزان التجاري المغربي خلال الفترة (2010 – 2021)

بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

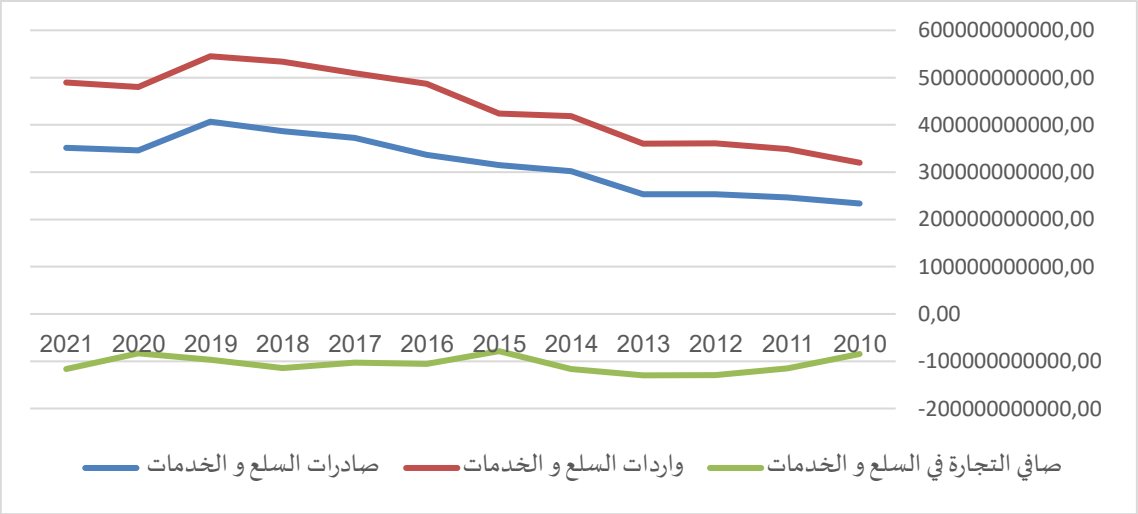

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما ارتفع مؤشر كل من حجم الواردات والصادرات خلال الفترة (2010 - 2019) ليبلغ حوالي 272 مليون دولار بالنسبة لمؤشر حجم الواردات، يقابله 225 مليون دولار لمؤشر حجم الصادرات لسنة 2019 كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV .21): مؤشر حجم الصادرات والواردات للمغرب خلال فترة (2010 - 2021)

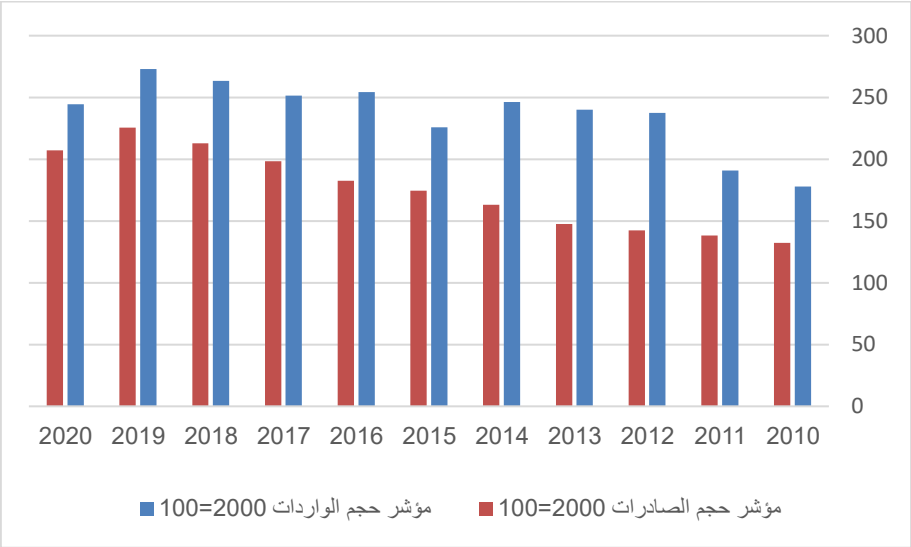

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

1- أهم الشركاء للدول العيّنة وهيكل الصادرات لمجموعات السلع لسنة 2021

كما يظهر في الشكل (IV .22) لا يزال الاتحاد الأوربي الشريك رقم 1 للجزائر حيث تصدرت إيطاليا لسنة 2021 بقيمة صادرات بلغت 6812 مليون دولار تليها إسبانيا بـ 5808 مليون دولار ثم فرنسا بـ 3608 مليون دولار، تليها هولندا بـ 3147 مليون دولار وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية خامسا بـ 3114 مليون دولار.

الشكل (IV ,22): أهم 5 شركاء الجزائر لسنة 2021 قيمة الصادرات مليون لكل وحدة.

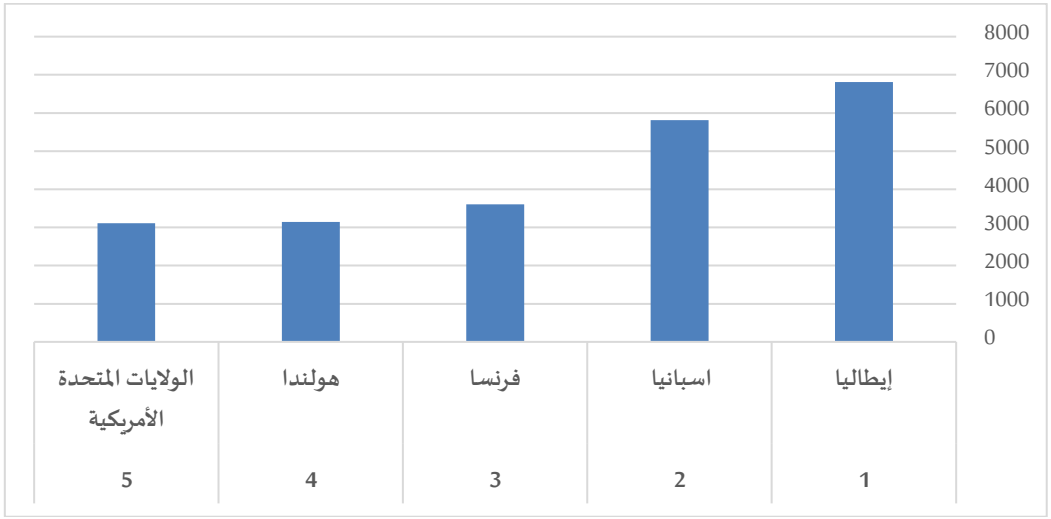

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNCTAD STAT

https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html

ومن خلال الشكل (IV .21) يظهر هيكل صادرات السلع حسب مجموعات السلع لسنة 2021 الاعتماد الكبير للجزائر على الموارد النفطية في عملية التصدير التي تبلغ 94% من مجموع الصادرات، تليها المواد المصنعة بـ 5% ومواد أخرى بـ 1% وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الشكل (IV .23): هيكل الصادرات السلعية للجزائر حسب مجموعات السلع لسنة 2021

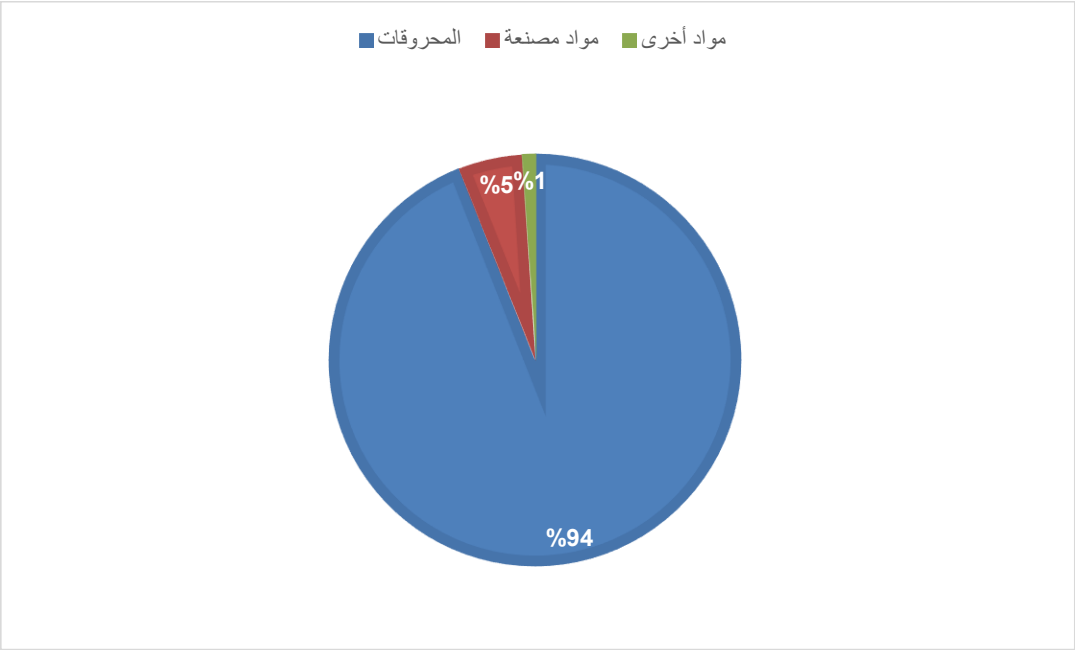

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات STAT UNCTAD .

https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html

كما يوضح الشكل (IV .24) أهم الشركاء الاقتصاديين لتونس لعام 2021، حيث تصدرت فرنسا القائمة بقيمة صادرات 4020 مليون دولار، تليها إيطاليا بـ 3067 مليون دولار ثم ألمانيا وإسبانيا بقيمتي 2136 مليون دولار و679 مليون دولار على التوالي وأخيرا ليبيا بـ 646 مليون دولار.

الشكل (IV .24): أهم 5 شركاء تونس لعام 2021 قيمة الصادرات مليون لكل وحدة.

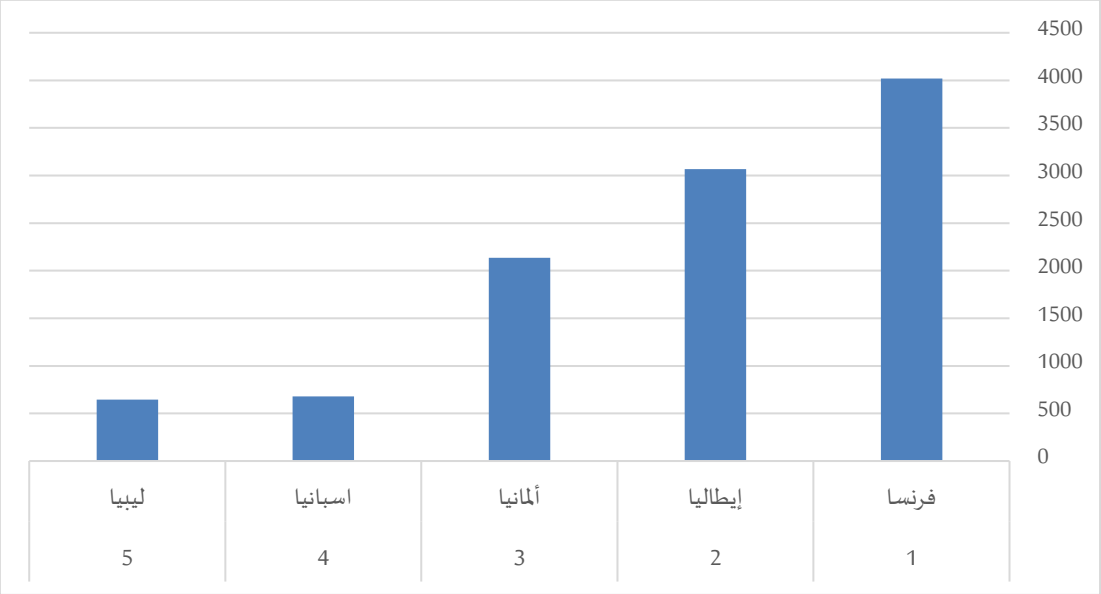

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات STAT UNCTAD

https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/788/index.html

أما فيما يخص هيكل الصادرات حسب مجموعات السلع لسنة 2021، فتصدرت المواد المصنعة مجموع الصادرات بنسبة 80% تليها المواد الغذائية بنسبة 11% ثم الوقود بنسبة 7% ومواد أخرى بنسبة 2% إذ يظهر الهيكل التنوع في الصادرات.

الشكل (IV ,25): هيكل الصادرات السلعية لتونس حسب مجموعات السلع لسنة 2021

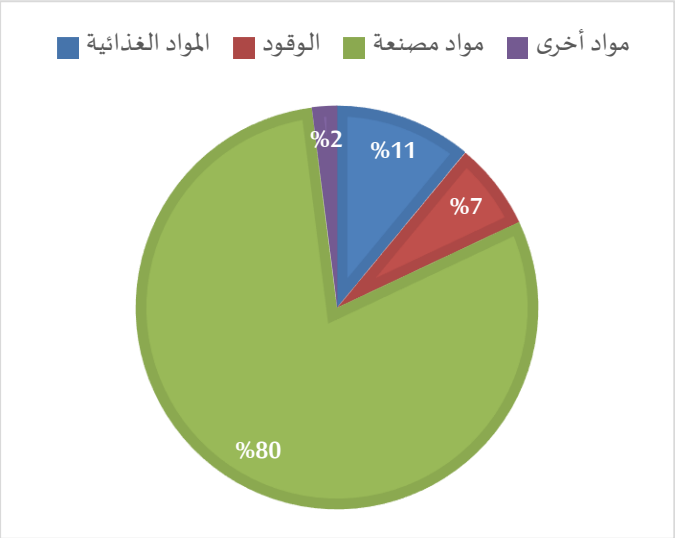

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات STAT UNCTAD.

https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/788/index.html

تتصدر إسبانيا قائمة أهم شركاء المغرب لعام 2021 بقيمة 8473 مليون دولار ثم فرنسا بقيمة 8153 مليون دولار وبقيم أقل تليها كل من الهند، البرازيل وإيطاليا بالقيم التالية: 1936 مليون دولار، 1663 مليون دولار، 1652 مليون دولار على التوالي كما هو موضح في الشكل (IV .26).

الشكل (IV .26): أهم 5 الشركاء الاقتصاديين للمغرب لسنة 2021

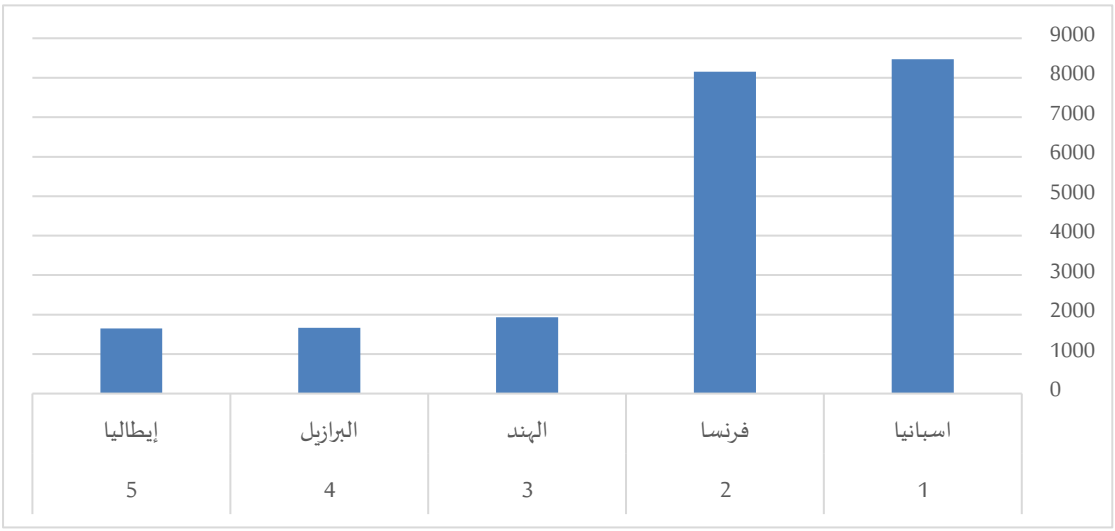

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات STAT UNCTAD.

https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/504/index.html

أما فيما يخص هيكل الصادرات حسب مجموعات السلع لسنة 2021، فتتمثل في المواد المصنعة بنسبة 70% تليها المواد الغذائية بنسبة 21% ثم الركائز والمعادن بنسبة 7% ومواد أخرى بنسبة 2%.

الشكل (IV .27): هيكل الصادرات السلعية للمغرب حسب مجموعات السلع لسنة 2021

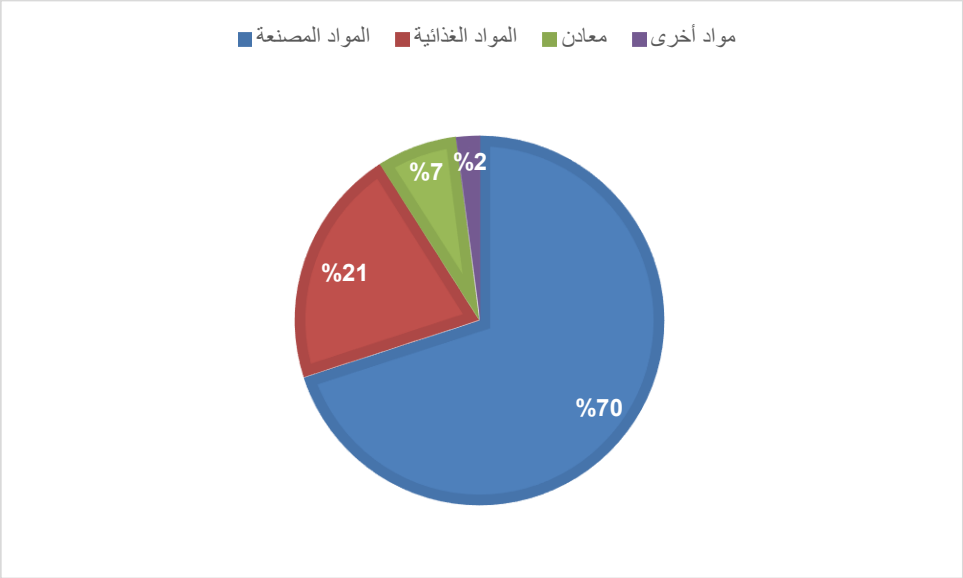

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات STAT UNCTAD.

https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/504/index.html

المطلب الرابع: مساهمة القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العينة خلال الفترة 2010 / 2021.

تمثل القيمة المضافة الخامة، مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فمن خلال الشكل رقم **(IV .28)** نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة الإجمالية للجزائر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 لتصل إلى حدود 166 مليار دولار أمريكي، لتتراجع جراء أزمة كورونا لتكون في حدود 158 مليار دولار أمريكي سنة 2020، إذ تأتي مساهمة قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بأعلى قيمة لها بلغت 88 مليار دينار جزائري لسنة 2019، يليها قطاع الصناعة بـ 61 مليار دولار ثم قطاع التصنيع بـ 37 مليار دولار لنفس السنة وأخيرا مساهمة قطاع الزراعة بما قيمته 21 مليار دولار.

حصة التصنيع مدفوعة أساسا بالصناعات الثقيلة المرتبطة بمعالجة الموارد الطبيعية وتكريرها والذي يعكس هيكل الصادرات الجزائرية.

الشكل (IV .28): القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2010 – 2021)

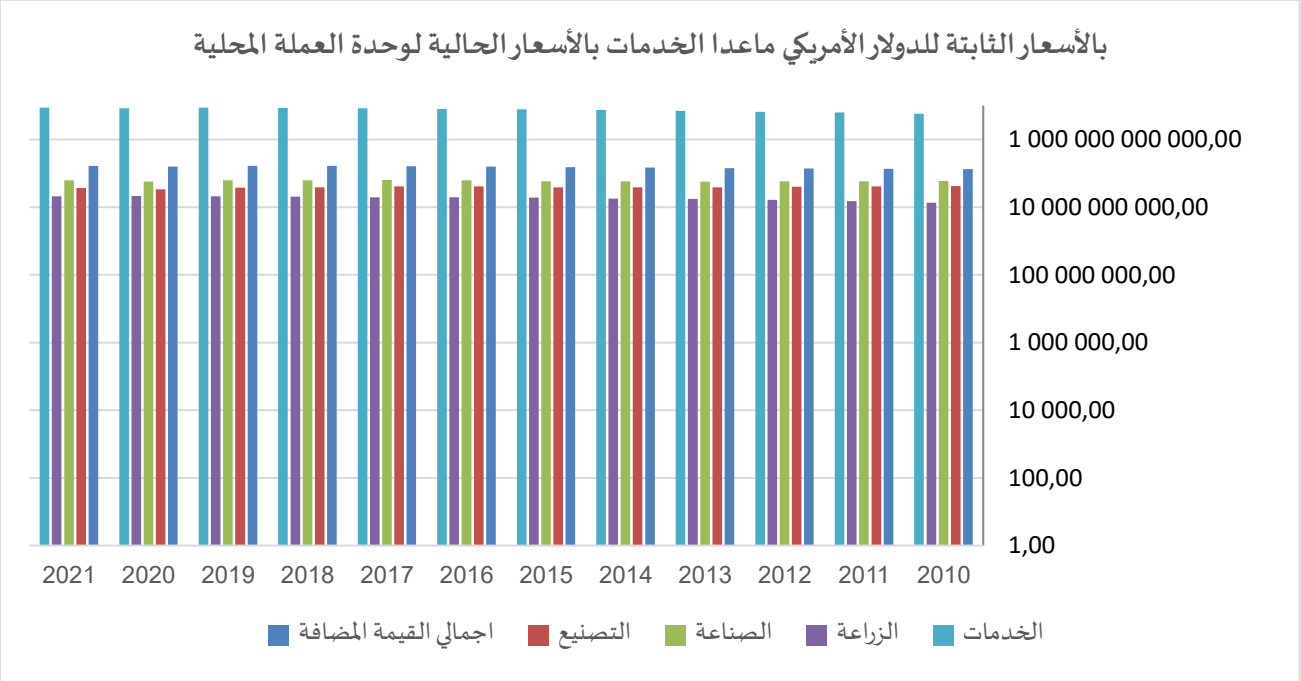

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

أما فيما يخص نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2019 – 2021) فقد سجل نسبة نمو خارج قطاع المحروقات مقدرة بـ 1,5% في الثلاثي الثالث لسنة 2021، إضافة إلى معدلات النمو الحقيقية المسجلة في مختلف القطاعات الزراعة، المحروقات، الصناعة بـ (0,7% - 14,1% - 5,4%) على التوالي، إضافة إلى الارتفاع المسجل في الخدمات التجارية المقدر بـ 2,2% مقارنة مع سنة 2020 والذي يضم النقل، الاتصالات و التجارة ومختلف الخدمات الأخرى.، ويرجع الارتفاع في نسب النمو لمختلف القطاعات لسنة 2021 لارتفاع أسعار النفط والتعافي التدريجي من ما خلفته أزمة كورونا.

الجدول رقم (IV .8): حجم النمو (%) على الأساس السنوي (T/T-4) بأسعار العام السابق لأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2010 – 2021)

	2019	2020	2021		
أهم القطاعات الاقتصادية	/	/	T1	T2	T3
الزراعة، قطاع الغابات و الصيد البحري	2.7	1.3	0.6	0.3-	0.7
المحروقات	4.9-	10.2-	7.3	11.0	14.1
الصناعة	4.0	3.3-	3.2	9.3	5.4
خدمات تجارية	3.1	6.9-	0.4	10.2	2.2
خدمات غير تجارية	1.8	0.2-	2.5	1.3	0.9
الناتج المحلي الإجمالي	1.0	5.1-	2.3	6.3	3.4
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	2.7	3.9-	1.3	6.0	1.5
الناتج المحلي الإجمالي خارج الزراعة	0.8	6.0-	2.5	7.4	3.8

Source : office national des statistique, Les comptes nationaux trimestriels, 3ème trimestre, , N° 952, 2021,p2.

أما تونس فقد بلغ إجمالي القيمة المضافة فيها لسنة 2010 حوالي 39 مليار دولار، لترتفع تدريجيا لتصل لحوالي 45 مليار دولار لسنة 2019، وتعد المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بقطاع الخدمات، التي بلغت أعلى قيمة لها 58 مليار دينار تونسي لسنة 2019، يليها قطاع الصناعة بـ 11 مليار دولار لنفس السنة ثم كل من الزراعة والتصنيع بنسب أقل على التوالي 9 مليار دولار و6 مليار دولار كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (IV .29): القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية بتونس خلال الفترة (2010 – 2021)

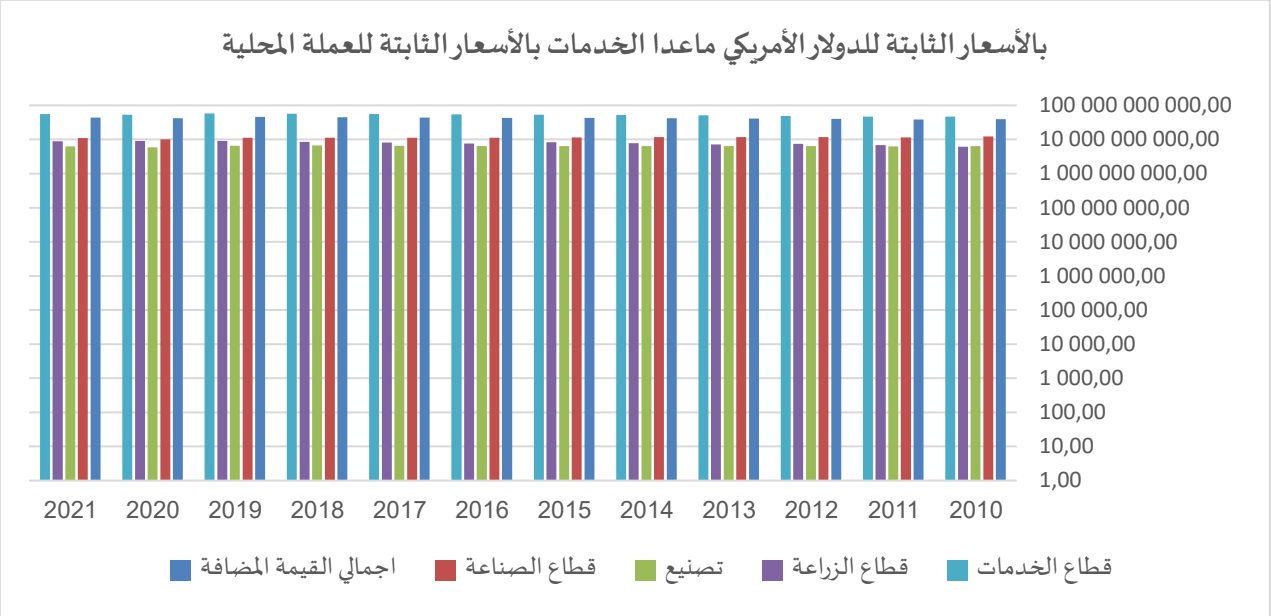

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي .

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

أما بالنسبة للمغرب عرفت القيمة الإجمالية المضافة ارتفاع خلال الفترة (2010 – 2019) لتصل لحدود 110 مليار دولار أمريكي، لتنخفض تأثرا بأزمة كورونا لسنة 2020 إلى 102 مليار دولار، المساهمة الأكبر كانت لقطاع الخدمات بأعلى قيمة مسجلة لسنة 2019 بـ 638 مليار درهم مغربي، يليها قطاع الصناعة بـ 31 مليار دولار خاصة بما يساهم به قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية، ثم يأتي قطاع التصنيع بمساهمة قدرت بـ 18 مليار دولار لسنة 2019، إذ يعتبر قطاع النسيج والجلد من أهم القطاعات المصدرة يليها قطاع الزراعة بما قيمته 12 مليار دولار.

الشكل (IV .30): القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية بالمغرب خلال الفترة (2010 – 2021)

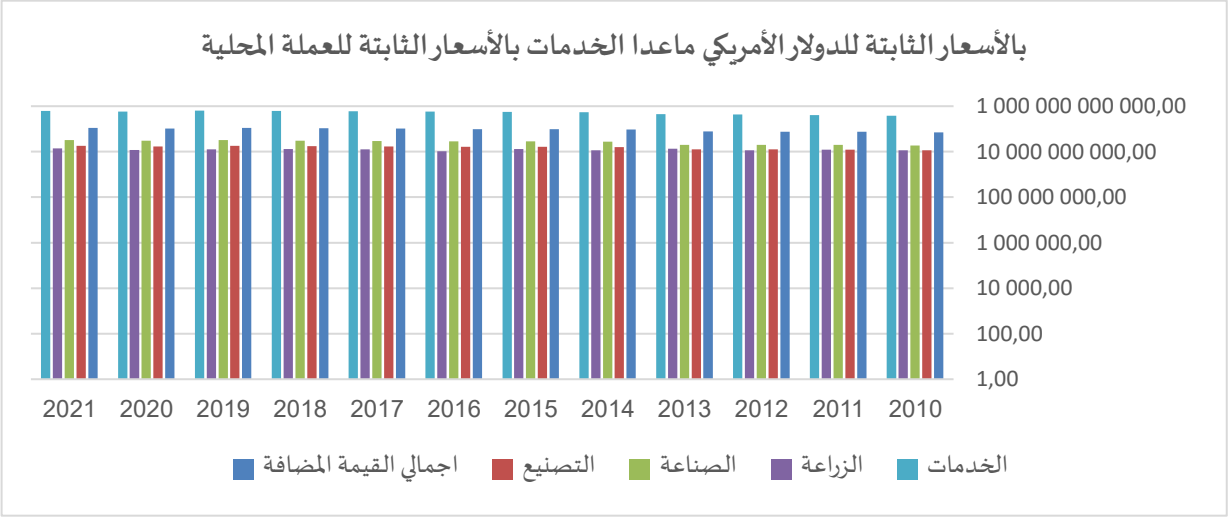

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

ونظرا لأهمية القطاع الاقتصادي كقطاع منتج يوضح الجدول أدناه نصيب الفرد العامل الزراعي من القيمة المضافة لقطاع الزراعة إضافة إلى كفاءته الاقتصادية الزراعية للبلدان العينة خلال 2010 و(2018 – 2021).

الجدول رقم (IV .9): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية للجزائر، تونس و المغرب.

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (بالدولار)			الكفاءة الاقتصادية الزراعية (%)		
البلدان / السنوات	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
2010	4.112	4.070	4.036	0,28	0,34	0,49
2018	7.841	8.599	3.340	0,81	0,53	0,55
2019	7.863	8.403	3.179	0,58	0,84	0,32
2020	7.675	9.198	3.030	0,64	0,89	0,31
2021	8.028	9.030	3.703	1,37	0,72	0,37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 ،الملحق 3/3 نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010-2018- 2021) ص 357.

من خلال الجدول يتضح ارتفاع نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بتونس بأعلى قيمة سنة 2020 بـ 9.198 دولار تليها الجزائر بـ 7.675 دولار ثم المغرب بـ 3.030 دولار وبنسب

كفاءة متفاوتة أعلاها سجلت بالجزائر سنة 2021 بنسبة 1.37% تليها تونس بـ 0,72% ثم المغرب بـ 0,37% إلا أنها تبقى نسب ضعيفة تساهم في عدم الاستفادة من إنتاجية القطاع الزراعي بما يكفي.

أما فيما يخص النصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة والذي يوضح الجدول أدناه لسنة 2021.

الجدول رقم (IV .10): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية للجزائر، تونس، المغرب خلال سنة 2021.

	الجزائر	تونس	المغرب
نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي	9.722	4.686	8.539
الكفاءة الاقتصادية الصناعية (%)	0,8	0,5	0,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 الملحق 4/4 نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2021)، ص 372.

حيث بلغ نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في قطاع التصنيع والذي يشمل الصناعات التحويلية والاستخراجية الموجهة للتصدير ما قيمته 9722 دولار أمريكي بالنسبة للجزائر بكفاءة اقتصادية صناعية (إنتاجية) قدرت بـ 0,8 متعادلة مع المغرب بنفس النسبة وبقيمة 8539 دولار تليها تونس بقيمة 4686 دولار وبكفاءة بلغت نسبة .0,5%

كما سبق وأن ذكرنا شكل القطاع الصناعي المرتبة الثانية من حيث تشغيل العمال للدول العينة بشقيه التحويلي و الاستخراجي، والذي تلعب كفاءة أداء عنصر العمل فيه عامل مهم، كما تجدر الإشارة إلى أن نسب الكفاءة الاقتصادية الصناعية لا تزال بحاجة إلى جهود لمواجهة التحديات التي تحد من الاستفادة بصورة أكبر من الإمكانات والطاقات وتبني استراتيجيات صناعية على المدى الطويل، وفيما يلي تفصيل في القيمة المضافة للصناعات التحويلية والاستخراجية للدول العينة.

الجدول رقم (IV .11): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية للدول العينة خلال 2010، (2015 – 2021) بالأسعار الجارية

	صناعات استخراجية			صناعات تحويلية		
البلدان / السنوات	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
2010	56.426	3.004	2.680	3.167	3.174	7.204
2015	30.953	1.811	2.316	6.727	6.659	14.485
2016	27.924	1.465	2.106	7.233	8.908	16.210
2017	33.576	1.364	2.527	7.347	5.578	17.223
2018	39.308	1.510	2.712	7.426	5.765	18.512
2019	33.698	1.390	2.739	7.545	5.598	17.857
2020	20.587	10.41	2.602	6.988	5.457	17.510
2021	33.003	1.256	3.540	7.197	6.316	20.479

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، الملحق4/1، ص 369، ملحق 4/2، ص 370.

من خلال الجدول يظهر تفوق الجزائر بمساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي والتي تدخل في إطار الصادرات الصناعية، فبالرغم من انخفاضها تدريجيا خلال فترة الدراسة إلا أنها سجلت أعلى نسبة لها سنة 2010 بـ 56.426 مليون دولار ، كما بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لسنة 2021 20,8% وذلك بعد التعافي التدريجي من أزمة كورونا، وارتفاع إنتاج النفط وأسعارها في الأسواق العالمية وزيادة صادرات الغاز الطبيعي، لما يلعبه قطاع المحروقات من دور كبير بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تليه كل من المغرب بقيم مستقرة نوعا ما ثم تونس بقيمة 1256 دولار سنة 2021 مع ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي وعودة إنتاج قطاع الفوسفات.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، يظهر تفوق المغرب، إذ بلغ مساهمة القطاع بما نسبته 15,4% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2021 تليها كل من تونس والجزائر بنسب مساهمة قدرت بـ 13,5% و4,5% على التوالي لنفس السنة نظرا لاستعادة تونس للنشاط الموجه للتصدير في الصناعات التحويلية.

ويمكن القول أنه لا تزال مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي متواضعة مع ما تعكسه أهمية هذا القطاع والفرص الواسعة فيه للاستثمار والعمل.

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)

سنحاول دراسة أثر التحرير التجاري على كل من الإنتاجية و التشغيل للدول العينة خلال الفترة 2010-2021 باستخدام متغير التحرير التجاري، متغير التشغيل المعبر عنه بنسبة التشغيل في القطاعات الاقتصادية و متغير الإنتاجية المعبر عنه بإنتاجية العامل في قطاعي الصناعة و الزراعة.

المطلب الأول: مستويات التحرير التجاري للدول العينة خلال (2010 – 2021) متغير التحرير التجاري

يظهر مؤشر درجة الانفتاح ومن خلال العلاقة الرياضية $Z_i = \frac{(X+M)_i}{P_i B_r}$

مدى مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي والذي يقيس درجة انفتاح اقتصاد معين ولا يدل على مدى تطوره أو تخلفه اقتصاديا. و بناءا على معطيات سابقة قمنا بحساب الانفتاح التجاري بالاستعانة بالجداول التالية:

الجدول (IV .12)معدلات الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2021 بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

السنوات	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الانفتاح التجاري
2010	43269297610	43885850790	140977153155,65	61,8221793
2011	42101026575	41867101653	145065490596,41	57,8829106
2012	40501187565	47644761681	149997717277,11	58,76486046
2013	38192619874	52313948326	154197653360,87	58,69516574
2014	38269005114	56708319985	160057164188,85	59,33962755
2015	38460350139	60621194064	165979279263,17	59,6951286
2016	41152574649	58923800631	171290616199,71	58,42490237
2017	38642267595	54740210786	173517394210,16	53,81735866
2018	37212503695	52660082776	175599602941,54	51,18040415
2019	34942540969	49026537064	177355598970,50	47,3450393
2020	30854263676	41231317671	168310463422,67	42,82893641
2021	35081297799	39499602329	174201329643,30	42,81304872

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

فيما يخص الاقتصاد الجزائري فإن النسبة تفوق 50% في الفترة (2010 – 2018)، بالرغم من انخفاض نسبتها خلال فترة الدراسة والتي تدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على أسواق خارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجياته من السلع والخدمات مما يجعله أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات

الخارجية كالأسعار والسياسات المالية، كما انخفضت النسبة في الفترة 2019-2021 تزامنا مع جائحة كورونا وتدابير الغلق للحد من الظاهرة.

أما الاقتصاد التونسي، فبالرغم من عدم الاستقرار السياسي الذي يعيشه البلد منذ 10 سنوات الأخيرة، حقق الاقتصاد التونسي نسب عالية من الانفتاح خلال فترة الدراسة، اذ يدخل هذا التحرير ضمن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية إضافة الى تحرير الأسعار و تخفيف الأعباء الجبائية الا أن نسب التحرير عرفت تراجعا خلال فترة الدراسة لحتمية غياب الدعم التقني و المالي لاقتحام الأسواق العالمية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول(IV .13): معدلات الانفتاح التجاري لتونس خلال الفترة 2010-2021.

بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي	التحرير التجاري
2010	18223623642	22213294332	42062351223	96,13565766
2011	17178796788	21977067368	41201488885	95,03507086
2012	17893176395	22995227801	42938822638	95,22479119
2013	18657524504	22602892101	43982206385	93,81161155
2014	19353399016	24325618145	45341400838	96,33362965
2015	17579475938	22362969005	45780077488	87,24853066
2016	17672766858	22785585124	46291905708	87,39832885
2017	18526149375	23730226462	47330855819	89,27870647
2018	19378002533	24320563574	48556898517	89,99455781
2019	18559795281	22281402564	49286916456	82,86417732
2020	14840393343	18592560298	45037824611	74,23305617
2021	16594568517	20611329697	46984709045	79,1872483

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما تظهر النتائج مستويات تحرير مرتفعة هي الأخرى للاقتصاد المغربي ، و يرجع ارتفاع مستويات التحرير الى لالتزامات مع الدول الكبرى في اطار اتفاقيات التبادل الحر و المنظمة العالمية للتجارة، حيث عرفت النسب تذبذب خلال فترة الدراسة.

الجدول(IV .14): معدلات الانفتاح التجاري للمغرب خلال الفترة 2010-2021.

بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي

السنوات	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي	التحرير التجاري
2010	24581207271,71	31082193707,38	78431251603	70,97094569
2011	25960393900,33	33902958304,66	82545517648	72,52162675
2012	26649163061,22	35038580183,05	85030105753	72,5481201
2013	26643944099,66	35013552449,78	88886581747	69,36648405
2014	31746633987,36	40635810928,67	105817056786,06	68,40338138
2015	33119732085,25	41176633245,60	110414366621,26	67,28867593
2016	35374681236,75	47286953493,85	110989830300,18	74,47676468
2017	39209577607,72	49485423518,33	116603582880,98	76,06541663
2018	40705682137,52	51860425417,65	120178230514,27	77,0240227
2019	42792662551,32	52965078087,09	123652552826,24	77,44097348
2020	36379199593,63	46668954512,37	114765545450,07	72,36331582
2021	36967933755,16	47585778012,69	123866072116,04	68,26220475

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

من خلال ما سبق يمكن تلخيص مستويات التحرير التجاري للدول العينة في الشكل التالي :

الشكل (IV .31): مستويات التحرير التجاري للجزائر، تونس والمغرب خلال (2010 – 2021)

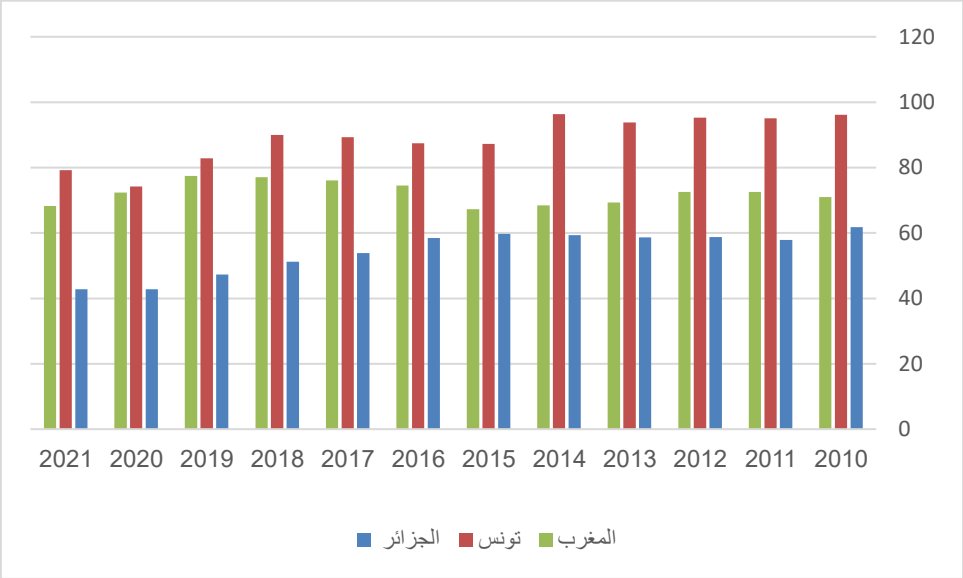

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

يظهر الشكل البياني لمستويات التحرير التجاري لدول العينة خلال الفترة 2010-2021 تفوق تونس تليها المغرب ثم الجزائر، اذ كانتا سباقتان في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و السير في اطار التحرير التجاري مقارنة مع الجزائر.

المطلب الثاني: العلاقة بين معدلات الانفتاح التجاري، التشغيل، البطالة للدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021)، متغير التشغيل

يوضح الشكل (IV .32) مستويات التحرير الذي تفوق 50% مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية للاقتصاد العالمي، ويلاحظ وجود علاقة طردية بين تحرير التجارة والتشغيل فانخفاض مستويات التحرير خلال فترة الدراسة أدى إلى انخفاض في مستويات التشغيل لنفس الفترة، ووجود علاقة عكسية مع معدلات البطالة، إذ بانخفاض مستويات التحرير ترتفع معدلات البطالة، وبما أن الجزائر بلد ريعي، فإن مستويات التشغيل تتأثر بتقلبات أسعار النفط أكثر من تأثرها بالتحرير التجاري ومستوياته.

من خلال التدابير التي تبنتها الجزائر من أجل تحرير تجارتها الخارجية، التي هدفت إلى تقليل الحماية الجمركية على الاقتصاد والحد من العجز في الميزان التجاري، إذ ترتب عن الإصلاحات، آثار على مستوى التشغيل إذ أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات السلع الرأسمالية، يؤدي إلى التحكم في تكاليف الإنتاج السلع النهائية وأسعارها والذي يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات المنتجة هذا ما يؤدي إلى زيادة طلب المؤسسات على اليد العاملة وبالتالي التحكم في مستويات البطالة.

الشكل(IV .32): معدلات التحرير التجاري، التشغيل و البطالة في الجزائر خلال 2010-2021.

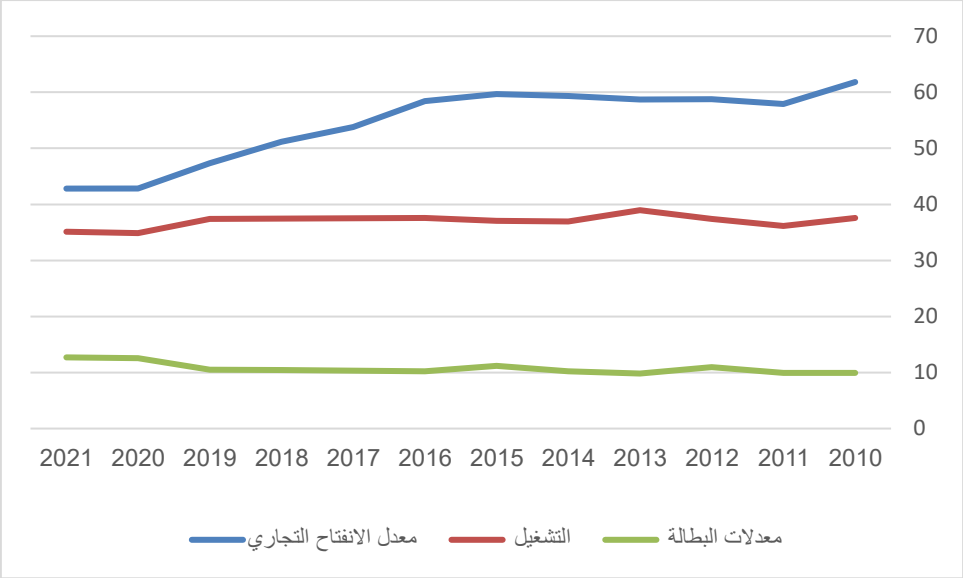

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما يرتبط تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية بالجزائر على حجم الصادرات بـ 3 عوامل أساسية والتي تخص مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات الجزائرية، ومرونة الجهاز الإنتاجي المحلي إضافة إلى درجة الحماية التي تفرضها الدول المستوردة للصادرات الجزائرية ويسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي جعل الاقتصادي الجزائري ملجأ للسلع الأجنبية.[1]

يعتبر سعر برميل النفط في الجزائر المؤشر الأهم لتحليل وضعية سوق العمل فيها، وتكمن أهميته بوزن قطاع المحروقات في الجزائر، فبالرغم من المجهودات المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري لا يزال تابع لقطاع المحروقات بشكل كبير وخاضع لتقلباته في الأسواق العالمية.

إذ يظهر الجدول (15.IV) التحرير التجاري الذي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في معدلات التشغيل للدول الريعية وأسعار النفط التي تتحكم فيها هي الأخرى حيث عرفت سنة 2011 انتعاش اقتصادي بلغت إيرادات الموارد النفطية ما نسبته 27,30% مقابل 107,46 دولار للبرميل، بينما ومع الأزمة النفطية لسنة 2014 انخفضت نسبة العمالة لتبلغ 36,95% مقابل انخفاض لإيرادات النفط بنسبة 20,47% بسعر بلغ 96,29 دولار للبرميل ويرجع انخفاض أسعار النفط إلى عدة أسباب منها العرض والطلب، ارتفاع قيمة الدولار، الثروة المتعلقة بالغاز الصخري، أما سنة 2020 فقد عرفت انخفاض في قيمة صادرات النفط إذ بلغت 7.326 مليون دولار مقارنة بسنة 2019 قابله انخفاض في أسعار النفط مقدرة بـ 42,12 دولار للبرميل لسنة 2020 ،كما انخفضت نسبة التشغيل لنفس السنة مقارنة بـ 2019

[1]: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 227.

لتبلغ 34,87% جراء جائحة كورونا، وبما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط فإن مستويات التشغيل تتأثر بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط من خلال السياسة التي ترسمها الدولة اعتمادا على إيراداتها كما تتأثر بتحرير التجارة في خلق فرص عمل على المدى البعيد، فعدم الانفتاح الكافي يؤثر على حجم الاستثمارات، وبالتالي حجم التوظيف.

الجدول (IV. 15): التحرير التجاري، أسعار النفط ومعدلات التشغيل في الجزائر خلال (2010–2021).

السنوات	معدل الانفتاح التجاري	أسعار النفط	معدلات التشغيل	الإيرادات النفطية
2010	61,8221793	77.45	37,55599976	23,37553706
2011	57,8829106	107.46	36,15100098	27,27014671
2012	58,76486046	109.45	37,39300156	26,11655239
2013	58,69516574	105.87	38,95800018	23,79542649
2014	59,33962755	96.29	36,94900131	20,47322321
2015	59,6951286	49.49	37,0340004	12,83938239
2016	58,42490237	40.76	37,59899902	10,02825819
2017	53,81735866	52.51	37,51699829	12,1210827
2018	51,18040415	69,78	37,4469986	15,64797193
2019	47,3450393	64.04	37,41199875	14,30777865
2020	42,82893641	42,12	34,86999893	10,19434606
2021	42,81304872	70.89	35,11399841	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات البنك الدولي.

-صندوق النقد العربي 2021، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق (57) ص 354.

-الموقع الالكتروني:https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html

توجهت سياسة الحكومة التونسية منذ 1990 إلى إحداث مستويات عالية من المرونة في سوق العمل، هذا مع التوجه المتزايد نحو تحرير التجارة الخارجية وفقا لتوصيات البنك الدولي، عمل الاقتصاد التونسي على تأسيس سوق مرن يستجيب للإصلاحات الاقتصادية المؤسساتية، ذلك من أجل تعزيز التشغيل في مرحلة التحرير التجاري.[1]

ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التشغيل و التحرير التجاري في تونس ، اذ تتأثر مستويات التشغيل بالتحرير التجاري.

الشكل (IV. 33): التحرير التجاري، التشغيل والبطالة في تونس (2010 – 2021).

[1] : ZOUHAIR MRABET, l'impact de l'ouverture commercial sur le marché du travail des pays en voie de développement ; le cas de la Tunisie, thèse de doctorat en sciences économiques, université Paris-Est, 2010, p134.

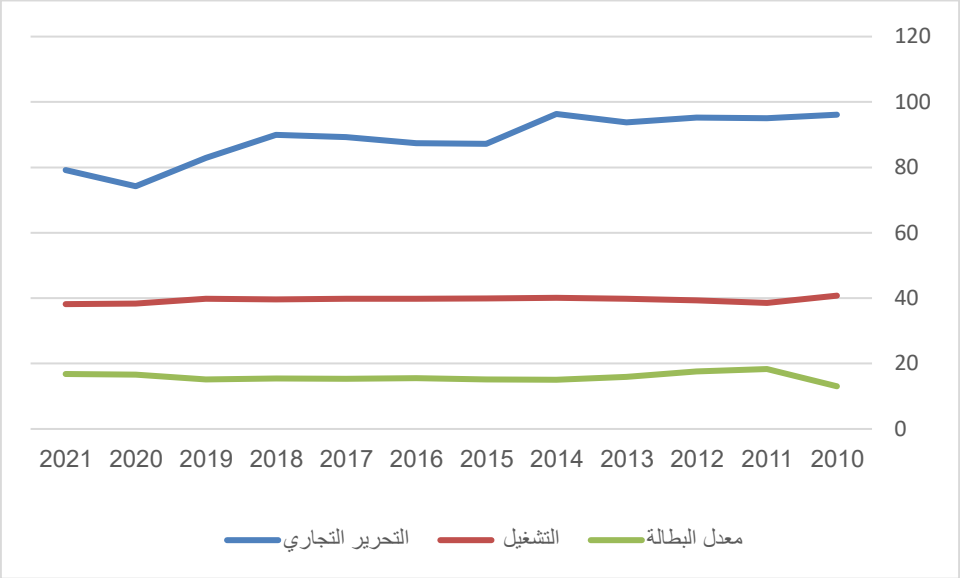

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

كما وضعت الحكومة المغربية على رأس أولوياتها إحداث مناصب شغل من خلال اتباع سياسة نشطة تشمل مجموعة من التدابير التي تعمل في صالح إنعاش سوق العمل وتخفيف أثار الأزمات الخارجية التي قد تؤثر سلبا عليه.

كما يظهر الشكل تأثير التحرير التجاري في المغرب على التشغيل و يدل على وجود علاقة طردية.

الشكل (IV. 34): التحرير التجاري، التشغيل والبطالة للمغرب (2010 – 2021).

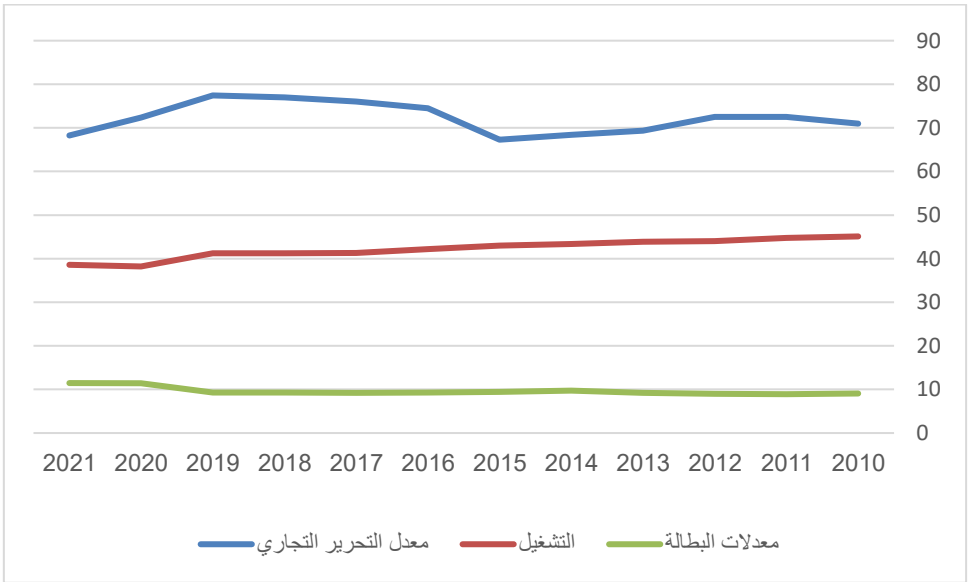

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير التجاري و إنتاجية العمل للدول العينة خلال الفترة (2010-2021)

تعتبر القوى العاملة أكثر العناصر أهمية في مجال زيادة الإنتاجية، وأوسعها تأثيرا، ولذلك يرتبط الارتقاء بإنتاجيتها طرديا مع الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب وصحة العاملين، إضافة إلى توفير أنظمة عمل مرنة وعوامل أخرى لرفع إنتاجية العمل يتطلب الأمر توفير مزيج أنسب من عناصر الإنتاج من رأسمال ومهارات ولإدارة والتنظيم والتقانة[1] .

ولفهم العلاقة بين التحرير التجاري والإنتاجية سنعتمد على الإنتاجية الجزئية[2] والتي تعني العلاقة ما بين الناتج الإجمالي من السلع والخدمات المحقق خلال فترة زمنية معينة، وعنصر واحد من عناصر الإنتاج (العمل، رأسمال، المواد الأولية) والمعبر عنها كما يلي:

$$\text{الانتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{أحد عناصر الانتاج}}$$

وتتفرع منها أنواع أخرى إذ سنعتمد على إنتاجية العمل المعبر عنها كما يلي:

$$\text{الانتاجية العمل} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{العمل عدد العاملين أو ساعات العمل}}$$

وسنستخدم طريقة القيمة المضافة من خلال قسمة القيمة المضافة لقطاع اقتصادي معين على عدد العاملين في نفس القطاع.

يتضح من خلال الجدول رقم (IV. 16) الخاص بإنتاجية العمل في الجزائر لقطاع الصناعة والزراعة لفترة 2010 – 2021، أن إنتاجية العمل في قطاع الزراعة عرفت ارتفاع تدريجي من 0,71% إلى 1,28% مسجلة خلال سنة 2021 لكنها تبقى نسبة ضعيفة، إذ يحتاج قطاع الزراعة لاهتمام أكبر كونه من القطاعات المهمة المنتجة، أما إنتاجية العمل في قطاع الصناعة فعرفت تذبذب بدأ بانخفاض من 1,65% سنة 2010 إلى 1,10% سنة 2016، ليعاود الارتفاع سنتي 2017 و2018 بـ 1,17% و1,25% على التوالي وتراجع سنة 2019 إلى 1,21%.

حيث يلاحظ أن أكثر القطاعات إحداثا لفرص عمل هي الأقل تشغيلا لليد العاملة الماهرة، خاصة الخدمات وقطاع الزراعة حيث سجلت نسب إنتاجية ضعيفة، أما القطاع الصناعي والذي يضم قطاع المحروقات فهو يسجل نسب تشغيل أقل كونه يعتمد على اليد العاملة الماهرة وكذلك التقانة، وهذا ما يستوجب ضرورة الاستثمار في القطاعات عالية الإنتاجية.

[1]: عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العمل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2013، ص 170.

[2]: نبيل ابراهيم محمود الطائي، تحليل المتغيرات الاقتصادية، الإنتاجية والكفاءة، التغيير التقني، العمل ورأس المال، دار الهداية للنشر، الأردن، ط1، 2010، ص 16.

ونظرا لعدم توفر الاحصائيات الخاصة بعدد العاملين في القطاعات الاقتصادية لسنتي 2020-2021 ، سنستعمل مباشرة و دون حساب القيم الموجودة سابقا المتعلقة بالكفاءة الزراعية لسنتي 2020-2021 والكفاءة الصناعية لسنة 2021 للدلالة على الإنتاجية والمأخوذة من التقرير العربي الموحد 2020.

الجدول (16.IV): إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية للجزائر خلال (2010–2021). بالنسبة المئوية

السنوات	إنتاجية العمل في قطاع الصناعة	إنتاجية العمل في قطاع الزراعة
2010	1,654550524	0,713263998
2011	1,592357276	0,75307238
2012	1,537201207	0,820457128
2013	1,418091126	0,930228233
2014	1,354660951	0,980590781
2015	1,144330421	1,11548239
2016	1,106587681	1,188725205
2017	1,172332336	1,157077115
2018	1,255424995	1,201842177
2019	1,211249683	1,285022044
2020	/	0,64
2021	0,8	1,37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 ،الملحق 3/3 نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010- - 2018 – 2021) ص 357.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 الملحق 4/4 نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2021)، ص 372.

أما بالنسبة لتونس ونظرا لعدم الاستقرار السياسي، عرفت إنتاجية العمل في مختلف القطاعات نسب متدنية، فبالنسبة للقطاع الصناعي سجلت نسبة أعلاها سنة 2012 مقدرة بـ 90 ,0% و0,69% بالنسبة لإنتاجية العمل لقطاع الزراعة لنفس السنة.

فلازالت تعتمد على اليد العاملة غير الماهرة في صناعاتها، كذلك قطاع الزراعة هذا ما يفسر نسب الإنتاجية المنخفضة كما يظهر في الجدول أدناه.

الجدول (IV. 17): إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية بتونس خلال (2010–2021) بالنسبة المئوية.

السنوات	إنتاجية العمل في قطاع الصناعة	إنتاجية العمل في قطاع الزراعة
2010	0,883409736	0,381400885
2011	0,905666362	0,463132287
2012	0,908917845	0,486248237
2013	0,872916291	0,518497639
2014	0,808610559	0,576439787
2015	0,752159997	0,624136308
2016	0,719858728	0,577218405
2017	0,709645556	0,606755262
2018	0,707051499	0,692473789
2019	0,694420568	0,707699898
2020	/	0,89
2021	0,5	0,72

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 ،الملحق 3/3 نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010- - 2018 – 2021) ص 357.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 الملحق 4/4 نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2021)، ص 372.

أما بالنسبة للمغرب عرفت إنتاجية القطاع الزراعي تذبذب بين انخفاض وارتفاع خلال فترة الدراسة وبإنتاجية ضعيفة سجلت أعلاها سنة 2018 بما نسبته 0,33%، إذ أن القطاع يستقطب اليد العاملة غير الماهرة حيث يمثل القطاع الثاني أكثر استقطاب للعمالة بعد الخدمات، وكون القطاع الزراعي يتأثر بالعوامل المناخية.

أما إنتاجية العمل في قطاع الصناعة، عرفت نسب متفاوتة أعلاها سجلت سنة 2016 بما نسبته 1,54%، كما هو موضح في الجدول أدناه، إذ يعتبر قطاع الصناعات التحويلية مصدر مهم لزيادة الإنتاجية,

الجدول (18.IV): إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية للمغرب خلال (2010–2021) بالنسبة المئوية

السنوات	إنتاجية العمل في قطاع الصناعة	إنتاجية العمل في قطاع الزراعة
2010	1,193922067	0,319041771
2011	1,21794667	0,329813673
2012	1,234565786	0,3143692
2013	1,20870682	0,348686622
2014	1,180304825	0,275569513
2015	1,151063857	0,321509774
2016	1,154386723	0,287040194
2017	1,121158649	0,318592326
2018	1,103206063	0,331055336
2019	1,093544922	0,32608727
2020	/	0,31
2021	0,8	0,37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 ،الملحق 3/3 نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010- - 2018 – 2021) ص 357.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 الملحق 4/4 نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2021)، ص 372.

يعتبر عامل التضخم من بين محددات الإنتاجية، إذ يؤثر على الناتج والتوظيف، كون ارتفاع معدلاته، يؤثر بشكل مباشر على العملية الإنتاجية من خلال ارتفاع تكاليف مدخلات عناصر الإنتاج وفيما يلي منحنى يمثل تطور مستويات التضخم للدول العينة خلال الفترة 2010 – 2021.

الشكل (IV .35): تطور مستويات التضخم في الدول العينة خلال الفترة (2010 – 2021) (% من إجمالي الناتج المحلي).

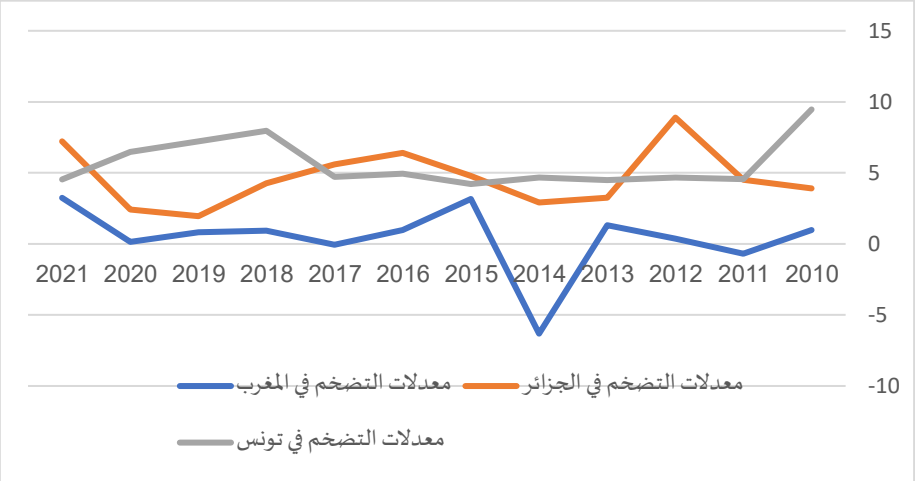

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.banquemondiale.org/home.aspx

تميزت معدلات التضخم بالجزائر بالتذبذب على طول فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2012 . 8,89% من إجمالي الناتج المحلي إذ تبقى النسب مرتفعة نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار وعدة اعتبارات أخرى بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وسجل أقل نسبة له سنة 2019 بـ 1,35% نظرا لانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية.

أما تونس فعرفت هي الأخرى مستويات مرتفعة خلال العشرية الأخيرة أعلاها سجل سنة 2010 بنسبة 9,46% مع بداية عدم الاستقرار السياسي الذي أثر سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية التي لا تزال الدولة تحاول الخروج من آثارها السلبية.

عرف المغرب معدلات تضخم منخفضة نسبيا مقارنة مع الجزائر وتونس إلا أنه سجل معدلات تضخم سلبية لسنوات 2011، 2014، 2017 بنسب 0,69%-، 6,31%-، 0,06%- على التوالي. إذ يعتبر التضخم السلبي حالة اقتصادية غير متوازية، ومؤشر غير جيد وإنذار للركود الاقتصادي والذي يعني حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية يرافقه ارتفاع في الأسعار، ومن مجمل الأسباب التي ترفع من معدلات التضخم:

-انخفاض العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في اطار تحريرها لسعر الصرف.

-اتخاذ بعض الدول إجراءات لرفع معدلات الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة أو الغاء إعفاءات ضريبية.

المبحث الثالث: تحليل ومقارنة نتائج الدراسة

من خلال عرض البيانات المختلفة لمختلف مؤشرات الدراسة يأتي فيما يلي تحليل ومقارنة نتائجها.

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة

1- الناتج المحلي الإجمالي:

عرف الناتج المحلي الإجمالي مستويات مرتفعة خلال الفترة 2010 – 2019 للبلدان العينة نسب متفاوتة أعلاها بالجزائر نظرا للمساهمة الفعالة لقطاع المحروقات بالناتج المحلي الإجمالي، كما عرفت سنة 2020 كساد اقتصادي خلفته الجائحة أثر على مستويات الناتج المحلي للدول محل الدراسة، كما عرف نصيب الفرد العامل منه المتمثل في إنتاجية العامل ارتفاع خلال نفس الفترة وانخفاض سنة 2020 متأثرا بأزمة كورونا بالنسبة للبلدان العينة.

2- الدخل الوطني الإجمالي:

شهد إجمالي الدخل الوطني بالنسبة للبلدان العينة ارتفاع خلال الفترة 2010- 2019 يقابله ارتفاع في نصيب الفرد منه خلال نفس الفترة الزمنية، والذي يعكس الجهود المبذولة لتحسين الظروف الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر.

كما شهدت سنة 2020 انخفاض في كل من إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه ناتجة عن تداعيات أزمة كورونا ليبدأ تعافي الاقتصادات مع سنة 2021 تدريجيا.

3- مؤشر التنافسية العالمية:

أثر عدم الاستقرار السياسي لتونس فقدانها لعدة مزايا وتدهور ترتيبها العالمي خلال العشرية الأخيرة وتعتبر المغرب الأحسن تصنيفا مقارنة مع الجزائر وتونس باحتلالها المركز 75 سنة 2020، فلا تزال البلدان العينة في حاجة إلى بذل مجهود أكبر والاستفادة من مزايا أخرى لتحسين تنافسيتها وترتيبها العالمي.

4- تطور معدل نمو السكان:

عرفت البلدان العينة ثبات نسبي في تطور معدل السكان في العشرية الأخيرة وبمعدلات نمو منخفضة أدناها تونس بـ 0,83 مع ظهور اعتبارات جديدة كالأسر الصغيرة وتعليم المرأة ...

5- مساهمة القوى العاملة في التشغيل:

عرفت مساهمة إجمالي القوى العاملة في التشغيل معدلات متوسطة لم تتجاوز 38% لسنة 2021 بالنسبة للمغرب وتونس تليها الجزائر بـ 35% كما تميزت بارتفاع مساهمة الذكور في التشغيل مقارنة مع الإناث بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة الذكور في البلدان العينة طول فترة الدراسة.

ويظهر تهميش الإناث في التشغيل والذي قد يرجع لأسباب اختيارية أو غيرها.

6- تطور معدلات البطالة:

عرفت الدول العينة معدلات بطالة مرتفعة طول فترة الدراسة، راجعة لعدة أسباب، عدم استقرار سياسي بالنسبة لتونس، أزمة الجفاف التي أثرت على مستويات التشغيل في القطاع الزراعي للمغرب وكذلك أسعار النفط وأزمة 2014 في الجزائر، إضافة إلى أزمة كورونا، مما يستدعي البحث في إيجاد استراتيجيات جديدة لامتصاص البطالة خاصة بالنسبة للإناث.

7- حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية:

احتل قطاع الخدمات المركز الأول في حجم العمالة للبلدان العينة بنسب متفاوتة أعلاها بالجزائر بنسبة 60% ثم القطاع الصناعي الذي يشمل الصناعات الاستخراجية والتحويلية بنسبة 30% للجزائر و33% لتونس ويتميز بالثبات كونه متعلق بالمشاريع المسطرة من طرف الدولة بالاعتماد على إيرادات المحروقات ثم تليها الزراعة حيث تبقى مساهمة هذا القطاع ضئيلة خاصة بالنسبة للجزائر التي لم تتعدى 9% سنة 2019 والذي يعتبر نقطة سلبية في مسار التنوع الاقتصادي بالرغم من الإمكانات الطبيعية المتوفرة بينما تساهم الزراعة بنسبة 33% بالنسبة للمغرب ويعتبر قطاع حساس خاضع لتقلبات الطبيعة.

8- تعداد السكان، التشغيل والبطالة:

يعتبر النمو السكاني وكفاءة قوة العمل من الأمور المهمة الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل سوق العمل، وفي إطار الثبات النسبي لتعداد السكان لكل بلدان العينة تقابلها ارتفاع في مستويات البطالة وتذبذب في مستويات التشغيل.

9 -التجارة و ميزان المدفوعات:

سجلت كل من تونس والمغرب عجز في موازين تجارتها طول فترة الدراسة بينما عرفت الجزائر فائض في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة وعجز سجل سنة 2015 بعد أزمة إنهيار أسعار النفط.
سجلت تونس معدلات تحرير مرتفعة مقارنة مع الجزائر وتأتي المغرب في المرتبة الثانية .

يتسم الاقتصاد الجزائري بعدم التنوع الاقتصادي إذ مثلت صادرات قطاع المحروقات ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات، والسؤال المطروح هنا هو ما مدى استفادة القطاع الصناعي خارج المحروقات من التجارة الخارجية، وما مدى قدرته على منافسة السلع الصناعية المستوردة في إطار محاولات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على عكس نظيراته تونس والمغرب التي تتميز اقتصاداتها بالتنوع ولكنها لا زالت لا ترتقي للمستوى المطلوب.

10- التحرير التجاري والتشغيل:

نظريا تحرير التجارة سيكون له أثر ايجابي على زيادة خلق فرص العمل إذ أن تحرير التجارة في الجزائر، ومن خلال اعتمادها بشكل كبير على صادرات المحروقات، لم يؤدي إلى زيادة ملحوظة في القدرة التصديرية، وبالتالي التأثير محدود في زيادة فرص العمل في القطاعات خارج المحروقات، يفسر ثبات عدد

المشتغلين بالنسبة للقطاعات المدروسة خلال فترة الدراسة، إذ يمكن القول بأن معدلات التشغيل في الجزائر لها استجابة أكثر لأسعار النفط منها إلى معدلات التحرير التجاري، وأن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح ضرورة حتمية حتى تتمكن من الاستفادة أكثر من مزايا الانفتاح التجاري على المدى الطويل.

بالرغم من ثبات عدد المشتغلين نسبيا في تونس والمغرب في القطاعات الاقتصادية إلاّ أن تحرير تجارة مكنتها من الاستفادة من بعض مزايا التنافسية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة كصناعة النسيج والملابس والذي أدى بدوره إلى تطور هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي و التأثير كان ايجابي.

11-تحرير التجارة و إنتاجية العمل:

علاقة الإنتاجية بالتحرير التجاري هي علاقة طردية فالانفتاح على التصدير يعزز الكفاءة التقنية للمؤسسات، إذ أن التواجد الأجنبي في البلاد يعتبر عامل من عوامل تعزيز الإنتاجية، إلا أن البلدان العينة تفتقر لعدم القدرة على استثمار الأرباح المالية في تعزيز نمو الإنتاجية وكذلك ضعف الاستثمار في المهارات القوى العاملة لتلبية حاجيات السوق العمل.

المطلب الثاني: مقارنة نتائج الدراسة:

تحرير التجارة:

- ❖ تشابه في تبني سياسة التحرير التجاري للبلدان الثلاثة المتمثل في أزمة المديونية وعدم التحكم في التوازنات الاقتصادية.
- ❖ كانت تونس والمغرب سباقتان في التحرير التجاري مقارنة مع الجزائر التي انفردت بالتأني والتردد في تطبيق إجراءات التحرير التجاري إذ لم تنظم لحد الساعة للمنظمة العالمية للتجارة.
- ❖ تفوق الجزائر في الحفاظ على ميزان التجاري إيجابي مقارنة مع المغرب وتونس خلال فترة الدراسة.
- ❖ يحظى الشريك الأوروبي اهتمام خاص في مجال التجارة بالنسبة للدول العينة إذ حظي بالمراكز الأولى خلال سنة 2021 مع وجود تنوع بالنسبة للمغرب مقارنة بالجزائر وتونس بتعامله مع البرازيل والهند لنفس السنة.
- ❖ تفوق تونس بمعدلات تحرير مرتفعة تليها المغرب ثم الجزائر.
- ❖ نقطة تشابه بين البلدان العينة فيما يخص التركيز على التحرير أكثر من التركيز على التجارة بحد ذاتها أكثر من الاهتمام بتطوير القطاعات المحلية التي تنافس نظيرتها الأجنبية.
- ❖ تفوق الجزائر في الصناعة الاستخراجية والمغرب في الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة بنسبة مساهمة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

تحرير التجارة والتشغيل:

- ❖ عرفت كل من الجزائر وتونس والمغرب زيادة في عدد الناشطين الاقتصاديين في قطاع الخدمات، إلا أنه لا يعتبر كافيا، فمعدلات التشغيل لا زالت متدنية، كما عرف القطاع الصناعي ثبات واستقرار في مستويات التشغيل طول فترة الدراسة، أما القطاع الزراعي فعرف نسب تشغيل متدنية تراجعت نسبها طول فترة الدراسة بالنسبة للدول العينة.
- ❖ مثلت نسب التشغيل بالنسبة للإناث بنسب متدنية بالنسبة للبلدان العينة، إذ لا تزال فئة الذكور تمثل النسبة الأكبر بما يقارب الضعف من المشتغلين، ترافقها معدلات بطالة جد مرتفعة في أوساط الإناث سجلت أعلاها بالجزائر مقارنة مع تونس والمغرب.
- ❖ أثرت الأوضاع الناجمة عن جائحة كورونا خاصة لسنة 2020، أدت إلى حالة ركود تام بسبب تقلص النشاط التجاري بسبب إغلاق عدد كبير من الأنشطة على المستوى الداخلي وحظر السفر وتراجع الحركة التجارية مع دول العالم بالنسبة لكل من الجزائر، تونس والمغرب بدرجات متفاوتة والتي أدت الى تسريح عدد من العمال أو منحهم لعطلة استثنائية مدفوعة الأجر، والذي أثر سلبا على عدد مناصب التشغيل بالنسبة لمختلف القطاعات والتي تفسره النتائج السابقة بانخفاض نسب التشغيل للبلدان الثلاثة لسنة 2020 وتأثير الغلق على إحداث مناصب الشغل.
- ❖ بالرغم من المساحة الكبيرة للجزائر وتنوع إمكاناتها الطبيعية مقارنة مع تونس والمغرب إذ أنها تستقطب أقل يد عاملة في القطاع الزراعي وكفاءة أحسن من نظيراتها إذ لازال القطاع يعاني ويعتبر نقطة سلبية في مسار التنوع الاقتصادي الجزائري بسبب عدم قدرة المنتجين على تغطية الطلب المحلي وبعض المشاكل كنقص التمويل.

3- تحرير التجارة والإنتاجية:

- ❖ حسب التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2022 أغلب القوى العاملة العربية العاملة في قطاع الصناعة بما فيها الدول العينة تتركز في الصناعات التحويلية بحجم تنوعها الواسع، فهي بذلك تساهم في توفير فرص عمل ودخل لشرائح واسعة من المواطنين في المدن والأرياف، بالمقابل فهي أقل إنتاجية وعائد ومساهمة في الاقتصاد العربي عند مقارنتها بالصناعات الاستخراجية التي تعتمد على كثافة التقنيات الإنتاجية لسلع عالية التنافسية والعائد كالنفط الخام والغاز الطبيعي وبعض المعادن.[1]
- ❖ القطاعات الأكثر إحداثا لمناصب الشغل للدول العينة يمس قطاع الخدمات والزراعة إذ تستقطب العمالة غير الماهرة، هذا ما يفسر انخفاض إنتاجية العمل لهذه القطاعات في الدول العينة مع تفوق نسبي بالنسبة للجزائر.

[1] : صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2022، ص ص 89-90.

❖ تتشابه الدول العينة من خلال نسب انتاجية العمل المنخفضة المسجلة خلال فترة الدراسة في القطاعات الاقتصادية ما يدل على افتقار التنوع الاقتصادي من خلال الاعتماد على قطاعات إنتاجية منخفضة، وهذا ما يستوجب ضرورة الاستثمار في القطاعات عالية الإنتاجية، إذ لا بد أن يرفق تنويع الصادرات توافر بنى تحتية وتوفر المناخ الملائم لدعم تنافسية المؤسسات وكذلك المفاوضات التجارية الدولية.

ويمكن تلخيص بعض نتائج الدراسة في الجدول التالي:

الجدول(19.IV): نتائج بعض المؤشرات للدول العينة خلال الفترة (2010-2021) و أثر تحرير التجارة على الإنتاجية والتشغيل

المؤشر / البلد	PI8	RN	الميزان التجاري	البطالة	التحرير التجاري	أثر التحرير التجاري على التشغيل	أثر التحرير التجاري على الإنتاجية
الجزائر	+	+	سجل عجز لسنة 2015 فقط	نسب مرتفعة	مستويات فوق 50% تأتي بعد تونس و المغرب	أثر إيجابي لكن محدود	علاقة طردية مع إنتاجية العمل في قطاع الصناعة لكن ضعيفة مع تفوق نسبي
تونس	+	+	-	أكبر نسبة	مستويات مرتفعة	طردي إيجابي	علاقة طردية مع إنتاجية العمل في قطاع الصناعة لكن ضعيفة
المغرب	+	+	-	أقل نسبة	مستويات مرتفعة تأتي بعد تونس	طردي إيجابي	علاقة طردية مع إنتاجية العمل في قطاع الصناعة لكن ضعيفة

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على نتائج المبحث الثالث

خاتمة الفصل:

بعد الدراسة التحليلية المقارنة للدول العينة خلال الفترة 2010-2021 باستخدام مؤشرات اقتصادية مختلفة و بالاعتماد على متغيرات الدراسة الخاصة بأثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل توصلنا الى النتائج التالية:

- نظريا تحرير التجارة سيكون له أثر ايجابي على زيادة خلق فرص العمل، إذ أن تحرير التجارة في الجزائر ومن خلال اعتمادها بشكل كبير على صادرات المحروقات لم يؤدي إلى زيادة ملحوظة في القدرة التصديرية ،إذ يمكن القول بأن معدلات التشغيل في الجزائر لها استجابة أكثر لأسعار النفط منها إلى معدلات التحرير التجاري.

- وجود علاقة طردية بين تحرير التجارة في كل من تونس و المغرب على مستويات التشغيل ،اذ أن تحرير تجارة مكنتها من الاستفادة من بعض مزايا التنافسية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة كصناعة النسيج والملابس والذي أدى بدوره إلى تطور هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي والتأثير كان إيجابي.

- نظريا علاقة الإنتاجية بالتحرير التجاري هي علاقة طردية فالانفتاح على التصدير يعزز الكفاءة التقنية للمؤسسات، إلا أن التأثير على الدول العينة كان طردي لكن ضعيف ما يدل على افتقار التنوع الاقتصادي من خلال الاعتماد على قطاعات إنتاجية منخفضة، وهذا ما يستوجب ضرورة الاستثمار في القطاعات عالية الإنتاجية، إذ لا بد أن يرفق تنويع الصادرات توافر بنى تحتية ،وتوفر المناخ الملائم لدعم تنافسية المؤسسات، وكذلك المفاوضات التجارية الدولية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

على مدى العقود الماضية، خاصة منتصف التسعينات، اتخذت الدول المغاربية خطوات لفتح إقتصاداتها ودمجها في الإقتصاد العالمي من خلال تبني سياسة تجارية تهدف إلى تحسين مستويات الصادرات، وتحسين إنتاجية العمل وتعزيز التقارب مع الإقتصادات المتقدمة، وخلق المزيد من فرص العمل من خلال تنفيذ إصلاحات تجارية، التي تضمنت العديد من الاتفاقيات للتجارة الحرة واتخاذ تدابير تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها.

كان وراء توجهات الدول المغاربية لتحرير مبادلاتها التجارية عاملين رئيسيين، الأول يتعلق بعدم تحكمها في التوازنات المالية الكبرى مما دفع بها للعمل بما تمليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أما الثاني فكان بدافع المكاسب التي يقدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف, لكن سياسات تحرير التجارة التي تم تبنيها لم تكن أحادية التوجه ولم تكن عديمة الآثار، بل كان لها آثار ملموسة خاصة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي.

حاولنا في هذه الدراسة المقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب على أساس الأثر الذي يحدثه تحرير التجارة الخارجية على الإنتاجية والتشغيل خلال الفترة (2010-2021)، إذ كان لزاما علينا التطرق أولا إلى بعض الجوانب النظرية للإلمام بالموضوع تخص كل من التحرير التجاري، الانتاجية والتشغيل، مختلف المفاهيم المتعلقة بها كالتطرق إلى سياسة التحرير التجاري ومؤشرات قياسه ودراسة العلاقة السببية بين التحرير التجاري و الإنتاجية من خلال عرض بعض النظريات، إضافة إلى التطرق لسياسات التشغيل لكل دولة على حدى وصولا إلى المرحلة الأخيرة المتعلقة بتحليل ومقارنة أثر التحرير التجاري للدول العينة على الإنتاجية والتشغيل, من خلال التعمق في دراسة المتغيرات والخروج بنتائج تساعد على المقارنة.

اختبار الفرضيات:

ويمكن الإجابة على الفرضيات التي تم صياغتها في مقدمة الدراسة كما يلي:

الفرضية 1:صحيحة، ففي إطار المقارنة على مستوى تنويع الصادرات، يمكن القول أن الاقتصاد التونسي والمغربي استفادا من مقتضيات النظام الإقتصادي والتحرير التجاري العالمي ولو بصفة جزئية من خلال الأسبقية والصرامة في إجراءات التحرير التجاري، الذي يفسر من خلال الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فسياسة الحرية تساعد على ترقية وتنويع الصادرات، على عكس الجزائر، فبالرغم من إتباع برامج إنتعاش إقتصادي تهدف إلى إعداد أرضية مناسبة للإستثمار والتأقلم مع الإنفتاح والإصلاحات التي ترمي إلى القضاء على تبعية الإقتصاد الجزائري للبترول، إلا أن الصادرات خارج المحروقات لحد الآن لاتزال تمثل نسبة ضئيلة من الصادرات الجزائرية و التي تمثل إشكال في التجارة الخارجية.

فالتنويع يساعد على إيجاد مصادر مختلفة للتمويل وعدم الاعتماد بشكل كبير على مصدر واحد لخلق منصب شغل أو دعم البرامج التنموية.

الفرضية 2: صحيحة، اذ أن الانفتاح عل التصدير يعزز الكفاءة التقنية للشركات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى الزيادة في القطاعات الإنتاجية، وتعتبر المشاركة الأجنبية عامل من عوامل تعزيز الإنتاجية.

الفرضية 3: نظريا العلاقة بين إنتاجية العمل و سياسة التحرير التجاري علاقة طردية، إذ بينت نتائج التحليل، وجود علاقة طردية بين إنتاجية العامل في القطاع الصناعي وسياسة التحرير التجاري في البلدان العينة مع تفوق نسبي للجزائر ، إلا أن النسب تبقى ضعيفة من خلال الإعتماد على قطاعات إنتاجية منخفظة ولم ترق بعد للمستوى المطلوب.

حيث كشفت المستويات المتواضعة لأداء الصناعات التحويلية بالنسبة للدول الثلاثة مع تفوق نسبي للمغرب، والتي لاتلبي معظم الحاجيات المحلية من سلع ومنتجات صناعية، رغم الفرص اللامحدودة التي توفرها الصناعة في مجالات إنتاج السلع والخدمات، فرص العمل، التقدم التكنولوجي والمعرفي والرخاء الإجتماعي، هذا مايستوجب ضرورة الإستثمار في القطاعات عالية الإنتاجية، ولابد أن يرفق تنويع الصادرات توافر البنى التحتية و المناخ الملائم لدعم تنافسية المؤسسات وكذلك المفاوضات التجارية الدولية، كما أن معدلات التضخم المرتفعة تؤثر على العملية الإنتاجية من خلال إرتفاع تكاليف مدخلات عناصر الإنتاج.

الفرضية 4: صحيحة، إذ أثبتت النتائج عن وجود علاقة طردية بين تحرير التجارة و مستويات التشغيل خلال فترة الدراسة على كل من تونس و المغرب، إذ مكنهما التحرير من الإستفادة من بعض مزايا التنافسية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة ، الذي أدى إلى تطور هيكل العمالة، إذ كانت نسب التشغيل في ظل التحرير التجاري مرتفعة نسبيا عنها في الجزائر التي كان فيها الأثر إيجابي لكن محدود وعلاقة عكسية مع البطالة.

الفرضية 5: صحيحة، بالنسبة للدول ذات الاقتصاد الريعي كالجزائر، إذ أن سياسة التشغيل في الجزائر تعتمد على المداخيل النفطية المتأتية من التجارة الخارجية ما يجعل معدلات التشغيل أكثر استجابة لأسعار النفط منها إلى معدلات التحرير، أما تونس و المغرب فمعدلات التشغيل أكثر استجابة لمعدلات التحرير.

نتائج البحث:

أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة ما يلي:

1. ارتفاع مستويات البطالة و إنخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة خاصة النساء و التي قد تؤدي إلى خسارة كبيرة في الإنتاجية و رأس المال البشري على المدى الطويل، و التي تعتبر نقطة

ضعف بالنسبة للجزائر و تونس و المغرب فمستويات بطالة الاناث كانت جد مرتفعة بتونس نظرا لظروف عدم الاستقرار السياسي تليها الجزائر ثم المغرب بأقل نسبة نسبيا، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود فيما يخص سياسات و برامج التشغيل.

2. الدول المصدرة للنفط حالة الجزائر تعاني من إرتفاع التقلبات في الصادرات والتي تعتبر نقطة ضعف في مسارها نحو تنوع الصادرات وإيجاد مصادر تمويل أخرى على غرار تونس والمغرب بالرغم من التنوع النسبي للصادرات مقارنة مع الجزائر فحجم صادراتها لازال بحاجة لتحسين مستمر.
3. أدى النمو المتزايد في الواردات عن الصادرات إلى إستمرار عجز الميزان التجاري بالنسبة لتونس والمغرب مقارنة مع الجزائر
4. أثر إنخفاض لأسعار النفط لسنة 2020 ركود أقل حدة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي عرفته الجزائر ودخلها الوطني اذ تفوقت على نظيراتها تونس والمغرب بالرغم من تسجيلهم لمستويات إيجابية من الناتج المحلي و الدخل قبل جائحة كورونا، الا أن احتياطات النفط و الحسابات الجارية ساعدت الجزائر، الامر الذي يقتضي على تونس والمغرب تحسين كفاءة الصادرات لزيادة مساهمة التجارة في النمو الاقتصادي.
5. أثر عدم الاستقرار السياسي لتونس فقدانها لعدة مزايا وتدهور ترتيبها العالمي خلال العشرية الأخيرة وتعتبر المغرب الأحسن تصنيفا مقارنة مع الجزائر وتونس باحتلالها المركز 75 سنة 2020، فلا تزال البلدان العينة في حاجة إلى بذل مجهود أكبر والاستفادة من مزايا أخرى لتحسين تنافسيتها وترتيبها العالمي.
6. عرفت مساهمة إجمالي القوى العاملة في التشغيل معدلات متوسطة لم تتجاوز 38% لسنة 2021 بالنسبة للمغرب وتونس تليها الجزائر بـ 35% ، هنا يظهر أثر التحرير على التشغيل ،كما تميزت بارتفاع مساهمة الذكور في التشغيل مقارنة مع الإناث بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة الذكور في البلدان العينة طول فترة الدراسة.
7. كانت تونس والمغرب سباقتان في التحرير التجاري مقارنة مع الجزائر التي انفردت بالتأني في تطبيق إجراءات التحرير التجاري إذ لم تنظم لحد الساعة للمنظمة العالمية للتجارة.
8. يحظى الشريك الأوروبي اهتمام خاص في مجال التجارة بالنسبة للدول العينة إذ حظي بالمراكز الأولى خلال سنة 2021 مع وجود تنوع بالنسبة للمغرب مقارنة بالجزائر وتونس بتعامله مع البرازيل والهند لنفس السنة.
9. تفوق تونس بمعدلات تحرير مرتفعة تليها المغرب ثم الجزائر.

10. نقطة تشابه بين البلدان العينة فيما يخص التركيز على التحرير أكثر من التركيز على التجارة بحد ذاتها أكثر من الاهتمام بتطوير القطاعات المحلية التي تنافس نظيرتها الأجنبية.
11. تفوق الجزائر في الصناعة الاستخراجية والمغرب في الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة بنسبة مساهمة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي
12. في كل البلدان العينة، كان نمو التشغيل في الخدمات أعلى منه في الصناعة بتفوق نسبي للجزائر والذي يدل على تراجع التصنيع في السنوات الاخيرة بالرغم من مستوياته المستقرة نسبيا.
13. ضعف مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة للتشغيل، بالرغم من الإمكانيات الموجودة أظهرت نتائج الدراسة ضعف إنتاجية العمل في قطاع الزراعة، خاصة بالنسبة للمغرب مع أنه يعتبر القطاع الثاني بعد الصناعة من حيث مساهمة اليد العاملة ،مع تفوق نسبي للجزائر الا أن النسب تبقى ضعيفة ، الأمر الذي يتطلب الاهتمام أكثر بتفاصيل هذا القطاع .
14. القطاعات الأكثر إحداثا لمناصب الشغل للدول العينة يمس قطاع الخدمات والزراعة إذ تستقطب العمالة غير الماهرة، هذا ما يفسر انخفاض إنتاجية العمل لهذه القطاعات في الدول العينة مع تفوق نسبي بالنسبة للجزائر.
15. إصلاحات تحرير التجارة لم تحسن بصورة كبيرة من نمو التشغيل.
16. تأثير تحرير التجارة على التشغيل، لم يساهم إلا بالقليل في خلق فرص العمل نظرا لتركيز البلدان العينة على المنتجات منخفضة القيمة المضافة.
17. التحرير يؤثر إيجابيا عل الطلب النسبي للعمالة الماهرة، ففي الاقتصاد الريعي مثلا كحالة الجزائر أدى إلى تركيز الثروة وخلق فرص العمل تقتصر على عدد قليل من الصناعيين من العمالة الماهرة مثل ما هو الحال بصناعة الأدوية و السيارات حالة تونس والمغرب.
18. التشابه النسبي بين تونس و المغرب من خلال التركيز على قطاعات متشابهة ولكن بتفوق المغرب، من خلال توقيعه على إتفاقية التجارة الحرة مع و.م.أ منذ 2006 جعله يمتلك سوق إضافي مقارنة مع تونس ومع إنخفاض تصدير منتجات الفوسفات في تونس بعد 2011 بسبب عدم الإستقرار السياسي، جعل المغرب ينتهج إصلاحات بخصوص إستغلال هذا المورد.

التوصيات:

1. ضرورة تنويع الإقتصاد خاصة بالنسبة للإقتصاد الجزائري لتجنب التبعية لمنتج واحد(المحروقات)، وإحداث التغيير في التركيبة السلعية وإيجاد بدائل أخرى.
2. دعم القطاع الزراعي و الصناعي بالنسبة للبلدان العينة ورفع الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية لباقي القطاعات و العمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضعها في أولويات البرامج الحكومية في الدول العينة، كموظف رئيسي للعمالة.
3. تشجيع الإستثمارات الموجهة للتصدير وتقوية دور القطاع الخاص.
4. توافر البنى التحتية والخدمات الأساسية لتسهيل نشاط المؤسسات.
5. يجب أن يسبق الانفتاح ويتلوه مجموعة من الإصلاحات كسياسة صرف متوازنة، سياسات متعلقة بالتعليم و التدريب والإستثمار إضافة للإصلاحات التجارية.
6. إعادة هيكلة النظام التعليمي التكويني بالشكل الذي يستجيب لمطالب سوق العمل.
7. ربط معاهد ومراكز البحوث في الجامعات بالمشروعات الاقتصادية، ووضع إستراتيجية للتدريب الصناعي تشمل تحديد القطاعات الصناعية المحورية في الاقتصاديات للدول العينة.

افاق الدراسة:

و أخيرا يمكن اقتراح بعض مواضيع بحث مستقبلية بناءا على دراستنا وهي:

1. سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات.
2. أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام.
3. الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتعزيز إنتاجية و تنافسية الدول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

1. أحمد عبد الخالق، أحمد بديع ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، منظمة التجارة العالمية لآثار المنافسة الدولية المشكلة البيئية والتجارة العالمية، الدار الجامعية، 2002/ 2003، الاسكندرية.
2. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006،.
3. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013،
4. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008.
5. خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2005،
6. خليل السحمراني: منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس بيروت، لبنان، 2003.
7. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008،.
8. رعد حسن الضرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.
9. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية 1996.
10. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية، الطبعة1، القاهرة، 1991.
11. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وافاقه، الدار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.
12. سمير اللقماني، المنظمة العالمية للتجارة، آثارها السلبية والإيجابية على اعمالها الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، المكتبة الوطنية، الرياض، ط1، 2004.
13. سمير محمد عبد العزيز، وعالمية تجارة القرن الحادي و العشرون، منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية، وقائع، مشاكل، تحديات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.
14. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية دار النهضة العربية، القاهرة 2000.
15. عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية والاقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999.
16. عبد النعيم مبارك: اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية ،الدار الجامعية، مصر، 1996.

17. فاتح حركاتي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مؤسسة عالم الرياضة، الاسكندرية، مصر، ط1، 2015.
18. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية،ط1، 2003.
19. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009.
20. محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 1990،.
21. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشرى، القاهرة، 2010،.
22. محمد عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارةالخارجية(النظرية و التطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010-2011.
23. محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.
24. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
25. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006.
26. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، طبعة1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
27. ناصر دادي عدوة، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة،أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
28. نبيل ابراهيم محمود الطائي، تحليل المتغيرات الاقتصادية، الإنتاجية والكفاءة، التغيير التقني، العمل ورأس المال، دار الهداية للنشر، الأردن، ط1، 2010.
29. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2008.

2/ المقالات:

1. ابراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1 ، الجزائر، العدد السادس، جوان 2015.
2. أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد السابع، 2013.

3. أوموسي ذهبية، بوعلام أمينة، التنسيق والعلاقة بين سياسات التشغيل في الجزائر ومنظومة تنمية الموارد البشرية في تحسين الخدمة العمومية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 5، 2016.
4. باريك مراد، بلحرش عائشة، أثر التحرير المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، دراسة قياسية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي لبيانات بانل، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد: 01 (2022) .
5. براهيمي بن حراث حياة، بوخاري آمنة، جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مركز الحكمة للبحوث و الدراسات، الجزائر، المجلد5، العدد 12، نوفمبر 2018،.
6. بشليلي أسماء، بكريتي لخضر، صفيح صادق، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2017) ،مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان 2019.
7. بلحضري عبد الرزاق، شريفي ابراهيم، دراسة تأثير الانفتاح التجاري على انتاجية العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد7، عدد 02 لشهر أفريل 2021.
8. بن طجين عبد الرحمان، دادن عبد الغني، تنوع سياسات التشغيل وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر، دراسة إحصائية خلال الفترة (1970-2018) ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 13، العدد 2، 2022.
9. بن عائشة نبيلة، هريب إلهام، التجارة الالكترونية كآلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في زمن كورونا، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهاتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، ألمانيا، برلين، ط1،، فبراير 2021.
10. بن عمار حسيبة، موساوي عبد النور، سياسات التشغيل في الجزائر: بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة (1999-2016)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، جوان (2019).
11. بن مسعود عطا الله ، مراد عبد القادر، شاربي بوبكر، أثر تحرير الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي –دراسة حالة الدول النامية والجزائر –مجلة البديل الاقتصادي، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2014.
12. بودلال علي، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد2، العدد1.

13. بوسخان سعيدة، حاكمي بوحفص، دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس) ،مجلة الرسالة الدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 06، العدد 03،جويلية 2021.
14. بوكساني رشيد، دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،القبة- الجزائر العدد 4، 2004.
15. جلطي غالم، قوري ستي، سياسات التشغيل والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر لفترة (2011-2021) ،مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر المجلد 13- العدد 01 (2022)،
16. جمال مفتاح العماري، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر،مج8، ع1، حزيران 2019.
17. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012 .
18. الخاطر خالد (2020)، قنوات التأثير وجهود الدول... كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي، إنجلترا، مركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد في جامعة كامبريدح البريطانية.
19. خالد بن جلول، حمزة بلعلي، أحمد بن خليفة، دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام سببية TODA(TYDL) YAMA MOTO، مجلة دراساتالعدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2021 .
20. رفيقة صباغ، جائحة فيروس كورونا المستج--د وآثارها على الاقتصاد العالمي مجلة الحقيقة العلوم والإنسانية ، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 19، العدد 04، 2020.
21. زايد محمد، واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست ، الجزائر، المجلد 10، العدد: 03، 2021،
22. زدون جمال، محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 01، 2015.
23. زروقي يوسف، لوا لبية فوزي، أثر الاستثمار المحلي على نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991-2019) ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 05/ العدد 02، (2021).
24. زين الدين قدال، آسية موسى، كمال بلفوضيل، تقدير آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال النموذج التوازن الحسابي العام، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 20، جانفي 2020.

25. سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 13، ديسمبر 2017.
26. سعدية قصاب، فاطمة الزهرة عيدودي، سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2014)، تشخيص وتقييم، معارف (مجلة علمية محكمة)، جامعة البويرة، الجزائر، السنة العاشرة، العدد 20 ، جوان 2016.
27. سعيدة تلخوخ، مرافقة المقاولة النسوية في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01 (2021)،
28. سلامي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد السابع، سبتمبر 2017، المجلد الأول.
29. سهام موسي، تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الالكترونية في العالم، دراسة تحليلية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 9، العدد 4، 2021.
30. شليحي الطاهر، زورداني صافية، دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد ، 08العدد: 01، مارس2020.
31. شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، آفاق انضمام الجزائر OMC، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2003،
32. شيخ فتيحة، التنمية في البلدان المغاربية: بين توجهات واعدة وتحديات هيكلية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 10، ماي 2018.
33. عابد شريط، واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران 1، الجزائر، العدد 21، جوان 2004.
34. عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر انتاجية العامل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة ،الجزائر، العدد 03، 2013.
35. عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1980-2011) مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 15، 2015.
36. عبد المجيد رمضان، سياسات الشباب في الدول المغاربية (حالة تونس والمغرب)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد (21) –العدد 02 ، ديسمبر 2020.
37. عز الدين بوحبل، التجارة العربية البينية بين المعطيات الإقليمية والإصلاحات الدولية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 04، العدد1 ،2017.

38. عمرة مهديد، تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد9 ، فيفري 2016،
39. عواطف خضر حمد الخضر، أثر جائحة كورونا على اسواق العمل، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ط1، فبراير 2021.
40. عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2، جامعة الأغواط.
41. العيد غربي، عبد الوهاب دادن، أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1999-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017.
42. غبولي أحمد، توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لآثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2020 –مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020.
43. فردية اسماعيل، شربي محمد الأمين، تحليل وتقييم أداء التجارة البيئية للاتحاد الاقتصادي المغاربي خلال الفترة 2010-2018 ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 03 ، 2020.
44. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012.
45. قباني فطيمة الزهرة، سفيان آمنة، علوني عمار، آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 2، الجزائر، المجلد 16، العدد 03 الخاص (الجزء 2)، نوفمبر 2021.
46. قدوش نورة، زدوري أسماء، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على إنتاجية المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة اسمنت تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.
47. قريشي هاجر، عزي فريال منال، دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات ANGEM، ANSEJ، ANDI، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 04، عدد 01، مارس 2020.
48. قطافي سعيد، تحديات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، Revue d'économie et de statique appliquée, N°22, décembre,2014,.

49. قلعي كريمة، حيدوشي عاشور، قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة (1990-2017)، مجلة التنمية والاستشراق للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 06- العدد: 02 ، ديسمبر 2021.
50. كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004) ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر ، العدد 5، 2008،
51. كمال رزيق، بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22 ماي، 2000.
52. لعمري خديجة، طلحة بوخاتم، هواري نورالدين، أثر جائحة (كوفيد-19) على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي –دراسة تحليلية- مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2021.
53. مباركي عبد الإله، مختاري فيصل، أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام سببية TODA YAMA(TYDL) MTO، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، (2021).
54. محمد الناشر، التجارة الداخلية و الخارجية: ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سورية، 1977،
55. محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،العدد04، جوان 2016.
56. محمد ناجي حسن خليفة منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الأول، كلية الاقتصاد ،جامعة الجزائر، 31 ماي -02 جوان 2003.
57. مزيان حمزة، راتول محمد، تحليل متغيرات رأس المال البشري الدائمة للتنافسية الكامنة –حالة دول المغرب العربي-الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 14، جوان 2015.
58. مسعي عبد الكريم، مزريق عاشور، مشاريع الشراكة الصناعية ودورها في نقل التكنولوجيا، حالة الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة الجلفة، الجزائر العدد الاقتصادي25 (1).
59. معتصم دحو، سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج ومنطق الاستجابة للاحتياجات سوق العمل، منشورات البحث الحكومة والاقتصاد الاجتماعي، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد رقم 02، (2016).

60. مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد7، العدد 1، 2018.
61. مكاوي مكي، بيدي عيساوي صورية، آثار التجارة العربية البينية على الاندماج الاقتصادي الإقليمي: دراسة إحصائية وتحليلية للدول المغاربية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 09- العدد 04 ديسمبر 2021.
62. منار موسى يحي اللحام، تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حالة فلسطين (1995-2019)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2021.
63. موراد تهتان، رضوان بن عتروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 02.
64. مومني عبد القادر، تريش محمد، عامر برحو عائشة، الإمداد التجاري الالكتروني كضرورة للمنافسة في ظل تفشي فيروس كورونا: دراسة حالة شركتي (ALIBAB و JD.Com)، في مدينة ووهان، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 20، العدد الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2020.
65. ناجي حريرش، منصف بن خديجة، التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1،جوان 2018.
66. نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر –دراسة تحليلية- مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 02،العدد 02، جوان 2020، الجزائر.
67. نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017) مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020.
68. الهادي لرباع، علي جلابة، ناصر بوعزيز، دراسة تحليلية لموقع الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) عن الاندماج الاقتصادي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 03، ديسمبر 2021،
69. هبة علي حسين ،اقتصاديات العالم وتخطي جائحة كورونا، مجلة حمو رابي للدراسات، العراق، العدد 36، السنة التاسعة، 2020.
70. وردة سعاد، المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.

3/ الأطروحات:

1. بوطمين سامية، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع نظرية التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، جوان 2001.
2. الصادق بوشنافة: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006 .
3. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية –فرع تسيير- جامعة الجزائر -2002-2003 .
4. فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية –دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
5. محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.
6. محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية البلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993.
7. محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005،
8. مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة، دراسة حالة (الجزائر-مصر) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

4/ التقارير:

1. آفاق الاقتصادات العربية، نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العدد 4، سنة 2019.
2. التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات:2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 ، 2021، 2022.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018)، صندوق النقد العربي، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية للدول العربية
4. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، رقم 49 نشرة 2021.
5. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، رقم 49 نشرة 2021.

6. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، أفريل 2020،
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد الخامس، ديسمبر 2007.
8. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وحدة البحوث، منظمة التجارة العالمية: بين فشل سياتل ونجاح الدوحة، شؤون خليجية، ع28، كانون الأول 2002، القاهرة، مصر .
9. منظمة العمل الدولية، التجارة و الاستثمار و التشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، التقرير المواضيعي لمشروع: ادراج مسائل التشغيل في التجارة و الاستثمار في الجوار الجنوبي، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 17 جانفي 2023.

5/ القوانين :

1. الجمهورية التونسية ، قانون العدد 11 لسنة 1993 المؤرخ في 17 فيفري 1993، يتعلق بإحداث الوكالة التونسية للتشغيل و الوكالة التونسية للتكوين المهني.
2. الجمهورية التونسية، الأمر عدد 621 لسنة 2011، المؤرخ في 23 ماي 2001 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009، يتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل و صيغ الانتفاع بها.
3. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي سنة 2004، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية، العدد 6، الجزائر، 2004.
4. المرسوم التنفيذي رقم 94- 186 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن لاستحداث الصندوق والقانون الأساسي.
5. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-133 المؤرخ في 25 أفريل 1998، اخر تعديل المرسوم التنفيذي رقم 11-102 المؤرخ في 06 مارس 2011.
6. المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.03.194 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2003، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتاريخ 29 ديسمبر2004.

6/ المواقع الإلكترونية:

1. http://dspace.univ-tiaret.dz/bitstream/123456789/6474/1/TH.M.COM.AR.2022.189.pdf
2. https://www.academia.edu/
3. https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=14767https://annabaa.org/nbanews/67/426.htm
4. https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm
5. https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min98_e/min98_e.htm
6. https://www.wto.org

7. https://www.aljazeera.net/ebusiness/
8. marocdroit.com
9. emploi.gov.tn
10. http//www .droitetentreprise.com
11. http//www .miepeec.gov.ma
12. http//www www.carnegieendowment.ong
13. http://commerce.elastic-solutions.com/politique-du-commerce-exterieur_11_71
14. https://wikimemoires.net
15. http//www.ins.tn/ar/statistiques
16. https://www.maroc.ma/fr/services-electroniques/manar-stat-banque-de-donnees-economiques-financieres-et-sociales
17. https://databank.banquemondiale.org/home.aspx
18. alamarabi.com
19. https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html
20. https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/788/index.html
21. https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/504/index.html
22. https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html
23. https://shs.hal.science/file/index/docid/59142/filename/manuel_mondialisation.pdf

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

1/ Books :

1. Angela Barthes, Petit manuel simplifié pour comprendre la mondialisation, Edition Publibook,2005.
2. Baldwin, R and Aymo Brunetti (2001), Economic impact of EU entrants: New methods and issues, Springer.
3. Paul KRUGMAN, MAURICE OPSFELD, Economie international, Pearson éducation 7ème édition, 2006.

2/ Articles :

1. Abdelhamid BAAR, Hani Ait BARA, croissance de la productivité totale des facteurs (PTF) dans l'industrie agroalimentaire algérienne; une approche économique, industrial Economics Review (KHAZ ARTECH), Université de BATNA1, ALGERIE, volume 12/N°01, (2022).
2. Adam Smith, an inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, London, printed for w. strahan; and t.cadell in the strand. 1776.
3. ANAM.B, and other, (2020), E- commerce trends during COVID-19 pandemic, International journal of future generation communication and networking, Vol 13, N°02.
4. Angela Me, haishan Fu, How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective, volume II, committee for the coordination of statistical Activities (CCSA), 2020.
5. Anne O Krueger and Baran Tuncer, An Empirical Test of the Infant Industry Argument, American Economic Review, vol.73, issue 5, 1982,
6. BERNARD A.B, Jensen: B, Redding s.j, Schottp. K, Number 3- Summer 2007 "a firm international trade" journal of economic perspectives –volumes.
7. Constantina Backinezos, The Effect of Trade Liberalization on Sectorial Productivité in Colombian Mannufacturing, Univ. Park, Pa, Pennsylvania State Univ, Diss, 1991.
8. Donald G, McFetridge, la compétitivité : Notions et mesures, document hors-série N°5, université CARTELON, Département d'économique industrie CANADA, Avril 1995.
9. Fabienne Fecher, Sergio Perelman, Productivité, Progrès Technique et Efficacité : Une Etude Comparative de 14 Secteurs industriels Belges, Annals of Economics and Statistics, GENE, issue 13, 1989.
10. Heba Handoussa, Mieko Nishimizu and Jhon M. Page, Productivity Change in Egyptian Public Sector Industries after the opening 1973-1979, Journal of Development Economics, vol 20, 1986.
11. M.V POSNER, international trade and technical change, oxford Economic papers, 1961, vole 13, issues 3.

12. Marc j. Melitz, the impact of trade on intra- industry reallocations and aggregate industry productivity, Econometrica, Vol 71, N°6, 2003.

13. Mehdi Abbas, du Gatt à L'OMC : un bilan de soixante ans de libéralisation des échanges, les cahiers français : documents d'actualité, la documentation françaises, 2007.

14. Mieko Nishimizu and Sherman Robinson, Trade Policies and Productivity Change in Semi-industrialized countries, Journal of Development Economics, vol16, 1984,

15. Mill John Stuart, principales of political economy with some of their applications to social philosophie, 1848 London Longman, green and co.

16. Paul Krugman, Scale Economies, product differentiation, and the pattern of trade, the American Economic Review, Vol 70, N° 5, Dec 1980.

17. Pitt M and Lee, L, The Measurement and Sources of Technical Efficiency in The Indonesian Weaving Industry, Journal of Development Economics, vol 9, 1981,

18. Raymond Vernon, international Investment and international Trade in the product cycle, the quarterly, journal of economics, 1966 vol 80, issue 2.

19. Robert Denis Warne, the Heckscher-holin model of international trade Under Alternative production conditions, 1971, Digitized theses,

20. Rodrick D, Political Economy and Devlopment Policy, European Economic review, vol 36, 1992.

21. Selim Oualikene, Lamara Hadjou, la politique commerciale algérienne depuis 1962: entre échec de la diversification des exportations et accroissement de la dépendance extérieure مجلة الهقار الدراسات الاقتصادية، المركز الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 01، ديسمبر 2017،.

22. Tybout J , Linking Trade and Productivity: new Research Directions, the World Bank Economic Review, vol 6, 1992,

3/ Rapport et Journée:

1. JOHN BAFFES et PETER NAGLE, les perspectives des marchés de produits de base en 8 graphiques, banque national blogs, 22 octobre 2020.

2. Blancheton Bertrand, Ouverture Commerciale, Croissance et Développement : Malentendus et Ambigüités des Débats, première journée du développement du GRES, 16-17 Septembre 2004, Université Montesquieu Bordeaux, France.
3. Francesco ABBATE, l'intégration de la Tunisie dans l'économie Mondial-opportunités et défis, Nations Unis, Genève, 2002,
4. MAKHLOUFI SIHEM, les effets de la libéralisation commerciale sur la productivité des firmes tunisiennes (LMC-FSEG TUNIS).
5. Office national des statistique, Les comptes nationaux trimestriels, 3ème trimestre, N° 952, 2021.

6. ORGANIZATION MONDIALE DU COMMERCE, LA STRUCTURE DE lomc, RAPPORT ANNUEL 2016.

4/ Lois:

1. Office of the united states traderepresentative, docket n° USTR- 2017-0016, initiation of section 301 investigation notice. Section 301 Investigations | United States Trade Representative (https://ustr.gov/)

الملاحق

ملحق (1/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية
(2000 و 2005 و 2010 و 2015-2019)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019 (*)
الأ ر د ن	6,435	9,454	18,829	26,925	27,830	28,903	29,984	30,929
الإمـــارات	383,179	663,318	1,064,244	1,315,251	1,311,248	1,416,136	1,550,585	1,546,645
البحريـــن	3,018	5,061	9,668	11,703	12,126	13,319	14,157	14,504
تونـــس	29,433	41,871	63,055	84,689	89,789	96,298	105,269	113,848
الجزائـــر	4,123,514	7,561,984	11,991,564	16,712,675	17,514,635	18,575,761	20,259,044	20,288,400
جيبوتـــي	98,795	125,939	200,678	434,612	465,375	491,728	519,000	562,724
الســعودية	710,681	1,230,771	1,980,777	2,453,512	2,418,508	2,582,198	2,949,457	2,973,626
الســودان	33,771	85,707	160,647	505,761	605,409	815,855	1,176,630	1,607,295
ســورية	904,623	1,506,438	2,834,517	4,732,656	6,117,033	8,317,173	9,220,511	11,848,300
العـــراق	40,470,980	53,386,429	137,051,310	183,275,255	186,542,703	207,621,134	235,525,587	242,581,686
عُمـــان	7,501	11,951	21,883	26,300	25,177	27,145	30,482	29,350
فلسطـين	4,314	4,832	9,682	13,972	15,405	16,128	16,277	17,059
قطـــر	64,646	162,091	455,445	588,733	552,305	607,620	696,557	666,798
القُمـــر	107,811	153,111	336,947	438,331	454,127	472,560	496,897	524,500
الكويـــت	12,308	23,593	33,079	34,473	33,056	36,611	42,475	40,914
لبنـــان	26,020,000	32,407,000	57,954,000	75,284,000	77,192,000	80,110,000	82,567,000	82,377,000
ليبيـــا	17,669	62,402	87,375	24,563	21,300	43,403	65,642	61,456
مصـــر	340,100	538,511	1,206,590	2,443,900	2,709,400	3,470,000	4,437,400	5,322,300
المغـــرب	412,897	552,671	784,624	988,021	1,013,229	1,063,045	1,108,463	1,151,170
موريتانـيا	42,517	77,981	155,297	200,221	225,473	241,913	251,497	276,650
اليمـــن	1,756,999	3,646,557	6,786,814	5,729,031	5,316,938	5,190,032	5,731,456	6,132,650

(*) بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 وتقديرات أولية متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2000 و 2005 و 2010 و 2015-2019)

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019 (*)
مجموع الدول العربية	**725,975**	**1,176,115**	**2,097,736**	**2,445,617**	**2,421,668**	**2,506,196**	**2,704,465**	**2,744,099**
الأ ر د ن	9,073	13,330	26,549	37,964	39,240	40,754	42,279	43,611
الإمـــارات	104,337	180,618	289,787	358,135	357,045	385,606	422,215	421,142
البحريـــن	8,028	13,459	25,713	31,126	32,250	35,424	37,653	38,574
تونـــس	21,459	32,255	44,014	43,158	41,817	39,793	39,724	38,764
الجزائـــر	54,772	103,071	161,159	163,673	160,141	167,391	173,756	169,894
جيبوتـــي	556	709	1,129	2,445	2,619	2,767	2,920	3,166
الســعودية	189,515	328,206	528,207	654,270	644,935	688,586	786,522	792,967
الســودان	13,422	35,186	79,844	83,735	99,574	122,134	48,026	37,751
ســورية	18,937	28,499	60,957	20,018	13,292	16,902	21,124	27,144
العـــراق	20,969	36,243	117,138	157,015	157,839	175,683	199,134	205,230
عمـــان	19,507	31,082	56,913	68,400	65,481	70,598	79,776	76,331
فلسطيـــن	4,314	4,832	9,682	13,972	15,405	16,128	16,277	17,059
قطـــر	17,760	44,530	125,122	161,740	151,732	166,929	191,362	183,186
القُمـــر	202	387	904	988	1,021	1,082	1,192	1,194
الكويـــت	40,112	80,748	115,337	114,534	109,407	120,688	140,673	134,755
لبنـــان	17,261	21,500	38,400	49,900	51,200	53,100	54,809	54,645
ليبيـــا	34,574	47,635	68,799	17,784	14,792	31,095	48,089	43,922
مصـــر	99,590	89,528	218,387	332,700	332,927	234,325	250,895	303,174
المغـــرب	38,948	62,312	93,159	101,232	103,285	109,690	118,089	119,702
موريتانـيا	1,775	2,936	5,629	6,166	6,398	6,762	7,025	7,358
اليمـــن	10,864	19,050	30,907	26,660	21,268	20,760	22,926	24,531

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (8/2) : عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية
(2000 و 2009 و 2010 و 2015-2019)

(ألف نسمة)

	2000	2009	2010	2015	2016	2017	2018	* 2019	معدل النمو (%) 2019-2018	نسبة التغير (%) 2019-2009
مجموع الدول العربية	280,846	351,437	360,196	391,750	399,320	409,985	418,215	426,889	2.07	1.96
الأ ر د ن	4,857	6,490	6,698	9,559	9,798	10,053	10,309	10,554	2.38	4.98
الإمـــارات	3,155	8,200	8,264	9,104	9,121	9,304	9,367	9,504	1.46	1.49
البحريـــن	638	1,178	1,229	1,370	1,424	1,501	1,549	1,599	3.20	3.10
تونـــــس	9,552	10,458	10,566	11,163	11,304	11,435	11,551	11,722	1.48	1.15
الجزائـــر	30,416	35,268	35,978	39,963	40,836	41,721	42,578	43,449	2.05	2.11
جيبوتـــي	718	828	840	918	933	948	959	974	1.56	1.64
الســعودية	20,476	26,660	27,563	31,521	31,742	32,613	33,414	34,218	2.41	2.53
الســـودان	31,081	40,500	42,200	38,435	39,599	40,783	41,985	43,222	2.95	0.65
ســـورية	16,411	21,206	21,019	17,997	17,466	17,096	16,945	17,070	0.74	-2.15
الصومـــال	8,872	11,718	12,044	13,979	14,186	14,589	15,008	15,443	2.90	2.80
العـــراق	24,086	31,665	32,490	35,213	36,169	37,139	38,124	39,128	2.63	2.14
عُمـــان	2,402	3,174	2,773	4,159	4,414	4,560	4,602	4,618	0.35	3.82
فلسطيـــن	3,053	3,935	4,048	4,529	4,636	4,747	4,863	4,981	2.43	2.38
قطـــــر	614	1,639	1,715	2,438	2,618	2,725	2,760	2,795	1.28	5.48
القُمـــــر	542	673	690	777	796	814	832	851	2.28	2.37
الكويـــت	2,228	3,443	3,566	4,184	4,330	4,438	4,564	4,651	1.91	3.05
لبنـــان	3,843	4,813	4,953	6,533	6,714	6,819	6,859	6,856	0.04-	3.60
ليبيـــا	5,356	6,134	6,198	6,418	6,492	6,581	6,679	6,777	1.47	1.00
مصـــر	63,974	76,925	78,685	88,958	91,023	95,203	97,147	99,131	2.04	2.57
المغـــرب	28,466	30,786	32,182	34,125	34,487	34,852	35,220	35,587	1.04	1.46
موريتانيـا	2,645	3,251	3,341	3,720	3,806	3,894	3,984	4,077	2.33	2.29
اليمـــن	17,461	22,492	23,154	26,687	27,426	28,170	28,917	29,683	2.65	2.81

* تقديرات أولية.

(1) بيانات السودان لعام 2012 تمثل السودان بعد الانفصال في 2011/7/9.

المصدر: مصادر وطنية ودولية متنوعة.

ملحق (9/2) : المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة ($كم^2$)	الكثافة السكانية (فرد/كم2))		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)				النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)					
				2010		2018		2010			2018		
	2018	2010	2018	حضر	ريف	حضر	ريف	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأ ر د ن	89,318	75	115	82.5	17.5	90.3	9.7	37.0	59.3	3.7	34.3	62.0	3.7
الإمـــارات	83,600	99	114	84.1	15.9	87.0	13.0	13.4	85.9	0.7	14.6	84.3	1.1
البحريـــن	780	1575	1986	88.5	11.5	89.2	10.8	20.3	77.6	2.1	19.4	78.2	2.4
تونـــس	163,610	65	71	65.9	34.1	68.6	31.4	23.3	69.2	7.5	24.0	68.0	8.0
الجزائـــر	2,381,741	15	18	67.5	32.5	73.1	26.9	27.2	67.3	5.5	29.6	64.2	6.2
جيبوتـــي	23,200	36	41	77.0	23.0	77.9	22.1	34.8	61.5	3.7	30.1	65.3	4.6
الســعودية	2,149,700	13	16	82.6	17.4	83.6	16.4	32.8	63.9	3.3	25.4	71.4	3.2
الســـودان [1]	1,865,813	23	23	33.1	66.9	34.6	65.4	43.0	53.7	3.3	40.9	55.7	3.4
ســـورية	185,180	114	92	55.7	44.3	53.5	46.5	36.4	60.2	3.4	31.4	64.0	4.6
الصومـــال	637,657	19	24	37.3	62.7	44.7	55.3	47.7	49.7	2.6	46.8	50.4	2.8
العـــراق	435,052	75	88	55.7	44.3	70.8	29.2	41.7	55.0	3.3	38.4	58.5	3.1
عُمـــان	309,500	9	15	75.2	24.8	84.6	15.4	25.7	71.6	2.7	22.1	75.5	2.4
فلسطيـــن	...	...	...	74.1	25.9	75.9	24.1	42.4	54.9	2.7	39.4	57.6	3.0
قطـــر	11,627	148	237	98.7	1.3	99.1	0.9	13.7	85.9	0.4	14.0	84.9	1.1
القُمـــر	1,861	371	447	27.9	72.1	28.8	71.2	41.0	56.0	3.0	39.7	57.3	3.0
الكويـــت	17,818	200	256	98.3	1.7	100.0	0.0	23.2	74.8	2.0	21.7	75.7	2.6
لبنـــان	10,452	474	656	87.2	12.8	88.8	11.2	23.7	67.9	8.4	26.1	66.5	7.4
ليبيـــا	1,759,500	4	4	77.6	22.4	79.8	20.2	28.4	67.4	4.2	28.2	67.5	4.3
مصـــر	1,001,450	79	97	43.0	57.0	42.7	57.3	32.1	63.1	4.8	34.2	61.0	4.8
المغـــرب	446,550	72	79	57.7	42.3	61.9	38.1	28.5	65.4	6.1	27.4	65.9	6.7
موريتانيـا	1,030,700	3	4	56.7	43.3	53.8	46.2	41.2	55.7	3.1	39.9	57.0	3.1
اليمـــن	527,968	44	55	31.7	68.3	37.0	63.0	42.5	54.8	2.7	39.9	57.5	2.6

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9.

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، يناير 2020 .

ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة *

الدولة	السنة	معدل البطالة (%)	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين الإناث	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة الإناث بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الاردن	2019	19.0	2,638	501.2	356.9	144.3	17.7	24.1	28.8	40.6	28.4	52.5	55.7
الامارات ** (1)	2019	2.4	6,840	161.0	88.0	73.0	1.6	6.1	45.3	28.0	4.6	76.6	...
البحرين ** (2)	2019	0.7	979	7.0	1.0	6.0	0.2	3.0	85.7	57.1	2.2	...	...
تونس	2019	14.9	4,190	623.9	359.8	264.1	12.1	21.7	42.3	28.5	40.9	53.8	71.9
الجزائر	2019	11.4	12,730	1,449.0	920.0	529.0	9.1	20.4	36.5	30.5	30.2	50.2	65.4
جيبوتي	2019	10.3	415	43.0	26.0	17.0	21.1	24.0	39.5	34.9	...	...	...
السعودية ** (3)	2019	5.6	14,389	805.7	331.1	474.6	2.5	21.0	58.9	29.4	60.4	90.2	53.9
السودان	2019	36.1	35,730	12,893.0	7,995.0	4,898.0	31.0	49.3	38.0	36.1	22.9	60.7	56.0
سورية	2019	32.2	5,297	1,705.7	712.7	993.0	19.8	58.4	58.2	43.1	16.1	68.5	...
الصومال	2019	11.4	3,925	445.0	344.0	101.0	11.4	11.1	22.7	42.2	...	...	...
العراق	2019	12.8	10,476	1,343.0	914.0	429.0	10.1	30.4	31.9	39.9	...	...	...
عُمان** (4)	2019	2.7	2,734	75.0	32.0	43.0	1.3	11.9	57.3	42.7	36.9	80.2	...
فلسطين (5)	2019	24.0	1,374	329.6	227.4	102.2	20.6	38.0	31.0	37.0	43.7	61.8	25.6
قطر** (6)	2019	0.1	2,052	2.2	1.0	1.2	0.1	0.4	55.5	42.7	39.8	88.0	22.2
القُمـــر	2018	4.3	224	10.0	5.5	4.5	4.1	4.7	45.0	20.0	...	47.6	...
الكويت ** (7)	2019	1.2	2,966	35.1	20.4	14.7	0.9	1.9	41.9	34.0	12.4	...	44.5
لبنان	2019	6.2	2,399	149.0	91.0	58.0	5.1	9.9	38.9	41.6	36.6	46.0	33.0
ليبيا	2019	18.6	2,422	450.0	247.0	203.0	15.5	24.6	45.1	20.7	...	98.0	...
مصر	2019	8.0	28,950	2,329.0	1,120.0	1,209.0	4.7	22.7	51.9	39.6	47	59.3	71.6
المغرب	2019	10.2	12,162	1,239.0	777.2	461.8	8.5	15.3	37.3	31.3	18.9	54.9	67.6
موريتانيا	2019	9.6	1,248	119.0	71.0	48.0	8.4	12.1	40.3	26.9	...	...	...
اليمن	2019	12.9	6,735	869.0	740.0	129.0	11.9	24.9	14.8	44.1	12.2	...	...

(...) غير متوفر

* تقديرات أولية قابلة للتعديل.

** مواطنون وغير مواطنون.

المصدر: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر إقليمية ودولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

(1) قدر معدل البطالة بين المواطنين بحوالي 6.9 في المائة، وقدر عدد العاطلين بحوالي 35 ألف عاطل.

(2) بلغ معدل البطالة بين المواطنين في البحرين في عام 2016 حوالي 4.3 في المائة، وحجم قوة العمل البحرينية بحوالي 197.3 ألف، وعدد العاطلين بين المواطنين بحوالي 8.4 ألف عاطل.

(3) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام 2019 بحوالي 12.3 في المائة من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي 31.1 في المائة وبين فئة الشباب (15-24) حوالي 31.3 في المائة.

(4) قدر حجم العمالة العمانية عام 2019 بحوالي 463 ألف، والعمالة الوافدة بحوالي 1848 ألف.

(5) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاملي شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)

(6) قدر معدل البطالة بين القطريين عام 2019 بحوالي 0.2 في المائة من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي 228 عاطل منهم 114 ذكور و114 اناث.

(7) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام 2019 بحوالي 7 في المائة، وبمعدل حوالي 7.5 في المائة للذكور، وحوالي 6.6 في المائة للإناث.

ملحق (1/5) : احتياطي النفط عربياً وعالمياً، (2015-2019)

(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2015	2016	2017	2018	(*)2019	نسبة التغير (%) 2019/2018
الإمـــارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحريـــن	0.12	0.12	0.10	0.09	0.09	0.0
تونـــس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائـــر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
السـعودية	266.46	266.20	266.30	267.26	267.26	0.0
ســـورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العـــراق	143.10	148.40	147.20	145.02	145.02	0.0
قطـــر	25.24	25.24	25.24	25.24	25.24	0.0
الكويـــت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيـــا	49.52	48.36	48.36	48.36	48.36	0.0
مصـــر	3.47	3.47	3.30	3.19	3.19	0.0
الســودان	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	0.0
عُمـــان	4.74	4.74	4.74	4.74	4.79	1.1
اليمـــن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0.0
اجمالي الدول العربية	**711.2**	**715.1**	**713.8**	**712.5**	**712.6**	**0.0**
اجمالي دول أوبك	**948.51**	**956.37**	**952.82**	**953.87**	**928.63**	**2.6-**
اجمالي العالم	**1,220.9**	**1,242.6**	**1,247.9**	**1,248.1**	**1,260.4**	**0.99**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**58.3**	**57.6**	**57.2**	**57.1**	**56.5**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

احتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدءً من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدءً من عام 2017 وبيانات الكونغو بدءً من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدءً من عام 2019.

تقديرات الاحتياطي العالمي من النفط في منظمة أوابك لا تشمل التقديرات الرسمية لاحتياطيات النفوط الثقيلة جداً والبيتومين في فنزويلا التي تضعها شركة Petroleos الفنزويلية الحكومية عند أكثر من 259 مليار برميل. كما لا تشمل احتياطيات نفط رمال القار في كندا، والتي تقدرها إدارة المصادر الطبيعية الكندية رسمياً بأكثر من 166 مليار برميل.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (2/5) : احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً، (2015-2019)
(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

	2015	2016	2017	2018	2019 (*)	نسبة التغير (%) 2019/2018
الإمـــارات	6,091	6,091	6,091	6,091	6,091	0.0
البحريـــن	163	224	210	193	193	0.0
تونـــس	65	65	64	64	64	0.0
الجزائـــر	4,505	4,505	4,505	4,505	4,505	0.0
الســعودية	8,587	8,618	8,715	9,069	9,119	0.6
ســـورية	285	285	285	285	285	0.0
العـــراق	3,694	3,820	3,744	3,729	3,729	0.0
قطـــر	24,299	24,073	23,861	23,861	23,861	0.0
الكويـــت	1,784	1,784	1,784	1,784	1,784	0.0
ليبيـــا	1,495	1,505	1,505	1,505	1,505	0.0
مصـــر	2,186	2,086	2,221	2,221	2,221	0.0
الســودان	25	25	25	25	25	0.0
عُمـــان	705	705	705	707	707	0.0
اليمـــن	479	479	479	479	479	0.0
موريتانيـــا	28	28	28	28	28	0.0
الأ ر د ن	6	6	6	6	6	0.0
الصومـــال	6	6	6	6	6	0.0
المغـــرب	1	1	1	1	1	0.0
إجمالي الدول العربية	**54,404**	**54,305**	**54,235**	**54,558**	**54,609**	**0.1**
إجمالي دول أوبك	**95,607**	**95,679**	**95,850**	**96,539**	**72,791**	**24.6-**
إجمالي العالم	**196,887**	**195,388**	**197,196**	**201,651**	**204,278**	**1.3**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**27.6**	**27.8**	**27.5**	**27.1**	**26.7**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظة:

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدأ من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدأ من عام 2017 وبيانات الكونغو بدأ من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدأ من عام 2019.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2019-2015)

(مليون دولار أمريكي)

	2015	2016	2017	2018	*2019
الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	**90,520.4**	**61,089.6**	**163,656.7**	**324,028.7**	**237,360.6**
الأردن	10,344.0-	9,598.3-	10,706.4-	10,296.7-	9,075.0-
الإمارات	63,400.9	55,108.7	67,217.2	85,668.2	74,776.9
البحرين	830.9	803.7-	700.0-	1,066.5-	856.4
تونس	5,028.1-	4,808.1-	5,307.3-	5,949.5-	5,430.8-
الجزائر	17,881.8-	19,955.0-	14,208.1-	7,293.0-	7,938.0-
جيبوتي	615.0-	710.0-	750.0-	832.0-	823.0-
السعودية	44,265.4	55,764.1	98,461.0	168,748.0	129,282.5
السودان	5,389.2-	4,385.9-	4,119.9-	3,580.4-	4,827.8-
سورية	---	---	---	---	---
الصومال	---	---	---	---	---
العراق	10,991.0	12,221.0	25,373.0	47,484.0	32,167.0
عمان	9,118.3	6,257.5	8,763.1	18,085.0	14,700.0
فلسطين	4,541.7-	4,774.8-	5,008.8-	5,401.8-	5,459.5-
قطر	48,798.1	25,374.7	36,732.7	50,981.3	41,581.1
القمر	202.0-	166.8-	183.6-	189.4-	196.0-
الكويت	27,896.5	19,520.3	25,693.4	41,007.9	35,345.9
لبنان	13,582.3-	13,996.7-	14,398.3-	14,830.0-	14,200.0-
ليبيا	5,567.5-	1,902.9-	8,308.4	16,044.2	12,714.5
مصر	31,389.1-	31,047.8-	29,064.5-	29,589.6-	31,406.6-
المغرب	14,699.2-	17,618.5-	18,045.1-	20,261.0-	20,007.0-
موريتانيا	556.7-	388.2-	400.0-	300.0-	250.0-
اليمن	4,983.9-	3,000.0-	4,000.0-	4,400.0-	4,450.0-
ميزان الخدمات والدخل (صافي)					
مجموع الدول العربية	**118,147.7-**	**86,659.8-**	**93,803.9-**	**114,121.4-**	**102,231.1-**
الأردن	1,309.6	1,154.1	1,846.2	2,290.9	2,823.0
الإمارات	6,203.9-	2,807.1-	1,481.0	936.9	1,462.0
البحرين	784.3	1,702.4	1,566.2	1,900.8	1,239.6
تونس	757.4-	595.5-	623.2-	261.1-	274.7
الجزائر	11,987.0-	9,020.9-	10,765.4-	13,073.5-	10,668.0-
جيبوتي	350.0	380.0	400.0	400.0	420.0
السعودية	56,282.2-	37,287.4-	49,746.0-	55,711.0-	45,744.0-
السودان	1,124.0-	829.6-	1,466.6-	1,473.6-	1,784.1-
سورية	---	---	---	---	---
الصومال	---	---	---	---	---
العراق	14,296.0-	11,069.0-	11,663.8-	14,183.5-	16,713.0-
عمان	9,081.2-	8,280.6-	9,707.4-	12,474.1-	12,300.0-
فلسطين	853.1	1,005.9	1,170.4	1,762.4	1,616.8
قطر	19,343.7-	17,475.0-	14,140.4-	17,976.6-	20,745.1-
القمر	26.0-	53.0-	45.0-	47.5-	49.0-
الكويت	7,284.0-	7,241.1-	1,422.8-	6,256.8-	2,574.6
لبنان	1,646.1	1,071.7	1,058.1	899.7	930.0
ليبيا	3,297.1-	2,034.2-	3,165.8-	4,015.6-	6,461.5-
مصر	3,983.2-	7,938.9-	3,628.7-	2,176.5-	5,602.3-
المغرب	12,538.8	13,435.1	5,529.2	6,037.8	7,270.1
موريتانيا	572.4-	426.7-	100.0-	200.0-	250.0-
اليمن	1,391.5-	350.0-	380.0-	500.0-	525.0-

(...) غير متوفر
* بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، والإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2020.

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الامريكي (متوسط الفترة) (2015-2019)

الدولة	العملة الوطنية	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير في قيمة العملة (2019) (%)	متوسط التغير السنوي[1] في قيمة العملة للفترة (2015-2019) (%)
الأردن	دينار	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	1.9623	2.1472	2.4200	2.6469	2.9344	10.86	10.58
الجزائر	دينار	100.6914	109.4431	110.9730	116.5938	119.3572	2.37	4.34
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
السودان	جنيه	5.6424	6.2115	6.6830	24.5000	42.5762	73.78	65.74
سورية	ليرة	236.4167	460.2000	492.6500	436.5000	436.5000	0.00	16.57
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1,167.2455	1,181.8541	1,184.0000	1,182.7500	1,182.0000	0.06-	0.31
عمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
القمر	فرنك	443.6000	444.8000	436.6000	416.5848	439.4631	5.49	0.23-
الكويت	دينار	0.3010	0.3021	0.3033	0.3020	0.3036	0.55	0.22
لبنان	ليرة	1,507.5090	1,507.4990	1,507.4921	1,507.5000	1,507.5000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	1.3812	1.4400	1.3600	1.3650	1.3983	2.44	0.31
مصر	جنيه	7.3151	8.0559	17.7825	17.7673	17.5553	1.19-	24.46
المغرب	درهم	9.7662	9.8071	9.6914	9.3861	9.6171	2.46	0.38-
موريتانيا	أوقية	32.4700	35.2400	35.7750	35.6775	36.6908	2.84	3.10
اليمن	ريال	214.8900	241.2697	250.2500	250.2500	250.2500	0.00	3.88

(...) غير متوفر

[1] تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (5/8) : الصادرات والواردات البينية العربية
(2015-2011)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					محل التغير السنوي %	محل التغير %	الواردات البينية (سيف)					محل التغير السنوي %	محل التغير %
	2011	2012	2013	2014	*2015	2014-2011	2015	2011	2012	2013	2014	*2015	2014-2011	2015
مجموع الدول العربية	103,854.1	110,712.4	114,227.4	118,825.5	108,089.0	4.6	9.0-	100,056.3	110,465.8	116,672.8	121,195.3	111,918.3	6.6	7.7-
الأ ر د ن	3,190.7	3,253.9	3,627.2	3,746.7	3,447.3	5.8	8.0-	6,978.4	7,420.2	6,783.3	6,895.3	5,239.0	7.0	24.0-
الإمـــارات	16,858.9	17,995.4	21,148.9	22,611.5	23,874.7	10.3	5.6	14,684.7	17,952.6	18,737.8	21,553.8	22,636.2	13.6	5.0
البحريـــن	3,104.2	3,221.1	3,323.0	3,126.7	3,254.8	0.2	4.1	4,501.8	4,659.6	4,813.5	5,334.4	5,585.8	5.8	4.7
تونـــس	1,789.1	1,818.6	1,825.7	1,798.0	1,541.4	0.2	14.3-	1,414.6	2,146.7	2,418.3	2,493.4	1,574.1	20.8	36.9-
الجزائـــر	2,396.4	2,988.1	2,975.1	3,337.7	2,876.4	11.7	13.8-	2,415.7	2,170.4	3,262.7	2,763.1	2,453.7	4.6	11.2-
جيبـوتـي	98.2	105.4	97.8	104.6	106.3	2.1	1.6	218.6	208.1	458.5	389.8	456.6	21.3	17.1
السـعودية	41,503.7	42,058.4	41,205.6	42,476.5	33,025.6	0.8	22.2-	12,956.0	15,057.1	17,916.0	17,932.0	18,348.8	11.4	2.3
السـودان	1,860.2	2,651.5	1,758.4	1,757.3	1,833.9	-1.9	4.4	2,562.0	2,261.1	2,580.3	2,347.6	2,058.7	-2.9	12.3-
سوريـــة	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصومـال	543.3	629.0	545.2	586.7	434.1	2.6	26.0-	605.2	906.3	853.0	983.8	1,024.4	17.6	4.1
العـــراق	2,852.6	3,156.0	3,007.0	3,128.9	2,816.8	3.1	10.0-	11,902.9	12,816.0	12,891.0	10,998.0	9,826.0	-2.6	10.7-
عُمـــان	5,795.6	6,090.9	6,679.4	8,132.9	8,509.6	12.0	4.6	8,855.1	9,472.8	9,813.7	10,929.7	8,496.4	7.3	22.3-
قطـــر	7,448.4	9,580.1	9,647.5	10,292.5	10,197.0	13.9	0.9-	4,357.8	4,565.2	4,443.2	5,487.6	4,695.9	8.0	14.4-
القمـــر	2.1	2.5	2.6	3.0	3.8	13.9	25.0	34.2	34.2	36.5	36.4	42.3	2.2	16.1
الكويـــت	2,078.2	2,324.3	2,780.9	2,891.7	2,991.6	11.6	3.5	4,304.0	4,582.8	5,457.5	5,929.9	6,248.4	11.3	5.4
لبنـــان	1,509.9	1,742.5	2,022.6	1,735.3	1,596.0	4.7	8.0-	3,303.9	3,122.4	2,535.4	2,220.0	2,134.3	-12.4	3.9-
ليبيـــا	1,676.3	1,989.7	1,437.1	1,384.8	1,450.1	-6.2	4.7	2,663.5	3,929.3	3,089.1	3,157.2	2,594.0	5.8	17.8-
مصـــر	9,353.2	9,472.8	10,160.6	9,451.7	8,274.5	0.3	12.5-	8,253.1	9,740.9	9,322.3	10,262.1	9,780.8	7.5	4.7-
المغـــرب	822.4	1,214.9	1,016.8	1,113.4	1,128.2	10.6	1.3	6,337.1	6,733.7	6,751.1	6,211.8	5,564.5	-0.7	10.4-
موريتانـيا	1.8	2.4	2.0	3.1	4.7	21.2	52.1	221.6	814.5	825.4	755.4	618.9	50.5	18.1-
اليمـــن	969.0	415.0	964.2	1,142.6	722.3	5.6	36.8-	3,486.2	1,872.0	3,684.2	4,513.9	2,539.4	9.0	43.7-

* بيانات أولية.

المصادر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي ابريل (2016)، "اتجاهات التجارة الخارجية".

ملحق (4/8) : الصادرات والواردات البينية العربية
(2018-2014)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير السنوي % (2017-2014)	معدل التغير (%) (2018)	الواردات البينية (سيف)					معدل التغير السنوي % (2017-2014)	معدل التغير (%) (2018)
	2014	2015	2016	2017	*2018			2014	2015	2016	2017	*2018		
مجموع الدول العربية	**120,750.9**	**106,527.9**	**97,364.3**	**104,864.9**	**108,723.7**	**4.6-**	**3.7**	**120,499.8**	**106,361.3**	**98,701.6**	**101,503.9**	**110,513.0**	**5.6-**	**8.9**
الأ ر د ن	3,745.5	3,446.1	3,020.1	2,926.0	2,822.2	7.9-	3.5-	6,893.1	5,237.3	4,424.9	4,895.6	5,423.0	10.8-	10.8
الإمـــارات	22,611.5	23,874.7	22,530.8	24,234.5	26,237.2	2.3	8.3	21,553.8	21,636.2	21,097.3	22,805.6	24,115.0	1.9	5.7
البحريـــن	3,126.7	3,254.8	3,122.0	4,975.7	6,671.3	16.7	34.1	5,334.4	5,085.8	4,738.9	5,033.4	4,827.8	1.9-	4.1-
تونـــس	1,798.0	1,541.4	1,492.9	1,312.2	1,474.4	7.8-	12.4	2,493.4	1,574.1	1,512.9	1,719.2	2,056.1	6.0-	19.6
الجزائـــر	3,286.7	2,088.1	1,574.2	1,406.6	2,107.9	24.6-	49.9	2,549.4	2,468.6	1,838.6	1,680.4	2,051.8	13.0-	22.1
جيبـوتـي	104.6	106.3	97.4	99.0	144.1	1.8-	45.5	389.8	456.6	422.7	479.7	459.5	7.2	4.2-
السـعودية	42,476.5	33,025.6	31,693.0	37,391.2	38,009.5	4.2-	1.7	17,837.6	18,349.0	15,844.3	16,883.5	19,445.3	1.8-	15.2
الســودان	2,344.9	1,833.8	2,154.5	2,836.3	2,129.8	6.5	24.9-	2,148.9	2,058.6	2,137.0	2,618.7	2,186.5	6.8	16.5-
سوريـــة	785.4	590.8	520.5	512.8	520.0	13.2-	1.4	2,421.5	1,169.3	784.6	1,009.7	1,045.2	25.3-	3.5
الصومـال	586.7	434.1	387.5	328.4	404.6	17.6-	23.2	983.8	1,024.4	869.4	782.6	474.1	7.3-	39.4-
العـــراق	2,666.0	1,942.0	1,836.0	1,529.0	1,785	16.9-	16.8	6,896.0	4,211.0	2,267.0	2,611.0	4,046.0	27.7-	55.0
عُمـــان	9,501.0	8,135.0	6,475.1	6,790.4	7,829.2	10.6-	15.3	11,967.0	11,806.0	12,668.7	13,055.6	14,309.8	2.9	9.6
فلسطـين	112.6	121.1	119.0	141.4	358.3	7.9	153.4	274.4	343.2	320.0	358.3	429.0	9.3	19.7
قطـــر	10,292.5	10,197.0	6,158.1	2,565.3	2,820.1	37.1-	9.9	5,487.6	4,695.9	4,921.2	2,058.0	2,054.3	27.9-	0.2-
القُمـــر	3.0	3.8	3.7	3.5	2.5	4.7	28.7-	36.4	42.3	40.2	41.9	55.6	4.8	32.7
الكويـــت	2,854.9	2,575.3	2,121.8	2,928.6	4,336.0	0.9	48.1	5,933.3	5,836.2	5,687.5	5,524.0	5,710.8	2.4-	3.4
لبنـــان	1,736.3	1,596.5	1,297.2	1,396.5	1,522.6	7.0-	9.0	2,221.0	2,135.1	2,607.7	2,295.1	2,547.9	1.1	11.0
ليبيـــا	1,004.7	1,559.1	2,972.0	2,495.5	328.8	35.4	86.8-	3,320.1	2,746.5	2,226.6	2,769.4	382.5	5.9-	86.2-
مصـــر	9,451.7	8,274.5	7,856.2	9,426.4	7,661.0	0.1-	18.7-	10,262.1	9,780.8	9,547.7	10,630.1	12,659.0	1.2	19.1
المغـــرب	1,116.0	1,201.0	1,348.0	1,168.0	1,240	1.5	6.2	6,227.0	3,546.0	2,920.0	2,874.0	3,915	22.7-	36.2
موريتانـيا	3.1	4.7	4.9	5.3	8.3	19.0	57.9	755.4	618.9	604.0	338.9	614.1	23.4-	81.2
اليمـــن	1,142.6	722.3	579.3	392.4	310.2	30.0-	21.0-	4,513.9	1,539.4	1,220.4	1,039.1	1,704.2	38.7-	64.0

* بيانات أولية.

المصادر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي ابريل (2019)، "اتجاهات التجارة الخارجية" .

ملحق (7/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2013)

(مليون دولار)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	القمر	الكويت	ليبيا	لبنان	مصر	الدغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		271.2 733.7	48.1 50.7	16.5 77.1	138.5 3.8	0.8 0.3	919.2 4,020.2	76.1 47.4	135.3 260.2	1.4 0.2	1,245.6 356.7	51.4 31.0	130.6 37.2	0.0 0.0	0.0 0.0	57.9 1.3	136.9 162.9	118.5 705.5	9.1 20.2	0.7 0.0	54.7 56.6	79.3 49.7	3,627.2 6,783.2
الإمارات	535.3 293.4		396.3 857.9	120.0 93.5	238.6 8.4	63.2 26.8	3,214.2 4,724.2	447.5 2,273.7	1,830.7 702.6	84.2 397.0	6,849.1 5,792.8	6,849.1 5,792.8	2,901.8 774.4	26.3 0.0	0.0 0.0	98.5 342.9	398.3 415.8	753.0 832.4	320.8 44.3	1.9 0.0	1,874.8 532.8		21,148.9 18,737.8
البحرين	42.1 54.4	779.9 440.6		13.0 25.9	44.0 0.1	0.0 0.0	1,176.8 3,918.5	54.3 0.6	20.6 54.3	0.0 12.3	177.9 69.2	0.2 0.0	677.1 114.1	0.0 0.0	0.0 0.0	10.0 14.5	7.8 14.5	50.7 47.0	49.6 2.9	0.0 0.1	14.0 1.3		3,323.0 4,813.5
تونس	13.0 19.7	67.9 119.4	0.6 10.0		485.9 1,184.9	0.1 0.0	38.1 262.6	1.4 18.1	13.1 2.9	0.0 0.0	11.9 0.1	3.9 4.8	4.7 19.3	0.0 0.0	0.0 0.0	868.1 408.9	11.3 11.3	67.1 236.1	192.0 96.9	31.4 1.1	5.9 0.8	0.0 0.0	1,825.7 2,418.3
الجزائر	8.2 165.1	41.1 805.6	0.1 40.7	1,189.3 463.6		0.1 0.0	11.2 577.0	26.3 1.6	35.2 21.7	0.0 0.0	39.6 0.0	0.3 45.1	4.7 47.0	0.0 0.0	0.0 0.0	22.6 300.0	7.8 23.0	503.8 461.9	1,027.1 206.1	4.2 0.6	0.0 0.2	0.0 0.8	2,975.1 3,262.7
جيبوتي	0.2 2.3	14.3 39.6	0.0 1.6	0.0 1.6	0.3		0.3 298.7	0.7 0.0		55.0 2.3		4.1 21.4	0.2 0.1	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.0	9.2 42.3	0.0 20.4		13.7 26.3		97.8 458.5
السعودية	4,868.6 990.0	9,694.7 5,672.8	8,937.8 2,939.9	179.6 44.5	442.3 16.6	947.4 0.3		682.1 296.4	1,725.2 1,172.1		1,106.7 7,468.0	0 0	388.8 530.2	0.0 0.8	26.7 25.6	2,150.9 964.4	401.2 975.2	3,220.4 2,562.5	3,406.3 183.2	19.6 0.7	884.0 533.2		41,205.2 17,916.1
السودان	29.2 97.8	1,100.3 681.8	0.4 12.6	11.3 1.3	1.2 27.9	0.4 0.0	443.9 706.4		8.5 12.4	0.0 0.2	0.1 0.0	1.3 14.3	5.3 69.3	0.0 0.0	0.0 0.0	1.8 21.3	27.3 21.3	96.4 742.6	0.0 6.3	1.0 0.1	30.0 164.8	0.0	1,758.4 2,580.3
سورية	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...		... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...	... ...
الصومال	0.1 0.4	260.9 91.8	11.3 0.0	0.0 0.0	0.0 85.1	2.1 535.1	23.3 28.8	0.2 0.0	0.0 0.4		89.3 92.3	0.0 0.0	3.6 0.2	0.0	0.0	17.3 0.0	5.2 0.0	0.3 22.6	0.0 0.0	0.0 0.0	131.7 81.3		545.2 853.0
العراق	216.9 1,313.5	7.0 0.0	0.0 0.3	0.0 7.0	0.1 85.1	0.0	0.8 0.0	0.0 0.1	1,106.7 7,468.0	0 0		0.0 323.3	2.3 3.2		0.0 0.0	6.5 0.0	0.0 244.1	632.2 656.5	825.6 12.1	0.0 0.0	1.7 53.0		2,799.8 10,166.2
لبنان	33.5 54.4	4,503.3 7,524.5	63.4 195.4	4.5 2.2	37.2 0.6	19.6 4.5	631.8 1,115.8	8.9 0.8	36.1 25.9	84.5 98.1	296.0 0.0		457.5 242.8	1.4 0.0	0.0 0.0	119.9 383.8	13.0 17.7	124.8 112.0	22.3 9.4	1.1 0.0	145.8 25.9		6,679.4 9,813.7
قطر	234.8 89.4	5,825.1 1,974.4	200.5 256.2	15.1 10.8	34.9 2.7	0.1 0.7	1,133.9 1,216.4	40.0 4.3	0.4 27.9	0.2 4.0	2.9 2.5	562.9 335.5		0.1	0.0 4.0	42.5 225.3	1,141.8 383.6	56.9 234.3	115.2 6.6	0.0 0.0	17.5 4.1	0.0 0.0	9,424.8 4,516.2
القمر	0.0 0.0	0.0 29.5	0.0	0.0 0.2	0.1 0.0	0.0 0.0	2.3 3.6			0.0	0.0 1.5				0.0 0.0	0.0 0.0		0.1 0.3	0.0 1.3		0.0	2.6 36.5
الكويت	149.9 141.4	261.1 1,091.1	52.8 224.9	78.8 3.3	19.9 3.7	0.0 0.0	358.9 2,240.9	23.2 3.6	239.6 814.2	0.0 19.0	0.0	349.3 130.9	183.9 51.8	0.0 0.0		0.0 0.0	331.7 80.4	760.0 328.0	41.7 7.3	0.3 0.0	102.0 293.2	0.0 0.7	2,853.2 5,434.5
ليبيا	141.8 145.4	331.7 379.6	19.9 13.9	7.3 25.4	37.1 25.1	1.6 0.3	346.8 440.1	25.5 41.3	523.6 181.3	0.7	272.3 2.4	18.4 22.4	93.9 32.2		73.4 451.3	23.7 54.2		73.2 644.3	13.3 72.4	1.3 1.7	17.9 1.4		2,022.6 2,535.4
لبنان	4.5 69.9	80.7 108.3	0.0 11.0	234.5 1,213.9	81.1 7.1	0.0	13.7 95.9	0.1 0.4	90.7 330.1	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 81.6	0.5 0.0	0.2 0.3	0.0 0.0	20.7 27.7	0.0 0.6	132.5 1,358.3	13.2 95.2	0.0 0.0	0.0 1.3		672.3 3,401.2
مصر	905.7 131.6	813.3 1,184.1	51.5 226.0	240.2 70.4	536.8 437.5	21.0 9.6	2,100.2 3,235.1	567.2 79.0	400.2 327.7	24.6 0.5	783.1 294.2	108.7 193.9	232.6 43.7	0.2 0.3	295.1 2,767.3	752.4 120.8	1,357.9 106.1		431.8 74.7	14.2 0.8	258.8 47.7	90.5 2.1	9,986.2 9,353.2
المغرب	26.3 11.6	50.0 304.7	2.5 64.0	86.8 221.6	209.1 1,282.8	0.5 0.0	64.2 2,779.8	8.5 0.0	34.9 13.1	0.0 0.0	12.2 1,366.7	6.9 20.5	8.3 102.3	0.9 0.0	6.3 39.5	71.4 27.0	87.1 15.4	166.5 492.5		140.9 1.3	23.4 0.0	0.0 0.0	1,006.9 6,731.9
موريتانيا	0.0 0.5	0.0 688.9	0.0 0.0	0.0 20.1	0.0 8.8	0.0 0.0	0.0 20.7	0.0 0.3	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.3	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.3	0.0 0.0	0.6 4.9	0.0 80.0		0.0 0.2	0.0 0.0	0.6 825.4
اليمن	54.2 57.7	254.4 1,562.2	1.2 15.4	3.9 2.7	0.1 0.1	23.9 26.0	232.2 802.4	13.1 1.1	11.6 44.7	73.9 144.9	48.2 1.9	23.6 159.3	3.8 1.7	0.0	166.5 526.6	1.5 17.0	1.2 0.0	50.8 296.6	0.1 23.8	0.0 0.0		0.0 0.0	964.2 3,684.2

المصدر: مصادر الملحق (5/8).

* من صندوق النقد الدولي.
* من الدول المعنية.

ملحق (7/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2014)

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		284.0	66.3	18.9	117.3	2.2	599.5	70.0	200.5	1.3	1,185.6	63.0	103.5	0.0	173.2	139.6	41.6	112.3	12.3	1.0	67.4	61.2	3,762.7
مشاركة		1,094.6	79.5	11.2	7.3	0.1	4,469.0	47.5	182.4	0.1	0.3	27.6	50.5	0.0	144.6	1117.7	0.8	548.1	21.4	0.0	47.3	66.3	6,874.2
واردات																							
الإمارات	1,128.4		419.6	109.6	570.6	61.9	3,403.8	640.8	2,139.7	52.6	7,039.7	1,030.7	7,837.6	25.7	1,049.9	325.5	104.2	1,474.6	349.6	1.8	14.9	0.0	22,611.5
مشاركة	368.0	600.3	74.6	49.0	28.5	0.0	6,001.9	984.5	943.0	423.0	6,883.6	2,062.5	2,662.5	0.0	653.5	397.6	363.0	669.9	70.2	1.6	1,664.2	0.0	21,553.6
واردات																							
البحرين	71.2	683.7	0.1	41.9	0.0	0.0	1,248.2	11.1	71.1	0.0	367.5	0.3	231.6	0.0	216.4	11.3	10.6	100.6	0.0	0.0	14.9	0.0	3,128.7
مشاركة	70.0	419.6	0.0	0.1	0.0	0.0	4,155.2	0.4	70.0	14.1	143.8	0.0	207.6	0.0	61.6	27.9	0.0	44.9	3.0	0.1	1.4	0.0	6,304.4
واردات																							
تونس	9.9	67.9	0.6	4855	2.9	0.0	39.4	1.0	10.3	0.0	11.9	3.9	4.7	0.1	7.0	25.9	867.2	93.1	1832	31.9	0.9	0.0	2,603.3
مشاركة	22.4	100.5	10.0	1,155.8	0.0	0.0	360.0	10.1	30	0.0	4.6	0.1	19.5	0.0	22.7	9.5	412.7	336.5	1164	1.2	0.8	0.0	2,456.6
واردات																							
الجزائر	4.9	44.5	0.1	1,653.0	0.0	0.0	12.9	1.9	146.5	0.0	41.7	0.3	50	0.0	50	69.0	23.6	176.3	1,738.7	293	0.0	0.0	3,337.7
مشاركة	142.7	912.5	40.0	497.2	0.0	0.0	653.6	1.9	230	0.0	91.1	0.3	53.2	0.2	39.4	64.5	339.8	618.8	341.5	0.7	0.2	0.0	3,003.1
واردات																							
جيبوتي	0.0	0.1	13.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9	0.0	0.0	0.7	0.0	0.7	0.0	0.0	250	0.0	104.6
مشاركة	2.3	68.1	0.0	2.8	0.1	0.0	200.0	0.5	0.0	2.2	43.8	0.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	250	0.0	389.8
واردات																							
السعودية	4,743.7	12,330.9	1,889.9	456	270.1	1,342.7	599.7	477.1	1,139.7	48.6	1,695.7	1,445.6	1,794.4	0.0	1,547.7	1,045.7	867.2	3,789.6	2,225.7	183.3	423.6	97	49,404.8
مشاركة	650.1	6,465.5	1,889.9	456	6.4	32.6	978.9	0.1	1,958	392.7	1.6	1,445.6	682.1	0.0	651.6	368.9	0.3	2,025.7	1,738.5	2.4	133.6	10.3	17,932.0
واردات																							
السودان	40.6	1,076.8	0.4	11.9	1.3	0.4	449.6		7.6	0.0	0.1	0.6	5.6	0.0	1.9	0.6	0.8	121.3	0.1	0.0	4.3	0.0	1,707.3
مشاركة	71.7	704.9	12.2	0.9	15.7	0.0	700.4		14.0	0.2	13.9	0.0	59.7	0.0	16.9	64.5	0.1	418.4	0.1	0.0	167.9	0.0	2,047.6
واردات																							
سورية	–	–	–	–	–	–	–	–		–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مشاركة	–	–	–	–	–	–	–	–		–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
واردات																							
الصومال	0.1	39.6	13.9	0.0	0.0	2.1	24.8	0.2	0.0		0.0	0.3	0.3	0.0	104	0.6	0.6	0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	586.7
مشاركة	1.2	60.9	0.0	0.0	0.0	378.6	39.2	0.0	0.4		358.4	0.0	0.9	0.0	0.0	0.2	0.0	44.3	0.0	0.0	62.9	0.0	983.8
واردات																							
العراق	38.9	7.4	0.0	0.1	0.0	0.0	0.9	0.0	1,389.9	g	222.9	0.0	0.5		0.0	4.3	0.0	699.8	0.0	0.0	1.8	0.0	3,128.9
مشاركة	1,405.7	6.0	43.9	13.1	0.3	0.0	0.0	0.1	7,659.5	g	277.7	294.3					0.0	616.0	11.9	0.0	66.1		10,999.0
واردات																							
عُمان	37.4	4,348.9	138.7	14.2	21.5	39.8	1,626.6	33.5	7.3	323.1	382.4		402.6	0.0	402.6	22.1	0.0	68.6	4.5	1.5	89.7	0.0	8,132.9
مشاركة	67.9	6,143.6	272.2	1.9	0.6	2.0	2,157.0	2.7	1.3	115.9	249.2		1,340.9	0.0	268.8	22.1	0.0	116.2	4.5	0.0	69.7	0.0	10,029.7
واردات																							
قطر	311.3	6,692.3	364.2	24.9	75.6	0.3	1,103.1	39.7	3.6	1.4	479.3	167.9		0.0	732.7	39.3	0.0	92.3	0.6	0.0	14.3	0.0	10,092.5
مشاركة	108.0	2,402.7	304.2	11.6	0.6	0.0	2.6	1,360.1	11.8	30.9	0.4	0.9		7.5	369.2	0.6	0.0	110.1	0.6	0.0	0.3	0.7	5,497.6
واردات																							
القمر	0.0	0.0		0.1	0.0	0.0	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	3.0
مشاركة	0.0	28.8	0.0	0.1	0.0	0.0	3.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	2.1	0.0	0.0	0.0	0.0	36.4
واردات																							
الكويت	559	1314	694.1	23.7	29.7	0.0	61.6	95.9	111.2	0.0	226.6	198.2	232.6	0.0		39.4	0.0	2,578.9	2,554	0.0	1894	0.0	4,594.6
مشاركة	177.6	1,054.9	338.6	7.7	0.0	0.0	2,668.1	2.1	693.1	32.3	394.8	0.0	663.2			39.4	0.0	331.8	0.6	0.0	135.0	0.0	5,008.5
واردات																							
لبنان	139.8	330.0	330.6	31.0	9.4	0.0	377.4	16.3	382.0	0.2	22.6	0.0	93.5	0.0	79.6		17.0	93.6	12.3	1.6	12.3		1,735.5
مشاركة	148.4	372.6	160	32.6	0.8	0.0	415.4	41.6	124.6	0.3	22.6	3.7	24.6	0.0	291.1		65.4	111.6	679.9	1.5	1.6		2,220.0
واردات																							
ليبيا	0.9	330.0	0.0	375.1	0.0	0.0	14.5	0.1	694.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	33.9	0.0	51.6	0.0	0.0	0.0	0.0	1,601.4
مشاركة	42.1	114.7	11.6	963.9	39.2	0.0	101.6	0.9	711.7	0.0	141.4	0.0	182	0.0	18.2	21.9	0.0	1,639.5	1,635.1	0.0	1.4	0.0	3,335.6
واردات																							
مصر	618.6	993.5	42.1	197.1	596.6	19.7	2,072.9	0.7	1,075.1	46.2	358.7	392.7	201.1	0.0	578.9	3,004.6	497.1	3,112.5	1,738.3	0.7	1,664.2	0.0	9,491.7
مشاركة	114.5	117.3	1,742.3	194.3	71.8	19.8	2,072.9	0.7	124.6	0.7	161.7	693.3	42.1	0.0	57.6	3,004.6	49.6	1,742.3	1,738.3	2.3	1164	0.0	10,002.1
واردات																							
المغرب	39.6	70.3	2.9	105.5	211.0	12.9	109.9	36.4	45.9	0.0	0.9	0.2	7.9	0.0	12.9	82.5	39.5	79.5	206.3	0.9	19.9	0.0	1,113.4
مشاركة	13.4	408.0	79.5	1,330.9	1,330.9	0.0	2,459.0	0.0	9.1	0.0	389	699.1	70.4	0.0	69.6	23.9	22.1	2,025.7	1,738.5	0.2	19.9	0.0	6,211.8
واردات																							
موريتانيا	0.0	0.0	0.1	0.6	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	0.1	1.8	0.0	0.5	1.3	197.2	0.0	0.0	3.1
مشاركة	0.0	2.0	0.0	32.2	35.1	0.0	20.7	0.0	20.7	0.0	1.7	0.0	0.5	0.0	0.0	1.8	0.0	19.6	120.0	0.9	0.0	0.0	755.4
واردات																							
اليمن	49.6	212.9	1.3	0.1	0.1	0.2	0.2	0.0	143.4	78.2	13.2	67.6	12.5	0.0	102.1	19.1	1.1	31.7	0.2	0.0		0.0	1,142.6
مشاركة	65.7	1,788.0	18.5	6.6	0.7	32.7	0.0	4.8	30.3	182.4	2.6	0.0	28.7	0.0	788.9	19.1	1.0	254.6	20.8	0.0		0.0	4,913.9

المصدر: مصفوفة التجارة البينية العربية (2014).

* من صندوق النقد الدولي.

* من الدول المعنية.

ملحق (7/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية
2015

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الاتجاه		الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن	صادرات		321.6	62.1	18.6	88.6	1.1	1,110.5	91.7	119.6	1.5	695.6	70.7	155.0	0.0	296.8	127.3	34.3	94.7	20.1	1.0	34.2	102.2	3,447.3
	واردات		844.2	35.9	8.3	43.3	0.0	3,114.7	51.1	102.0	3.0	1.0	35.8	259.2	0.0	106.2	106.0	0.2	441.6	24.7	0.0	7.3	54.5	5,239.0
الإمارات	صادرات	695.9		423.3	119.9	268.5	67.0	3,161.5	909.0	2,133.2	81.2	0.0	9,305.1	2,121.9	27.9	1,110.6	360.4	110.3	1,571.5	405.8	1.7	999.9		23,874.7
	واردات	340.4		960.9	71.6	8.1	26.6	4,291.5	1,501.9	873.5	395.1	8.6	6,460.5	4,373.9	0.0	691.4	364.3	384.1	1,228.3	58.6	0.0	596.8		22,636.2
البحرين	صادرات	39.4	873.6		10.0	31.7	0.0	1,304.0	3.2	24.0	0.0	0.3	186.9	305.3	0.0	228.9	16.8	11.2	121.9	73.2	0.0	15.7		3,254.8
	واردات	64.0	474.7		0.6	0.0	0.0	4,221.8	1.3	67.6	12.6	0.0	138.2	497.7	0.0	62.1	28.9	0.0	51.4	3.3	0.1	1.5		5,585.8
تونس	صادرات	9.1	64.1	4.9		568.0	0.3	22.9	5.4	6.3	0.1	6.6	4.9	10.2	0.1	7.1	22.8	532.7	71.8	180.0	21.9	1.9		1,541.4
	واردات	243.0	119.5	5.6		501.7	0.0	236.9	10.8	1.8	1.8	0.0	8.6	16.9	0.1	20.7	17.4	19.6	155.1	186.6	28.0	0.0	0.3	1,574.1
الجزائر	صادرات	29.6	7.4	0.0	1,037.2		0.0	7.0	8.6	28.8	0.0	36.2	0.0	0.6	0.1	24.1	64.7	42.4	416.8	967.4	205.4	0.0		2,876.4
	واردات	92.6	295.3	34.8	291.2		0.0	687.6	1.9	15.6	0.0	0.2	68.3	109.6	0.2	23.5	52.9	3.9	552.4	223.0	0.6	0.1		2,453.7
جيبوتي	صادرات	0.6	73.8	0.0	3.0	0.0		240.7	0.0		2.4	0.0	54.3	0.4	0.0	5.0	0.0		24.3	23.1		29.1		456.6
	واردات	0.0	11.2	0.0	0.0		797.1	0.3	0.1		71.0	0.0	1.0	2.3	0.0	0.4	0.0	0.0	2.1	0.0		17.8		106.3
السعودية	صادرات	3,142.1	10,792.0	5,524.0	249.1	562.4	797.1		508.8	67.5	55.2	489.6	1,288.3	1,790.9	0.0	1,698.9	388.3	145.3	4,052.5	869.1	21.1	577.3	6.1	33,025.6
	واردات	1,011.9	8,976.4	1,933.1	54.9	9.1	31.5		682.1	96.8	318.7	2.7	1,172.5	470.4	0.0	483.2	422.9	0.0	2,256.7	225.1	6.7	144.0	11.2	18,348.8
السودان	صادرات	29.0	740.3	0.5	13.0	3.5	0.1	657.6		10.8	0.1	0.2	0.4	21.9	0.0	6.7	36.9	0.5	304.4	5.1	0.0	2.9		1,833.9
	واردات	126.1	836.0	2.9	12.4	0.1	0.0	436.7		4.6	0.1	0.0	15.3	18.6	0.0	17.8	12.9	1.2	569.4	4.4	0.0	0.2		2,058.7
سورية	صادرات	---	---	---	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
	واردات	---	---	---	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
الصومال	صادرات	3.5	159.2	11.5	0.0	0.0	2.2	22.9	0.1	0.0		0.0	94.2	0.7	0.0	17.2	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	121.8		434.1
	واردات	1.1	89.4	0.0	0.0	0.0	508.6	30.6	0.0	0.4		0.0	243.1	1.7	0.0	0.0	0.4	0.0	59.4	0.0	0.0	89.7		1,024.4
العراق	صادرات	1.0	7.8	0.0	0.1	0.2	0.0	0.8	0.0	1,289.6	0		71.5	0.4	0.0	4.0	0.0	0.0	1,034.9	494.6	0.0	1.9		2,816.8
	واردات	1,186.6	0.0	0.3	12.6	39.8	0.0	0.0	0.4	7,285.0	0		226.5	210.4	0.0	0.0	259.9	0.0	535.8	9.2	0.0	59.3		9,826.0
عمان	صادرات	38.0	4,673.2	125.6	12.1	25.3	49.3	1,817.4	15.9	15.3	221.0	205.9		301.9	3.7	480.7	28.2	125.2	182.9	26.8	3.9	157.2		8,509.6
	واردات	55.7	6,035.6	215.5	3.3	0.0	1.1	1,092.4	3.5	6.1	136.7	78.7		475.3	0.0	170.4	32.4	0.0	151.1	6.8	0.0	31.8		8,496.4
قطر	صادرات	78.0	6,612.7	416.1	28.1	86.1	0.4	1,022.0	37.0	4.0	1.5	191.3	541.6		0.0	780.5	25.1	8.9	276.9	69.6	0.9	16.3		10,197.0
	واردات	114.9	2,054.1	335.8	11.0	0.6	2.4	1,124.5	15.4	19.8	0.8	0.4	304.7		0.0	241.7	105.6	0.1	329.9	27.9	0.2	5.9		4,695.9
القمر	صادرات		35.0		0.3		4.0				0.2		2.0				0.8		0.3					42.3
	واردات				0.0		2.1				0.1		0.4						0.1	0.9		3.8		
الكويت	صادرات	240.7	817.9	117.9	13.9	13.6	1.8	851.9	12.9	3.4	0.1	429.3	67.4	237.9	1.1		35.3	2.2	105.1	11.9	0.1	7.1		2,991.6
	واردات	128.9	2,988.5	416.7	27.7	1.5	0.8	1,583.0	13.9	14.7	0.4	0.1	245.9	104.1	0.3		217.2	0.1	455.0	44.0	0.0	5.6		6,248.4
لبنان	صادرات	112.3	312.8	19.7	11.7	31.8	4.8	356.5	17.3	209.8	0.4	224.6	24.4	78.7		67.5		15.4	88.2	12.1	1.0	7.1		1,596.0
	واردات	133.2	388.0	19.1	32.1	42.8	0.1	380.0	39.6	137.6	0.1	3.5	21.7	22.7		328.6		33.2	461.5	87.5	1.9	1.2		2,134.3
ليبيا	صادرات	5.6	349.4	0.0	411.6	3.6	0.0	15.1	0.0	552.8	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	58.4		45.5	7.9	0.0	0.0	0.0	1,450.1
	واردات	36.2	121.4	12.2	919.2	45.9	0.0	107.6	7.2	664.9	0.0	0.0	14.0	9.6	0.0	0.7	14.9		638.8	0.0	0.0	1.4	0.0	2,594.0
مصر	صادرات	580.9	1,116.6	46.7	212.6	512.9	22.1	2,036.7	502.6	277.1	54.0	487.1	155.5	301.8	0.9	434.0	433.3			359.4	12.1	145.5		8,274.5
	واردات	105.0	1,728.7	134.0	82.6	442.7	2.3	2,605.9	26.2	129.7	0.8	1,138.4	91.7	402.2	0.1	2,489.9	111.2	36.4		218.2	1.7	32.9		9,780.8
المغرب	صادرات	20.8	53.3	3.0	96.4	188.5	21.0	101.8	72.7	35.2	0.0	8.4	4.9	20.5	2.3	10.2	65.2	22.8	218.9		161.5	20.7		1,128.2
	واردات	17.9	446.4	80.5	234.3	1,341.6	0.0	2,307.1	0.1	7.2	0.0	445.1	43.4	70.9	0.0	87.0	23.7	24.1	433.2		1.7	0.3		5,564.5
موريتانيا	صادرات	0.0	0.0	0.1	0.3	0.2		0.4	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.6	1.1		0.9	0.3		0.0		4.7
	واردات	1.2	1.9	0.0	0.3	313.9		22.4	0.0	21.6	0.0	0.0	4.3	1.0	0.0	0.0	1.4	0.0	13.3	199.6		0.0		618.9
اليمن	صادرات	12.5	182.6	1.4	0.8	0.1	26.4	127.2	35.7	14.3	81.6	23.9	28.9	5.4	0.0	148.5	1.4	1.3	29.9	0.3	0.0			722.3
	واردات	45.1	909.9	17.3	6.3	0.0	30.6	689.2	12.4	58.5	170.3	2.1	173.0	17.9	0.0	213.9	10.2	0.0	160.1	22.8	0.0			2,539.4

المصدر: مصادر الملحق (5/8).

ملحق (6/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2016)

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		334.7	58.2	15.7	117.0	1.2	911.6	64.2	43.4	1.8	469.7	71.2	168.7	0.0	325.8	135.8	31.4	78.2	7.6	1.2	55.7	130.9	3,024.9
صادرات		879.7	55.5	11.5	69.4	0.3	2,407.4	36.0	89.2	1.1	2.8	52.9	173.9	0.0	47.4	94.5	0.8	474.7	26.0	0.1	3.1	0.0	4,426.2
واردات																							
الإمارات	656.7		379.8	120.9	237.1	75.2	4,968.8	891.8	278.0		0.0	8,724.2	2,105.5	31.2	909.4	388.1	91.8	1,550.7	571.6	1.7	548.3		22,530.8
صادرات	359.7		800.0	75.0	5.1	26.4	6,405.4	753.3			7.1	10,417.0	4,002.1	0.0	575.6	328.6	319.7	1,060.6	64.5	0.0	496.9		25,697.3
واردات																							
البحرين	61.1	727.3		11.4	70.7	0.0	1,083.0	1.5			0.2	506.5	214.4	0.0	189.3	19.9	9.3	149.7	64.8	0.0	13.1		3,122.0
صادرات	67.3	420.8		1.0	0.0	0.0	3,741.7	0.5			0.0	204.0	172.4		55.0	19.3	0.0	50.7	4.7	0.1	1.2		4,738.9
واردات																							
تونس	7.6	68.8	0.9		579.7	0.4	21.5	11.5			6.2	3.2	9.6	0.1	5.5	9.0	9.3	55.1	150.2	16.8	1.7		1,404.5
صادرات	19.8	133.2	11.4		746.0	0.0	233.2	11.5			0.0	3.2	28.6	0.0	14.0	21.8	16.9	142.7	111.2	2.6	0.0		1,494.1
واردات																							
الجزائر	55.3	19.9	0.1	601.7		0.0	7.4	19.9	5.5	0.0	0.4	0.0	1.8	0.0	0.2	17.9	30.9	285.6	38.6	489.3	0.0	0.0	1,574.2
صادرات	141.9	310.0	81.9	407.5		0.0	7.4	19.9	5.5	0.0	0.4	0.0	1.8	0.0	0.2	17.9	30.9	285.6	38.6	489.3	0.0	0.0	1,838.6
واردات																							
جيبوتي	0.0	10.0	0.1				0.4			65.0		2.0	3.0					1.9			15.0		97.4
صادرات		64.0	11.4				246.0			3.0		60.0	0.7					23.0		26.0			422.7
واردات																							
السعودية	2,315.2	12,228.2	4,752.8	206.4	564.5	691.2		474.9	69.3	44.3	603.2	870.4	1,888.0	0.0	1,870.7	401.1	118.7	3,723.5	357.9	17.3	485.3	10.1	31,693.0
صادرات	984.5	7,964.8	1,361.1	47.5	9.3	28.5		521.3	110.7	306.1	6.4	1,098.9	322.4	0.0	436.0	381.1	0.3	2,007.7	205.3	2.1	47.7	12.3	15,844.1
واردات																							
السودان	29.7	1,115.7	1.2	8.7	2.1	0.2	506.5		13.1	0.5	1.8	2.3	15.3	0.0	5.2	24.3	0.6	411.9	5.4	0.0	10.2		2,154.5
صادرات	75.7	868.9	3.5	5.4	0.0	0.0	523.4		5.8	0.1	0.0	10.5	3.3	0.0	10.3	16.1	1.0	591.3	21.2		0.3		2,137.0
واردات																							
سورية																							
صادرات																							
واردات																							
الصومال	2.1	160.0	9.0			3.0	25.0	0.5	980.0			92.0	0.9		14.0			1.0	370.7	0.0	96.0		403.5
صادرات	1.0	90.0				460.0	36.0	0.4	6,457.0			210.0	2.0					57.0	9.2		23.0		869.4
واردات																							
العراق	2.5	6.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	0.0			265.0	0.7	20.1	147.0	3.5	113.9	584.5	59.0	0.0	1.6	0.0	2,215.7
صادرات	894.0	0.0	0.2	6.6	3.2	0.0	0.0	0.2	0.0		421.0	1,170.9	114.1	0.0	0.0	249.5	0.0	505.5	9.2	0.0	49.4	0.0	9,459.9
واردات																							
عمان	83.0	3,999.0	188.0	7.3	64.6	98.8	764.0	62.3	12.0				252.9	20.1	147.0	8.7	0.0	59.0	68.6	0.6	104.2		6,475.1
صادرات	83.2	8,402.0	356.1	3.9	0.6	2.9	2,654.8	0.3			92.8		760.7	0.0	444.3	99.6	0.0	261.8	18.2	0.0	87.6		13,268.7
واردات																							
قطر	168.2	3,624.4	234.4	13.9	1.6	2.9	637.2	24.4	3.0		103.3	156.5		0.2	359.5	25.0	1.5	773.6	47.4	0.6	1.8		6,158.1
صادرات	190.8	2,315.4		13.9	1.6	0.7	1,137.4	14.9		0.3	0.8	381.5		0.2	160.2	99.9	0.0	342.7	25.1	0.0	1.8		4,921.2
واردات																							
القمر		32.0				2.3				0.3		0.2						0.2	0.7				3.7
صادرات						7.0				0.4		1.0						0.7					41.1
واردات																							
الكويت	143.0	523.3	114.0	13.8	0.0		422.3	16.2	1.0	0.0	4.7	146.5	0.0			25.1	0.5	1,838.5	35.7	0.0	116.0	13.0	3,400.6
صادرات	136.0	2,796.0	307.0	6.1			1,522.0	9.0	21.0			213.0	94.0			141.0		418.0	27.0		14.0		5,719.1
واردات																							
لبنان	99.6	238.7	15.8	10.4	26.9	2.7	266.7	13.8	198.9	0.3	161.7	22.6	75.7		75.6		7.2	58.1	12.7	0.9	8.8		1,296.9
صادرات	206.0	337.3	18.3	24.0	40.8	0.0	371.3	28.0	130.5	0.3	3.9	14.4	17.8		546.6		20.1	773.6	71.7	1.8	0.5		2,606.8
واردات																							
ليبيا	0.8	259.8	9.1	13.7	5.6		11.3		519.0			110.9	1.5		0.5	34.2		37.6	71.4		1.1		882.0
صادرات	27.8	90.3		498.7	4.7		80.0		579.2							9.2		549.4					1,991.7
واردات																							
مصر	615.5	1,095.3	46.6	143.2	457.0	18.0	1,943.7	622.0	301.0		464.7	120.9	282.3	0.6	449.9	355.7	544.6		280.5	10.3	124.5		7,856.2
صادرات	81.9	1,738.7	155.1	50.7	569.0	6.6	3,128.4	12.9			687.4	68.2	743.9	0.1	1,917.2	103.3	37.1		213.8	0.5	33.0		9,547.7
واردات																							
المغرب	26.4	98.4	7.8	98.3	236.2		89.8	20.9			16.3	8.0	11.4		6.7	62.6	89.7	273.9		174.4	7.2		1,228.0
صادرات	15.8	663.7	62.8	191.7	627.7		799.1	1.7			0.6	19.1	54.3		25.7	23.9	11.1	410.9		0.2	0.0		2,908.3
واردات																							
موريتانيا		0.2		0.4	0.2		0.7						0.4		0.7	0.2	1.0	0.7	0.4				4.9
صادرات		1.0		45.0	360.0	49.0											149.0						604.0
واردات																							
اليمن	2.7	151.7	1.1	0.0	0.0	29.6	172.4	0.2			44.9	54.0	1.6	0.0	88.5	1.5	1.1	29.8	0.0	0.0			579.3
صادرات	60.8	523.1	14.4	1.8	0.0	30.3	306.8	1.4			1.7	46.5	2.0		77.6	6.2	0.0	138.4	9.4	0.0			1,220.4
واردات																							

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

* من صندوق النقد الدولي.

* من الدول المعنية.

ملحق (6/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2017)*

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		287.0	61.1	14.8	92.1	1.3	806.1	94.5	44.0	2.4	518.8	73.4	139.7	161.6	0.0	338.2	119.2	23.7	88.7	7.9	1.0	51.4	2,926.9
صادرات		995.2	37.8	16.1	194.1	0.3	2,756.1	33.6	67.0	0.8	1.7	24.3	51.7	86.2	0.0	56.9	75.1	0.7	473.5	24.5	0.2	1.6	4,897.2
واردات																							
الإمارات	891.5		1,085.5	126.5	185.3	54.0	7,902.8	826.6	74.6	..	..	7,980.1	..	54.9	12.0	2,693.1	326.2	36.7	1,067.2	418.7	50.0	448.7	24,234.5
صادرات	266.1		935.8	65.3	9.5	11.3	9,916.4	2,540.6	49.1	70.6	1,705.4	3,846.8	..	11.4	30.0	1,023.8	541.5	2,790.0	1,886.6	98.6	20.4	286.4	26,105.6
واردات																							
البحرين	35.6	1,073.0		49.1	69.8	0.5	1,072.4	1.2	...	..	59.9	936.6	...	524.2	..	459.2	83.0	7.2	401.0	164.0	0.2	38.9	4,975.7
صادرات	48.7	1,144.8		6.8	...	0.0	4,635.0	2.9	2.8	..	0.2	136.0	...	102.1	0.6	135.9	15.0	0.0	84.8	14.3	0.0	3.5	6,333.4
واردات																							
تونس	11.1	68.8	1.5		582.8	0.3	44.2	2.9	3.7	0.2	15.8	4.9	...	14.6	0.5	4.9	10.4	402.0	35.6	225.2	12.2	1.2	1,454.1
صادرات	16.7	132.8	38.5		680.3	..	242.1	7.8	2.0	0.2	...	1.9	...	23.6	..	9.4	11.4	25.7	194.0	139.7	1.1	0.6	1,527.5
واردات																							
الجزائر	80.0	12.5	0.2	708.2		0.1	6.0	0.1	5.0	0.0	0.6	0.0	0.0	3.9	0.0	6.4	42.2	6.3	291.0	124.0	120.0	..	1,406.6
صادرات	151.1	290.8	80.7	578.0		0.0	5.9	0.0	0.0	0.0	0.7	0.4	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	8.0	320.0	109.0	135.0	0.0	1,680.4
واردات																							
جيبوتي	0.0	11.0	0.1	...	...		0.3	...	...	68.0	...	1.0	...	3.5	..	...	...	2.1	2.1	..	...	13.0	99.0
صادرات	..	62.0	...	...	...		290.0	...	...	3.0	...	68.0	...	0.7	..	...	..	...	28.0	..	28.0	..	479.7
واردات																							
السعودية	2,751.5	15,314.3	5,864.9	221.9	522.1	1,015.6		639.4	21.1	56.6	1,058.4	1,076.8	14.6	735.2	1.3	1,993.6	447.1	109.8	5,040.5	454.4	18.3	570.7	37,931.1
صادرات	847.1	8,754.9	1,394.5	43.8	4.8	55.6		636.5	92.3	82.0	7.9	1,331.6	9.9	180.5	1.0	439.6	415.1	0.0	2,264.6	196.9	0.5	125.4	16,883.5
واردات																							
السودان	25.0	1,610.7	2.7	7.6	2.0	14.8	612.2		16.2	5.3	1.0	0.5	0.0	19.2	0.0	5.3	14.0	0.7	450.3	0.0	0.0	9.8	2,797.4
صادرات	100.2	1,079.2	13.8	4.8	0.0	637.8		0.0	8.2	0.2	0.0	55.1	0.0	87.6	0.0	6.0	48.2	0.8	548.8	24.8	...	0.7	2,618.3
واردات																							
سوريا	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
صادرات	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
واردات																							
الصومال	1.1	104.0	9.0	...	...	2.1	18.0	0.2	...		...	84.0	...	0.8	..	12.3	..	0.9	0.9	..	...	328.4	
صادرات	1.0	90.0	...	...	...	389.0	36.0	0.4	...		...	189.0	...	1.2	..	...	..	58.0	58.0	..	...	15.0	782.6
واردات																							
العراق	636.0	..	...	...	...	..	..	..	1,612.0	...		345.0	...	...	..	...	..	403.0	748.0	...	...	..	3,108.0
صادرات		..	...	8.0	4.0	..	..	...	7,435.0	...		1,120.0	...	109.0	..	...	202.0	12.0	426.0	...	...	50.0	10,002.0
واردات																							
عمان	30.4	4,225.6	104.5	6.2	3.1	13.2	1,231.7	13.3	8.0	271.3	65.5		...	268.8	0.8	316.7	8.0	11.2	14.7	6.4	...	191.1	6,790.4
صادرات	21.0	10,381.9	414.0	0.3	0.1	..	1,150.7	0.6	1.0	129.1	...		...	66.9	..	27.3	5.7	...	58.0	3.1	...	795.9	13,055.6
واردات																							
فلسطين	52.0	23.5	0.0	...	1.6	..	18.5	0.1	...	..	0.6	0.0		1.0	10.1	11.0	0.2	...	0.1	0.2	0.1	1.3	120.3
صادرات	133.0	36.3	1.2	0.4	...	..	70.9	..	...	..	...	3.0		9.4	..	0.7	0.0	...	65.9	2.8	0.0	..	323.6
واردات																							
قطر	44.0	400.0	228.0	23.1	19.4	3.7	377.9	22.9	0.2	1.3	70.5	63.3	3.5		0.0	16.5	18.8	2.1	1,225.4	42.2	0.7	2.0	2,565.3
صادرات	139.9	100.0	258.1	17.8	4.1	0.4	776.7	18.4	8.1	0.8	0.6	357.7	...		0.0	...	82.3	...	253.1	38.4	...	1.8	2,058.0
واردات																							
القمر	..	..	...	...	...	2.3	..	...	...	0.3	...	0.2	...	...		...	..	...	0.1	0.6	...	..	3.5
صادرات	..	33.0	...	...	...	6.0	..	...	...	0.3	...	1.8	...	...		...	..	...	0.8	..	...	..	41.9
واردات																							
الكويت	89.1	604.4	88.2	4.4	9.1	0.0	682.3	5.6	0.0	0.0	0.0	198.9	63.7	365.9	0.0		32.2	0.0	57.4	10.3	0.0	0.0	2,928.6
صادرات	187.8	2,929.7	303.6	25.9	0.0	0.0	1,836.1	8.5	21.0	0.0	0.0	227.0	18.9	52.0	0.0		159.0	0.0	423.6	31.0	0.0	0.0	6,224.0
واردات																							
لبنان	89.4	265.7	14.6	9.5	25.4	1.4	243.2	14.7	246.2	0.3	172.0	26.8	...	98.6	..	91.8		4.3	68.3	15.5	1.7	6.6	1,396.1
صادرات	159.7	359.7	39.7	52.0	31.7	0.0	383.3	24.8	137.5	0.0	3.6	16.4	...	15.3	..	336.5		56.4	592.9	82.9	1.5	0.4	2,294.3
واردات																							
ليبيا	0.5	2,071.8	0.0	23.9	2.2	0.0	0.1	2.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	52.6	0.0	52.7	92.6		191.3	5.3	0.0	0.0	2,495.5
صادرات	37.6	1,351.6	9.8	544.1	22.7	0.0	144.3	0.6	0.0	0.0	0.0	10.4	0.0	0.6	0.0	2.2	0.0		576.3	68.8	0.0	0.5	2,769.4
واردات																							
مصر	505.2	2,734.5	57.1	431.6	33.9	385.4	1,547.9	445.8	0.0	77.4	512.5	171.7	145.2	294.0	1.3	342.5	666.6	412.2		389.6	18.9	253.1	9,426.4
صادرات	102.8	965.4	83.0	53.3	363.3	4.0	4,138.3	103.7	110.5	0.9	675.6	191.9	0.2	1,368.4	0.2	1,395.4	88.4	42.1		115.1	0.9	26.8	9,830.1
واردات																							
المغرب	31.1	95.9	4.1	91.9	198.9	..	122.7	21.0	...	..	11.5	8.8	...	24.8	..	73.1	67.3	75.0	60.4		184.5	3.7	1,075.7
صادرات	14.2	523.2	77.8	214.0	544.5	..	876.3	0.1	...	..	0.4	46.1	...	46.8	..	12.5	23.3	20.3	455.4		0.3	0.0	2,855.0
واردات																							
موريتانيا	..	0.3	...	0.5	0.3	..	0.7	...	...	...	...	...	...	0.5	..	0.8	0.2	0.9	0.8	0.3		..	5.3
صادرات	..	0.9	...	46.0	90.0	50.0	..	...	...	..	...	...	...	...	..	...	..	152.0	...	..		..	338.9
واردات																							
اليمن	2.0	110.0	1.0	0.0	0.0	20.1	109.3	0.3	...	..	21.1	50.1	...	0.9	0.0	56.3	1.3	1.1	18.8	0.0	0.0	0.0	392.4
صادرات	60.8	420.0	12.1	1.7	0.0	25.1	290.6	1.5	...	..	1.2	52.1	...	1.0	..	45.9	5.3	0.0	120.4	1.4	0.0		1,039.1
واردات																							

* بيانات أولية

المصدر: مصادر الشق (4/8).

ملحق (7/8) : هيكل اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2018)*

(في العالمة)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		9.25	2.48	0.35	3.27	0.08	25.11	2.96	1.65	0.05	23.28	1.23	5.62	4.92	0.0	8.56	3.80	1.32	3.92	0.40	0.03	1.71	100
صادرات		15.20	2.02	0.33	1.47	0.00	62.20	0.71	1.30	0.03	0.04	0.90	0.89	2.15	0.0	0.82	1.36	0.00	10.19	0.36	0.00	0.00	100
واردات																							
الإمارات	3.00		4.64	0.59	0.93	1.45	35.69	2.48	0.43	0.00	0.00	32.53	0.14	0.21	0.00	5.43	2.13	0.23	3.50	2.75	1.22	2.66	100
صادرات	1.45		13.03	0.53	0.08	0.01	43.02	3.83	0.18	0.61	0.96	13.31	0.05	0.00	0.00	7.95	1.90	2.01	9.87	0.45	0.28	0.48	100
واردات																							
البحرين	1.88	40.55		0.46	0.58	0.01	21.48	0.22	0.00	0.01	0.98	16.30	0.01	0.26	0.00	6.85	0.53	0.12	7.06	2.08	0.00	0.63	100
صادرات	1.01	26.71		0.10	0.00	0.00	64.02	0.30	0.05	0.10	0.01	2.52	0.01	0.00	0.00	2.28	0.68	0.00	1.81	0.23	0.00	0.18	100
واردات																							
تونس	1.36	5.45	28.70		28.67	0.06	3.30	0.23	2.57	0.02	0.62	0.71	0.03	1.40	0.00	0.48	1.14	11.50	3.92	8.65	1.07	0.12	100
صادرات	0.89	8.01	0.78		47.26	0.00	11.51	0.64	0.12	0.00	0.00	0.34	0.00	1.09	0.00	0.78	0.48	2.51	20.35	5.10	0.07	0.05	100
واردات																							
الجزائر	1.63	0.31		47.46			0.29					0.00		0.25	...		0.41	0.35	24.55	24.32	0.34	...	100
صادرات	5.67	12.55	0.85	17.55			28.97		1.35		0.01	2.29	0.07	2.52	...	0.07	1.87		17.42	8.69	0.00		100
واردات																							
جيبوتي	0.01	1.02	0.12	0.07	0.00		2.24	0.00	0.00	56.53	0.08	0.22	0.00	15.88	0.00	2.31	0.14	0.01	5.27	0.00	0.00	16.11	100
صادرات	0.20	22.66	0.16	0.03	0.00		19.61	0.49	0.39	2.62	0.23	20.53	0.00	10.02	0.00	1.74	0.42	0.00	4.43	0.01	0.12	16.33	100
واردات																							
السعودية	8.39	35.81	19.65	0.63	1.72	1.16		1.74	0.00	0.16	2.97	3.40	0.05	0.00	...	5.29	1.32	0.34	13.35	1.57	0.06	2.39	100
صادرات	3.99	61.63	7.85	0.34	0.04	0.26		2.95	0.51	0.36	0.04	8.81	0.06	0.03	...	2.12	1.44	0.04	7.83	0.92	0.01	0.78	100
واردات																							
السودان	1.08	44.35	0.33	0.59	0.26	0.10	25.79		1.04	0.07	0.01	0.15	0.05	1.68	...	0.36	1.42	0.02	22.03	0.00	0.67		100
صادرات	4.40	34.12	0.08	0.26	0.00		29.67		0.26	0.01		7.29		1.33	...	2.86	0.33	0.01	19.11	0.07		...	100
واردات																							
سورية	23.08	...	...	...	...	...	...	...		...	61.54	...		...	...	...	15.38	...	...	...	...	...	100
صادرات	4.61	...	...	...	...	...	...	...		...	71.95	...		...	...	...	23.44	...	...	...	...	...	100
واردات																							
الصومال	0.36	34.11	1.13	0.00	0.00	2.80	16.27	0.01	0.07		0.00	36.04	0.00	1.09	0.00	0.08	0.01	0.00	2.38	0.12	0.00	5.54	100
صادرات	0.30		0.14	0.07	0.00	18.21	13.88	0.11	0.01		0.00	44.79	0.00	0.94	0.00	0.00	0.12	0.00	17.98	0.06	0.00	3.40	100
واردات																							
العراق	0.11	11.26	0.00	0.00	0.00	0.06	0.62	0.07	0.48	0.00		0.00	0.00	2.60	0.00	0.00	0.21	0.00	84.66	0.00	0.00	0.00	100
صادرات	21.92	0.00	1.85	0.42	0.05	0.00	44.02	0.07	3.56	0.00		18.09	0.02	2.77	0.00	0.00	4.99	0.00	1.53	0.69	0.00	0.00	100
واردات																							
عُمان	0.49	27.12	1.87	0.05	0.10	0.00	20.97	0.76	0.06	2.56	6.68	0.05		20.29	0.02	4.70	0.30	0.19	0.95	0.07	0.00	10.60	100
صادرات	0.28	78.88	1.86	0.01	0.00	0.00	8.58	0.04	0.01	1.08	0.00	6.13	0.00		0.00	0.12	0.06	0.00	0.50	0.03	0.00	2.39	100
واردات																							
فلسطين	42.75	10.73	0.83	0.08	0.03	0.00	21.56	0.00	0.00	0.00	0.00	1.01		2.81	0.00	0.19	0.00	0.00	20.95	0.42	0.00	0.00	100
صادرات	38.48	9.36	0.13	0.00	0.00	0.00	25.94	0.00	0.00	0.00	0.00	0.90		3.64	0.00	0.18	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	100
واردات																							
قطر	6.24	2.96		1.15	0.03	3.29	1.54	0.61	0.01	0.15	2.93	31.53	0.00		0.7	30.13	1.69	0.13	14.85	1.94	0.12	0.02	100
صادرات	9.24	2.88	0.47	1.36	0.81	0.73		4.97	0.63	0.23	2.30	47.81	0.00			15.91	8.20	0.01	1.24	3.08	0.00	0.12	100
واردات																							
القمر	0.00	3.47	2.41	1.02	0.00	80.20	1.87	7.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	0.00	0.00	0.42	0.02	0.00	0.00	100
صادرات	0.00	78.24	0.00	1.17	0.00	0.00	5.28	0.12	0.01	0.00	0.00	0.81	0.00	8.10		0.00	0.00	0.00	3.63	2.05	0.19	0.40	100
واردات																							
الكويت	0.96	32.50	2.39	0.35	0.03	0.17	8.96	0.08	0.62	0.00	0.00	0.38	0.02	4.80	0.00		5.88	0.01	42.07	0.57	0.00	0.22	100
صادرات	2.33	45.01	4.99	0.71	0.00	0.06	32.45	0.19	0.30	0.01	0.00	4.39	0.10	1.27	0.00		2.57	0.00	5.50	0.05	0.00	0.09	100
واردات																							
لبنان	5.63	30.04	0.98	0.67	2.40	0.12	13.95	0.62	13.49	0.04	9.67	1.56	0.00	8.76	...	5.03		0.62	4.66	1.04	0.14	0.57	100
صادرات	5.06	23.10	0.82	1.06	1.23	0.00	19.73	1.83	3.60	0.00	0.20	0.85	0.00	1.52	...	10.61		5.12	21.54	3.63	0.05	0.04	100
واردات																							
ليبيا	0.00	3.09	4.92		2.94		2.86	0.01	8.78			1.70	...	0.06	...	0.01	14.75		32.35	28.53	0.01		100
صادرات	5.53	16.39	4.42	43.19	3.64	0.01	12.00	0.39	3.68			1.07	...	0.47	...	0.13	0.06		2.54	6.17	0.12	0.18	100
واردات																							
مصر	3.53	35.15	0.73	0.24	12.82	0.22	16.74	1.23	0.56	1.05	5.96	0.23	11.11	1.70		3.80	0.90	0.33		0.46	3.01	0.22	100
صادرات	1.37	7.70	1.25	0.88	2.27	0.06	42.26	1.78	0.53	0.08	13.44	2.91	0.00	4.52		18.62	0.56	0.21		1.22	0.01	0.32	100
واردات																							
المغرب	1.64	3.97	0.22	9.55	20.80	1.46	7.82	2.82	4.53	0.02	1.67	0.69	0.30	3.04	0.22	0.68	6.13	5.75	5.10		23.14	0.44	100
صادرات	0.53	24.61	2.09	6.46	19.27	0.00	28.15	0.01	0.23	0.01	0.00	0.88	0.01	1.34	0.00	0.67	0.54	1.49	13.65		0.04	0.00	100
واردات																							
موريتانيا	0.01	77.66	0.00	1.93	2.24	0.00	5.33	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.07	0.03	0.00	0.00	7.49	0.00	4.39	0.95		0.00	100
صادرات	0.09	55.18	0.68	0.94	0.30	0.00	1.53	0.01	0.02	0.00	0.00	0.01	0.07	0.03	0.00	0.01	0.08	0.00	22.31	18.69		0.00	100
واردات																							
اليمن	2.78	38.20	0.63	0.09		0.51	38.58	3.06	0.86	1.39	0.02	0.19	0.00	0.00	0.00	0.58	0.47	0.00	1.12	0.36			100
صادرات	0.04	32.22	0.42	0.36	2.24	1.85	39.98	0.01	0.04	4.90	0.00	16.17	0.00	0.02	0.00	0.02	0.14	0.00	3.67				100
واردات																							

* بيانات أولية

المصدر: الملحقان (4/8) و(6/8).

ملحق (3/3) : نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية
(2010 و 2018 - 2021)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[1] (بالدولار)						الكفاءة الاقتصادية الزراعية[2]%				
	2010	2018	2019	2020	2021	%النمو 2021-2020	2010	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	**4,818**	**5,709**	**6,109**	**6,507**	**6,409**	-1.5	**0.26**	**0.26**	**0.29**	**0.34**	**0.35**
الأ ر د ن	8,161	37,359	40,353	43,183	44,446	2.9	0.56	0.95	1.25	1.32	1.75
الإمـارات	13,169	31,406	33,578	26,859	37,995	41.5	0.27	0.26	0.55	0.48	0.57
البحريـن	19,136	12,352	12,052	12,193	12,396	1.7	0.53	0.36	0.31	0.34	0.28
تونـس	4,070	8,599	8,403	9,198	9,030	-1.8	0.34	0.53	0.84	0.89	0.72
الجزائـر	4,112	7,841	7,863	7,675	8,028	4.6	0.28	0.81	0.58	0.64	1.37
جيبوتـي	142	479	500	967	1,008	4.2	0.04	0.02	0.06	0.06	0.04
السعودية	26,819	52,603	54,220	49,404	52,755	6.8	0.49	0.17	0.97	1.12	1.00
السودان	3,800	1,912	2,095	2,824	1,947	-31.1	0.43	0.46	0.49	0.47	0.50
سـورية	8,411	17,007	22,329	21,320	14,042	-34.1	0.78	2.76	4.28	4.23	3.74
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	16,786	3,843	5,278	6,664	6,132	-8.0	1.07	0.84	0.26	0.39	0.28
عُمـان	2,533	21,023	29,935	25,040	26,004	3.9	0.06	0.07	0.82	0.90	0.54
فلسطيـن	9,372	19,833	19,726	18,379	21,239	15.6	0.91	0.85	1.09	1.12	1.20
قطـر	18,441	15,670	14,215	17,537	17,627	0.5	0.20	0.22	0.16	0.26	0.25
القمـر	2,316	5,183	4,664	4,803	5,042	5.0	0.43	0.60	0.91	0.92	0.59
الكويـت	32,557	14,296	12,411	12,124	14,900	22.9	0.46	0.12	0.22	0.26	0.21
لبنـان	51,196	67,719	65,408	84,219	28,100	-66.6	1.96	2.31	2.20	7.38	0.45
ليبيـا	8,517	8,494	8,712	5,160	2,324	-55.0	0.27	1.62	0.31	0.24	0.09
مصـر	4,573	5,006	5,934	7,849	8,579	9.3	0.58	0.48	0.57	0.60	0.51
المغـرب	4,036	3,340	3,179	3,030	3,703	22.2	0.49	0.55	0.32	0.31	0.37
موريتانيـا	1,212	5,050	4,989	4,590	5,436	18.4	0.21	0.67	0.78	0.73	0.40
اليمـن	1,696	2,741	2,609	2,047	1,739	-15.1	0.29	0.50	0.73	0.73	0.64

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2022، منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات 2022.

(1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

ملحق (4/4): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2021)

	الناتج الصناعي	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بالدولار)	الكفاءة الاقتصادية* الصناعية (%)
مجموع الدول العربية	**970,819**	**2,287**	**31,703**	**1.5**
الأ ر د ن	8,900	805	13,511	0.8
الإمـــارات	134,682	14,352	61,031	0.9
البحريـــن	13,980	9,295	39,463	1.0
تونـــس	7,572	640	4,686	0.5
الجزائـــر	40,199	908	9,722	0.8
جيبوتـــي	144	144	4,547	0.3
الســعودية	322,818	9,011	78,141	1.6
الســودان	8,624	188	4,097	1.0
ســورية	3,269	182	2,213	0.7
العـــراق	96,889	2,352	39,697	2.1
عُمـــان	36,342	8,114	40,178	1.3
فلسطين	2,079	398	5,061	0.4
قطـــر	81,889	28,538	68,410	0.8
القمـــر	103	115	3,276	0.6
الكويـــت	70,973	16,368	122,241	1.9
لبنـــان	1,446	213	1,431	0.3
ليبيـــا	23,889	3,429	44,489	2.6
مصـــر	88,028	863	10,359	0.8
المغـــرب	24,019	661	8,539	0.8
موريتانـيا	2,129	499	12,310	1.7
اليمـــن	2,845	93	4,032	1.7

المصدر: الملاحق (1/4) و (2/4) و(17/2).

* نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

ملحق (1/4): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015-2021)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	215,935	711,293	528,077	453,508	553,288	754,066	687,037	429,337	660,865
الأ ر د ن	242	699	868	724	734	823	947	925	1,079
الإمـــارات	29,987	90,141	78,140	68,931	78,961	109,717	94,591	61,848	97,486
البحريـــن	2,236	5,584	4,408	3,884	4,741	5,965	5,771	4,257	6,161
تونـــس	1,006	3,004	1,811	1,465	1,364	1,510	1,390	1,041	1,256
الجزائـــر	21,536	56,426	30,953	27,924	33,576	39,308	33,698	20,587	33,003
جيبوتـــي	3	4	8	9	9	21	26	25	27
الســعودية	69,973	218,994	160,135	142,303	174,870	259,293	228,075	142,852	213,998
الســودان	956	7,427	4,824	6,764	9,026	3,777	4,048	3,450	3,711
ســورية	5,204	14,341	1,479	1,038	1,591	2,046	2,304	2,312	1,682
العـــراق	21,684	62,880	56,205	57,358	75,351	102,044	97,151	53,367	92,880
عُمـــان	9,807	27,256	23,097	17,797	21,378	29,032	26,583	20,386	28,031
فلسطيـــن	36	33	49	46	46	65	67	54	66
قطـــر	10,732	65,864	60,726	45,051	54,782	71,483	63,001	41,852	66,141
القُمـــر	12	10	10	11	10	10	10	10	11
الكويـــت	18,101	64,448	49,450	42,012	50,709	65,726	62,265	36,653	60,781
لبنـــان	0	173	235	265	247	226	161	82	46
ليبيـــا	13,646	52,599	9,026	7,847	19,928	31,926	27,608	9,530	22,819
مصـــر	6,384	29,999	42,765	26,399	22,078	26,993	34,847	25,661	25,589
المغـــرب	732	2,680	2,316	2,106	2,527	2,712	2,739	2,602	3,540
موريتانـيا	212	1,418	399	723	698	637	1,034	1,238	1,554
اليمـــن	3,445	7,311	1,172	853	665	752	722	605	1,003

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2022، وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/4): القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015-2021)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	**77,844**	**200,308**	**261,208**	**262,788**	**261,832**	**279,036**	**281,715**	**271,201**	**309,953**
الأ ر د ن	1,095	5,141	7,093	7,191	7,482	7,692	7,887	7,555	7,821
الإمـــارات	13,610	23,037	31,635	32,078	35,300	36,874	36,661	34,752	37,196
البحريـــن	914	3,724	5,398	5,835	6,565	6,661	6,811	6,295	7,819
تونـــس	3,174	6,659	5,908	5,660	5,578	5,765	5,598	5,457	6,316
الجزائـــر	3,167	6,727	7,233	7,062	7,347	7,426	7,545	6,988	7,197
جيبوتـــي	13	23	67	76	86	94	107	109	116
السـعودية	18,211	58,179	82,991	83,243	88,774	99,128	96,924	85,215	108,820
الســودان	904	6,449	5,482	7,387	8,477	4,473	3,553	7,754	4,912
ســورية	780	2,674	1,642	1,188	1,496	2,108	2,339	2,366	1,588
العـــراق	236	3,144	3,629	3,753	4,078	4,623	4,994	4,992	4,008
عُمـــان	1,117	6,068	6,779	5,965	7,046	8,370	7,989	5,901	8,311
فلسطيـن	450	1,184	1,302	1,545	1,880	1,880	1,925	1,721	2,012
قطـــر	966	11,218	14,420	12,861	12,964	15,102	14,698	11,425	15,748
القُمـــر	9	65	70	73	75	81	84	85	91
الكويـت	2,608	6,895	7,992	7,793	9,056	10,297	9,766	7,029	10,193
لبنـــان	1,970	2,968	4,019	4,275	5,235	4,088	3,752	3,023	1,400
ليبيـــا	2,316	3,514	525	1,825	1,890	2,141	2,015	1,644	1,070
مصـــر	18,363	35,166	55,552	56,069	38,531	40,657	48,242	58,794	62,439
المغـــرب	7,204	14,485	16,275	16,210	17,223	18,512	17,857	17,510	20,479
موريتانيـا	175	377	460	391	437	449	453	482	575
اليمـــن	561	2,611	2,736	2,308	2,312	2,616	2,514	2,106	1,843

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (7/5) : قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية
(2016-2020)

(مليون دولار)

	2016	2017	2018	2019	2020[1]
الإمـــارات	43,087	48,987	65,815	64,937	38,967
البحريـــن	2,518	3,219	4,239	3,941	2,572
الجزائـــر	11,812	12,755	15,901	13,638	7,326
المـــعودية	136,195	170,241	194,358	178,617	106,367
ســـورية	...	...	...	...	...
العـــراق	28,095	46,513	72,924	78,527	41,756(4)
قطـــر	6,199	6,658	8,644	9,665	6,325
الكويـــت	37,008	43,946	59,106	53,648	30,965
ليبيـــا	2,813	11,686	18,504	20,378	3,980
مصـــر	1,774	2,280	3,021	2,782	1,367
الســـودان [2]	271	322	440	474	70
عُمـــان [3]	12,888	14,916	20,164	19,741	13,147
اليمـــن	...	...	...	...	...
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)	**282,660**	**361,524**	**463,116**	**446,348**	**252,842**
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005) [4]	**242,211**	**305,342**	**384,647**	**365,260**	**204,234**

(..) غير متوفر.

[1] بيانات أولية.

[2] بيانات تقديرية وفقاً للموجز الاحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي.

[3] بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان، النشرة الإحصائية الفصلية ديسمبر 2020.

[4] الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq.

[5] الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملخص:

سعت كل من الدول المغاربية عموما و الجزائر و تونس و المغرب خصوصا، إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي و بالتالي الرفع من مستويات الإنتاجية وتعزيز خلق فرص عمل.

من خلال هذه الدراسة حاولنا تحليل أثر التحرير التجاري على الإنتاجية و التشغيل في الدول سابقة الذكر خلال الفترة (2010-2021)، من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، و خلصت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لتحرير التجارة على التشغيل في تونس و المغرب كونهما أكثر انفتاحا و أثر إيجابي لكن محدود بالنسبة للجزائر لأن مستويات التشغيل فيها أكثر استجابة لأسعار النفط منها لمعدلات التحرير، و الأثر الايجابي الثاني على إنتاجية العامل في القطاع الصناعي ، فالتحرير التجاري أدى الى نمو معدلات الإنتاجية بنسب ضئيلة، ما يستوجب الاعتماد على العناصر التنافسية الهيكلية لتحسين الأداء التصديري للمنتجات في الدول العينة.

كلمات مفتاحية: تحرير تجاري، إنتاجية العامل، مستويات التشغيل، دول مغاربية، دراسات مقارنة.

Résumé :

Les pays du Maghreb en général, l'Algérie, la Tunisie et le Maroc en particulier, ont cherché à adopter une politique d'ouverture commerciale comme moyen de parvenir à un développement économique qui contribue à soutenir la croissance économique et donc à augmenter le niveau de productivité et à favoriser la création d'emplois.

A travers cette étude, nous avons tenté d'analyser l'impact de la libéralisation du commerce sur la productivité et l'emploi dans les pays susmentionnés durant la période (2010-2021), en s'appuyant sur la méthode d'analyse comparative. Les résultats ont révélé un impact positif de la libéralisation des échanges sur l'emploi en Tunisie et au Maroc, du fait de leur ouverture commerciale. L'impact est positif mais limité en Algérie car le taux d'emploi est plus sensible au cours du pétrole qu'aux taux de libéralisation. Le second impact positif de la libéralisation du commerce est la croissance, dans de faibles proportions, de la productivité des travailleurs dans le secteur industriel, ce qui nécessite de s'appuyer sur des éléments concurrentiels structurels pour améliorer la performance des exportations de produits dans les pays étudiés.

Mots-clés : Libéralisation du commerce, productivité des travailleurs, taux d'emploi, pays du Maghreb, études comparatives.

Abstract :

The Maghreb countries in general, Algeria, Tunisia and Morocco in particular, have sought to adopt a policy of trade openness as a means of achieving economic development that helps to sustain economic growth thereby increasing productivity level and promoting job creation.

Through this study, we tried to analyze the impact of trade liberalization on productivity and employment in the above-mentioned countries during the period (2010-2021), using the comparative analysis method. The results revealed a positive impact of trade liberalization on employment in Tunisia and Morocco, due to their trade openness. The impact is positive but limited in Algeria because the employment level is more responsive to oil prices than liberalization rates. The second positive impact of trade liberalization is the small growth in worker productivity in the industrial sector, requiring reliance on structural competitive elements to improve the export performance of products in the countries studied.

Keywords : Trade liberalization, worker productivity, employment levels, Maghreb countries, comparative studies.